PROVISIONAL
A/35/PV. 55
11 November 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الاثنين ، ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد سليم (تونس)
(نائب الرئيس)

ثم : السيد ساري (السنغال)
(نائب الرئيس)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : [٦١] (تابع)

(و) الموارد المطبيعية : تقارير الأمين العام : اجتماع خاص لاعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الاول)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services , room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UN Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

مواصلة مناقشة البند ٦١ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي :

(و) الموارد الطبيعية : تقارير الأمين العام :

اجتماع خاص لاعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الأول) (A/35/592)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، مندوب لكسمبورغ، الذى سيتحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبي .

السيد بيترز (لكسمبورغ) (الكلمة بالفرنسية) : انني اذ أتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ، بمناسبة اعلان العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية أريد أن أشير الى الاهتمام البالغ الذى نوليه للمسائل موضوع المناقشة اليوم .

وكما أشار السيد الأمين العام في كلمته ، فان المشاكل المتعلقة بمياه الشرب وصيانتها قد بلغت اليوم بعدا عالميا ، وتتطلب تعهدا من كل بلدان العالم بتضافر جهودها لصيانة هذا المصدر الذى لابديل له والذى يعتبر جزءا من تراث البشرية جمعاء . ان الاتحاد الأوروبي من ناحيته يبذل كل الجهود اللازمة لحماية هذا التراث المشترك باتخاذ تدابير داخلية من جهة وبمنح المعونات المالية للبلدان النامية لمساعدتهما في مجابهة هذه المشاكل من جهة أخرى .

ان الاتحاد الأوروبي - في نطاقه الخاص - يواجه مشاكل الامداد بالمياه . ان الكثافة العالية للسكان ، وتزايد النشاط الاقتصادى ، وارتفاع مستوى معيشة الأفراد لاتيسر حل هذه المشاكل ، ومن أجل مواجهة هذا الوضع ، وتعزيز عمل مشترك من جانب جميع الدول الأعضاء في مجالس الادارة الرشيدة ، وتنقية امدادات مياه الشرب، فان الاتحاد قد أعد منذ ١٩٧٣ برنامج عمل في مجال البيئة حيث أعطيت الأولوية لهذه المشاكل . وفي نطاق برنامج العمل هذا فان الاتحاد قد تبنى تعليمات متعددة ترمي الى خفض تلوث المياه والقضاء عليه والوقاية ضد حدوثه .

Digitized by UNOG Library

ان الاتحاد الأوروبي مع ذلك يدرك ان المياه الصالحة للشرب والتزود بها، مشاكل تؤثر بالدرجة الأولى على السكان المحرومين في البلدان النامية وخاصة عندما تكون هذه البلدان واقعة في مناطق من العالم تعتبر المياه فيها أحد العناصر الأساسية لبقاء الحياة.

ان سياسة التعاون التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي مع البلدان النامية في نطاق اتفاقية لومي الجديدة قائمة أساسا على الأولويات التي حددتها هذه البلدان، وكذلك على أساس التكامل في الجهود التي تبذلها هذه البلدان في نطاق برامج التنمية الخاصة بها، وهو بالتالي مستعد لأن يمنح قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية كل الاهتمام الذي تريده كل بلد خلال هذا العقد.

وفي هذا الصدد فانني أذكر بالاجتماع الذي عقد في باماكو في تشرين الثاني/نوفمبر بين قادة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والباسيفيكي والاتحاد الأوروبي، حيث سمح لكل المشاركين باستخلاص المعلومات والدروس من تجربة الماضي وابراز المبادئ الأساسية للتعاون في هذا المجال في المستقبل.

وخلال الخمسة عشر سنة الماضية فان الاتحاد الأوروبي قد ساهم مساهمة حثيثة في تسوية المشاكل المتعلقة بصيانة مياه الشرب في البلدان النامية. ان الصناديق الأوروبية الرئيسية الثلاثة قد خصصت حوالي ٢١٦ مليون دولار لمشروعات قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية في العديد من البلدان الأطراف في اتفاقية لومي، كذلك خصص الصندوق الأوروبي الرابع للتنمية مابين ١٩٧٦، ١٩٨٠ حوالي ٤٠ مليون دولار لمشروعات في هذا الميدان. ان هذه المشروعات المراد تحقيقها تبين مدى حاجة الأوساط الريفية اليها.

ومع مايتم داخل اطار اتفاقية لومي، فان الاتحاد قد ساهم في نطاق برنامج التعاون مع بلدان البحر المتوسط، في انجاز مشروعات ذات أهمية بالنسبة لنا في هذا المجال الحيوى تقدر بحوالي ١٣٥ مليون دولار. ان البرامج السنوية لصالح البلدان النامية غير المنتسبة لهذا الاتحاد موجهة أساسا نحو التنمية الريفية وتوفير حاجة الطبقات الأكثر حرمانا من السكان. وفي هذا الصدد فان مشروعات عديدة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في الأوساط الريفية يجرى تحقيقها وقد تم تخصيص مبلغ ٢٢ مليون دولار لهذا الغرض.

Digitized by UNOG Library

ان الأرقام التي سردتها توّا لا تتعلق الا بالمشاريع النوعية لمياه الشرب والمرافق الصحية ، التي تم انجازها ، بفضل القدرة على توحيد الموارد المالية المتعددة والممكنة المتوفرة لدى الاتحاد لمساعدة البلدان النامية . وفي الواقع ، فان هذه الأرقام لا تمثل الا الجزء الظاهر من القروض المخصصة لهذا النوع من المشروعات . ومن جهة أخرى فان هناك مشروعات أخرى تم تحقيقها في نطاق معونة الاتحاد الانمائية تتيح توفير المياه الصالحة للسكان ، وتوفير المرافق الصحية في مناطق مسكونة معينة سواء تعلق الأمر بتنمية الريف ، أو تخطيط المدن وتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية، والصحة العامة ، أو حتى اقامة البنيات الأساسية الاجتماعية بالاضافة الى توفير المياه للأغراض المتعددة والعمليات العاجلة الخاصة بالسكان الذين يعانون من الكوارث .

ان الجهود التي بذلها الاتحاد في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، انما تشير فقط الى الأهمية التي نوليها لهذه المشاكل في نطاق عملنا لصالح التنمية . ولهذا فاننا نرحب بحقيقة ان شتى البرامج المختلفة التي تم انجازها في هذا المجال بواسطة مجموعات الدول يمكن أن تكون موضع تنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة . وأود أن أؤكد ان الاتحاد الأوروبي ، والدول الأعضاء فيه عازمة على أن تقدم تعاونها الكامل .

السيد ليرليش (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : يسرني نيابة عن الولايات المتحدة أن أحضر هنا اليوم ، لأتحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة بدء عقدها لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

ان المنطق وراء عقد الأمم المتحدة للمياه هو منطق سليم . ان معدل الأعمار في البلدان النامية يقل كثيرا عن معدل الأعمار في البلدان المتقدمة ، وذلك بسبب وفيات الأطفال والأمهات . ان انتشار الأمراض يضر بانتاجية العمل ، والقدرة على التعلم ، وبنوعية الحياة . ان السبب الرئيسي للوفاة والمرض في البلدان النامية هو الأمراض المعدية التي تزداد حدّة نتيجة لسوء التغذية ، وزيادة عدد المواليد ، وندرة الماء وتلوثه ، وسوء المرافق الصحية . وبينما نرى ثلثي سكان العالم الثالث يعانون من نقص المياه النقية فان ثلاثة أرباعهم لا يتمتعون بالمرافق الصحية الأساسية ويعاني ثلاثة أرباعهم من نقص الخدمات الصحية الأساسية التي تسمح لهم بتفادي وعلاج الأمراض . وبالاضافة

Digitized by UNOG Library

الى ذلك فان العمل الشاق المتمثل في جلب المياه يستنفد جهدا ووقتا كبيرين في كل يوم ، وخاصة بالنسبة للنسوة اللاتي كان في استطاعتهن توجيه هذا الجهد والوقت لتحسين دخولهن وزيادة الانتاج للاستهلاك المنزلي ورعاية الأطفال والتعليم . وبضمان توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، فان هذا سوف يساعد بشكل كبير على التوصل الى هدف الأمم المتحدة وهو " الصحة للجميع " في عام ٢٠٠٠ ، وسوف يساعد بوجه خاص على تحسين وضع المرأة في البلدان النامية .

ان تحدى هذا العقد الذى يتمثل في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية للجميع بحلول عام ١٩٩٠ ، واستمرار الوضع لما بعد ذلك ، انما يمثل عملا ضخما . ان تكاليف ايصال المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية لبليون مواطن يعيشون في المناطق الريفية للبلدان النامية ، تصل الى ما يتراوح من ٢٠٠ الى ٣٠٠ بليون دولار . ان معدل زيادة السكان اليوم سوف يزيد من تعداد السكان في البلدان النامية ، باستثناء الصين ، فيما بين ١٩٨٠ الى ٢٠٠٠ بما لا يقل عن بليون شخص . وهناك أيضا الآثار المتعلقة بالبيئة نتيجة لزيادة استهلاك مياه الشرب فهذه يجب أن تتضمنها خططنا . ويجب كذلك التوسع في التكنولوجيات المؤثرة ، والتي يمكن استخدامها بثمن معقول وصيانتها في كل الظروف .

ان الخطوات التي اتخذناها لبداية العقد تدعو الى التفاؤل الحذر . ان مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في ١٩٧٦ ومؤتمر المياه في مار دل بلاتا في ١٩٧٧ ، ركزا اهتمام العالم على ضرورة تحسين المياه والمرافق الصحية ، وطالبا باقامة عقد لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في الثمانينات . ولقد مهدت الأمم المتحدة الطريق أمام العقد في الثمانية عشر شهرا الماضية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذى نسق جهود الأمم المتحدة على المستويات الاقليمية وقدم الخبرات الفنية ؛ وكذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، التي زادت من دعمها لمياه الشرب والمرافق الصحية خمسة أضعاف في السنوات الخمس الماضية ، وهي تغطي الآن ٢٨ في المائة من اعتماداتها المالية لمياه الشرب والمرافق الصحية . وكذلك منظمة الصحة العالمية التي ساعدت في "تقييم سريع" في أكثر من ١٠٠ بلد نام لوضع أساس لتخطيط الجهود لعقد المياه . ان التخطيط المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي قد أقام مشروعات محددة في ١١ بلدا ناميا ، مع القيام بتحليل الموارد

Digitized by UNOG Library

المحتملة للبلدان النامية ، وموارد الدول المانحة ، واستعراض التكنولوجيات الممكنة ، والأوجه الاجتماعية والثقافية لنظم المياه والمرافق الصحية. لقد كان البنك الدولي رائدا في هذه البرامج اذ خصص بليون دولار سنويا للمياه ، وخاصة للبنية الأساسية ، وهي العنصر الأكثر تكلفة في نظم مياه الشرب والمرافق الصحية . كما قامت بنوك التنمية الاقليمية بجهد كبير في معالجة مسألة توفير مياه الشرب والمرافق الصحية. وعلى سبيل المثال فلقد خصص " انتر أمريكان بنك " ١٤ في المائة من تمويله لمياه الشرب والمرافق الصحية في أمريكا اللاتينية . والأهم من ذلك ، فلقد أحرزت البلدان النامية تقدما كبيرا في وضع الخطط السليمة من الناحية الفنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية ، لنظم مياه الشرب والمرافق الصحية .

وتؤيد الولايات المتحدة العقد كجزء من التزامها الثابت بالتنمية ، وقد تعهدت بدعم التنمية الشاملة ــ تنمية سريعة ووافية بحيث تحسن من مستويات المعيشة للفقراء ــ تنمية بعيدة النظر لحماية البيئة والموارد التي سوف يعتمد عليها مستقبلنا ، تنمية أساسها الحفاظ على حقوق الانسان.

لقد أيدت الولايات المتحدة بشدة منذ ١٩٤٨ المساعدة الانمائية عن طرق ثنائية وعن طريق اسهامنا مع بنوك التنمية متعددة الأطراف والوكالات الدولية خاصة منظومة الأمم المتحدة. وعن طريق هذه الجهود الدولية التعاونية ، وخاصة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتحسين عمليات البنوك متعددة الأطراف ، والبرامج الانمائية لعقد الأمم المتحدة للتنمية ، وأخيرا الاستعداد لجولة جديدة للمفاوضات الشاملة ، قمنا بالعمل على تعزيز المناخ العالمي الذى يسمح بازدهار الاقتصاديات المختلفة سواء كانت متقدمة أو نامية. وبذلك أيدنا تطلعات شعوب العالم الثالث لتحسين نوعية الحياة . وكانت هناك خطوة هامة تمت منذ عام عندما أقمنا وكالة التعاون الانمائي الدولي لتكون " الصوت القوى للتنمية " في حكومة الولايات المتحدة . ان هذه الوكالة تتحمل المسؤولية الأولى لرسم السياسات الانمائية الدولية للولايات المتحدة وتنسيق برامج التنمية وهي تعمل كمستشار رئيسي للرئيس حول جهود التنمية .

ولذلك فقد حددنا الأولويات التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بالمساعدة فيها كشريك في عملية التنمية ، ونحن نعمل الآن لضمان أن تكون الجهود الانمائية المتعددة الأطراف والثنائية متناسقة ومتكافئة وفعالة. وبعد استعراض احتياجات بلدان العالم الثالث وأنشطة الدول المانحة الأخرى ، فاننا نركز على الجهود الثنائية في مجالات الغذاء والطاقة والسكان والصحة .

Digitized by UNOG Library

ان الغذاء من أهم احتياجات الشعوب الفقيرة . ان الولايات المتحدة تستطيع بمواردها وخبرتها العلمية وعن طريق قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف ، أن تفعل الكثير لدعم الانتاج والتخزين السليم والتوزيع على نطاق واسع . ان ارتفاع تكاليف الطاقة ، يهدد نمو اقتصاديات كثير من البلدان النامية . وتستطيع موارد الولايات المتحدة و خبرتها العلمية أن تساعد مرة أخرى من خلال قنوات ثنائية ومتعددة ، في تحسين انتاج كاف أكثر ، وفي استخدام مصادر الطاقة التقليدية والحديثة والمكتشفة بطرق جديدة . ان النمو السريع لتعداد السكان ، يحدث تآكلا في تقدم التنمية . وتستطيع الولايات المتحدة أن تفعل الكثير من خلال مواردها وخبرتها العلمية ، من أجل توسيع نطاق خدمات التخطيط العائلي وتدعيم التنمية التي تجعل العائلات الأصغر عددا أكثر حرية في الاختيار. ان سوء التغذية والأمراض المعدية ، ومعظمها تنقله المياه ، تهدد الصحة وبصفة خاصة الأطفال الصغار وأمهاتهم . وتستطيع موارد الولايات المتحدة وخبرتها العلمية أن تساعد بصفة خاصة ، في مد الرعاية الصحية الأساسية مع التخطيط العائلي ، وأن تدعم أيضا الرقابة على الأمراض . وبالطبع تحسين مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية في سياق عقد الأمم المتحدة للمياه .

ان مساهماتنا المالية الأساسية في عقد الأمم المتحدة للمياه ، سوف تنصب في قنوات من خلال البنك الدولي . ان البنك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، يتخذ موقفا رائدا نرحب به في هذا المجال . اننا سوف نستمر في استخدام برنامجنا للمعونة الثنائية لدعم جهد برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي ، وبصفة خاصة من خلال الخطوات الثابتة الرامية الى تطوير طرق أكثر فعالية وأقل تكلفة لتوفير وتدعيم النظم الأساسية للمياه والمرافق الصحية في المناطق الريفية . اننا سوف نستمر في التأكيد على أهمية توفير المياه والمرافق الصحية بالتزامن مع الرعاية الصحية الأولية . ولقد أيدت الولايات المتحدة من خلال وكالة التنمية الدولية ، المشروعات الثنائية للمياه والمرافق الصحية لمدة تزيد على ثلاثين عاما ، ونحن ننوى الاستمرار في بذل هذه الجهود . ولقد صرف خلال السبيعنات ، حوالي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي من صندوق المساعدة الانمائية على مشاريع المياه والمرافق الصحية . وقد استخدم اكثر من بليون دولار أمريكي من صندوق الدعم الاقتصادى لأغراض مماثلة ، لاسيما في الشرق الأوسط . وفي ١٩٨١ سوف توفر وكالة التنمية الدولية حوالي ٢٠٠ مليون دولار أمريكي للمياه والمرافق الصحية ، مع افتراض موافقة الكونغرس .

Digitized by UNOG Library

ولتدعيم برامج المياه والمرافق الصحية ، تسعى وكالة التنمية الدولية الى تأكيد : أن تكون التكنولوجيا بتكلفة معقولة وأن توجه الى الاحتياجات المحلية وأن يكون من المناسب المحافظة عليها مبدئيا من قبل المجتمعات المحلية . أن يتوفر الأفراد المدربون على جميع المستويات . أن تتوفر ادارة مناسبة ومقدرة ادارية . أن يقدم تمويل مالي مكمل كاف من قبل السلطات الوطنية وبصفة خاصة بالنسبة للتكاليف الجارية . أن يدعم التعاون بين البلدان النامية والبلدان المانحة لتحسين مستوى المعدات . أن تطبق معايير منظمة الصحة العالمية الخاصة بمياه الشرب ، كهدف من أجل نوعية المياه . وأخيرا ، أن يحدث اسهام حقيقي من المجتمع في جميع نواحي البرامج من خلال تعليم صحي عن طريق لجان يشكلها المجتمع .

وفيما يتعلق بمعونة التنمية الثنائية للمياه والمرافق الصحية ، تركز الوكالة الدولية للتنمية على المساعدة الفنية والتدريب والمعدات المناسبة وتدابير أخرى ، لتكملة اسهامات البلدان المانحة الأخرى والبلدان النامية .

وباختصار ، فاننا نؤيد عقد المياه بحماس ، كجزء من جهد مشترك أوسع ، لدعم التنمية في أنحاء العالم الثالث . وقد أبرز تقرير براندت أهمية ذلك الجهد . وقد ذكر رئيس الهيئة : " ان التنمية تعني التكافل ، وكلاهما شرطان مسبقان لبقاء البشرية " .

السيد وايت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : لدى تعقيبات قليلة بالاضافة الى تلك التي تقدم بها سفير لكسمبورغ ، نيابة عن الاتحاد الاوروبي قبل ظهر اليوم ، بشأن موضوع العقد الذى نناقشه .

ان تعقيبي الأول هو أنه نادرا ما نجد أن موضوعا له صلة بسيطة ومباشرة وحيوية بحياتنا اليومية جميعا يعطي مثل هذا العنوان الذى يبدو مملا . ان المياه - شأنها شأن الهواء الذى نتنفسه - هي أساس وجودنا ، ومصدر خصوبتنا ، وهي الصور البيانية التي يكررها شعراؤنا وفلاسفتنا . ولذا ، فلنذكر أنه خلف هذه المعاني لعقد الامم المتحدة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، يوجد ما أسماه كتاب الالهام " نهر مياه الحياة النقي " .

ان تعقيبي الثاني ، هو أن المياه تعتبر موضوعا يعلم مواطني الكثير عنه . اننا نعيش في

Digitized by UNOG Library

مجموعة جزر محاطة تماما بالمياه ، وكثيرا ما تلف بسحب منخفضة وضباب رطب كما يعلم الكثير منكم الذين سافروا خلال موانينا ومطاراتنا . ان انجلترا التي تحدث عنها شاعرنا بلاك ، تظل خضراء لطيفة نتيجة لتلك الامطار المتساقطة . ان الطبائع الواضحة لزهورنا الانجليزية - وأنا أشير الى ذات الساقين اكثر من النوع المعروف في فلاحة البساتين - تتأثر كثيرا بالرياح الرطبة الجنوبية الغربية أكثر من تأثيرها بصانعي العطور . ومن الطبيعي أن معاطف " بيربرى " و " لندن فوج " يجب أن تكون مشهورة حيثما يكون الجو رديئا . واذا سمحتم لي أن أتحدث بايجاز عن بلدى ، فان المياه التي تجرى في أنهار البرارى في اسكتلندا هي التي تجعل من الويسكي الاسكتلندى شيئا خاصا .

ومع كل ، ورغم وفرة المياه لدينا ، فنحن أيضا نواجه مشكلات اننا مثل الآخرين ، قد اضطررنا الى أن نضع تشريعات وأن نستحدث اجراءات لحماية **أنهارنا** من التلوث الصناعي ، وحماية مياه سواحلنا من مياه الصرف التي لا تعالج كيميائيا ، ولنحمي شواطئنا من نفايات ناقلات البترول العابرة. اننا شأننا شأن الآخرين ، نواجه على المدى الطويل مأساة " الملاح القديم " ، مأساة :

" ما ، ماء ، في كل مكان .

" ولا قطرة منه للشرب " .

وذلك يعني اننا ندرك مدى أهمية توفير مياه الشرب النقية وأهمية المرافق الصحية لتحسين الاحوال الصحية ومستويات المعيشة . ان احدى موطناتي ربما تكون قد فعلت اكثر من أى انسان آخر لتجعل الناس تدرك أخطار مياه الشرب في كوكبنا . وانني أحيي وأشير الى " دام باربرا جاكسون " من لودسورث ، وشهرتها " باربرا وارد " . وخلال سنوات عديدة ، كانت كثير من المنظمات البريطانية والخاصة تعمل بنشاط لكي تمد البلدان النامية بالخبرات التي اكتسبتها في انشاء مناطق المرافق العامة للمياه والمرافق الصحية . وفي السنوات الأخيرة . استفاد أكثر من خمسين بلدا - معظمها في افريقيا وآسيا - من خدمات مهندسينا البريطانيين كمستشارين ، كما استفاد الصناع ومؤسسات البناء من جهودهم في توصيل المزايا الاساسية لمرافق مياه الشرب والمرافق الصحية لشعوبها . وفي الكومنولث البريطاني بصفة خاصة ، اقيمت روابط بين الحكومات والمؤسسات الفردية ، مما يبشر بالخير من أجل التعاون المستمر خلال العقد .

Digitized by UNOG Library

ان المعهد البريطاني للهيدرولوجيا ومعهدنا لعلوم الجيولوجيا والمدارس البريطانية لطب المناطق الحارة ومجموعة التنمية التكنولوجية الوسيطة ، هي قليل من كثير من مؤسسات التي اكتسبت شهرة في هذه المجالات مثل معالجة الصرف الصحي ، وسلك ، الامطار ، ومصادر المياه الجوفية . وسوف تكون خدماتها متاحة للمساعدة في التغلب على المشكلات التي يتعين على العقد أن يتناولها .

Digitized by UNOG Library

ان المنظمات ذات التمويل المستقل مثل "أوكسفام" و "كريستيان ايد" قد قامت بتنظيم خطط للاعتماد على النفس بالنسبة للمياه المحلية تستخدم الحد الأدنى من المواد المستوردة أو المشتراه ، وأظهرت أنه يمكن تحقيق الكثير عن طريق التحمس والمجهود المحلي على مستوى المجتمع اذا توفر الارشاد والتعاون الفني المناسبان . ان السلطات العامة في بريطانيا التي تدير وتحافظ على خدمات المياه يسعدها مواصلة تقديم المشورة بشأن مواضيع المياه والمساعدة في توفير التدريب بما يتفق مع احتياجات البلدان النامية على جميع المستويات الفنية ، كما أن تقديم المشورة والمساعدة في انشاء مدارس التدريب المحلية ، سوف يكون متاحا أيضا .

واذا ألقينا نظرة بسيطة على ما يقوم به حاليا برنامج المساعدة البريطانية في هذا المجال ، فاننا نعمل في ٤١ مشروعا لمياه الشرب والمرافق الصحية في ٢٦ بلدا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية والشرق الأوسط وفي مياه الكاريبي والمحيط الهادى والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي . ان برنامج مساعدتنا سوف يواصل اعطاء الأولوية التي تستحقها المشروعات الخاصة بالمياه . ان تقديم المساعدة للمشروعات الرأسمالية ، عن طريق التعاون الفني وتقديم التدريب ، سوف تستمر أيضا في حدود الموارد المتاحة لنا .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول ان المياه كثيرا ما كانت موضع ازدراء وخاصة من قبل أولئك الذين يعيشون على سوائل أخرى أكثر قوة . وبالتالي ، فان الشاعر "هوراس" كان يزدرى بصفة خاصة زملاءه الممتنعين كلية عن المسكرات وقد كتب :

"لا يمكن أن تكون هناك قصيدة يمكن أن تعطي سرورا طويلا أو دائما تكون مكتوبة من جانب أولئك الذين يشربون الماء" .

ولكن دعونا لا نضحك على عربة المياه . ان المياه مهمة . وان حكومة بلادى تنظر الى هذا العقد نظرة جادة ، وقد حاولت أن أوضح بايجاز بعض الوسائل التي تعتزم الاسهام بها . فلنشرب نخب نجاح هذا العقد وذلك بشرب H_2O وهو الرمز الكيميائي للمياه ، مع ما لا يزيد على المستوى المقبول من التلوث .

Digitized by UNOG Library

السيد دوموكوس (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : بالنسبة لهذا البند من جدول الأعمال ، فقد أدلى ممثل جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ببيان مشترك بالنيابة عن عدد من البلدان الاشتراكية . ان هذا البيان يعكس تماما الوضع العام لبلادى . وبالتالي فسوف أقصّر ملاحظاتي على القضايا المتعلقة بهنغاريا على وجه التحديد .

قبل الحرب العالمية الثانية ، فان أنظمة توفير المياه والمرافق الصحية للمجتمع في هنغاريا ، كانت متأخرة بالمقارنة مع بلدان أوروبا المتقدمة . ومع ذلك ، ونتيجة لسياسة انمائية مخططة أتبعت في فترة ما بعد الحرب ، ففي عام ١٩٨٠ فان نسبة السكان الذين كانوا يتمتعون بمياه الشرب النقية وبنظم التخلص من النفايات كانت ٧٣ و ٧٤ في المائة على التوالي .

وفيما يتعلق بالمستقبل ، فان حكومة بلادى قد وافقت على استراتيجية لتطوير الامداد بالمياه والمرافق الصحية وحددت الأهداف التي لها أولوية بالنسبة لشؤون المياه حتى عام ٢٠٠٠ . وعليه ، فان كل مواطن في البلاد يجب أن يحصل على المياه الصالحة للشرب في عام ١٩٨٥ بمقتضى نظام أو آخر ، بينما يجب أن تصل نسبة السكان الذين يمدون بمياه الأنابيب الى ٩٠ في المائة في عام ١٩٩٠ والى ٩٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ على المستوى الوطني .

ان التوصل الى هذه الأهداف ، يتطلب جهودا متزايدة . ان التدهور التدريجي في نوعية المياه السطحية والمياه الجوفية ، يبرز المطلب العام من أجل معالجة المياه مما يجعل عملية توفير المياه أكثر ثمنا وأكثر صعوبة .

اننا نولي أهمية كبرى لأحكام الوثائق الحالية بشأن العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وان تنفيذ أهداف العقد يجب أن تصور في خطط قومية قائمة على أسس صحيحة . ان تجربة هنغاريا وخطط تطوير توفير مياه الشرب ونظم الصرف الصحي ، يجب أن تعكس الحاجة لمجابهة متطلبات السكان . وأن تساعد على رفع مستوى معيشتهم وعلى الانتاج المتدفق وتطوير الصناعة والزراعة ، مع الاقتصاد الى أقصى حد في استخدام المياه . ولا يسعنا بالتالي الا أن ندعم خطة عمل ماردل بلاتا ، التي بمقتضاها يضمن كل بلد أن توفير المياه وخطة تصريف النفايات للمجتمع قد تم تنسيقهما مع خطة وسياسة شاملة للمياه وكذلك مع التنمية الاقتصادية الشاملة . ان مثل هذا التنسيق ضرورى للغاية اذا أردنا أن نحقق الأهداف الموضوعة في مجالات توفير مياه الشرب النقية وتطوير وسائل المرافق الصحية .

Digitized by UNOG Library

ان أهداف العقد تتطلب أموالا طائلة وتيسيرات فنية كبيرة وأيدى عاملة ، وهكذا فاننا نرجو أن نقترب من أهدافنا لكي نحققها تماما . وقد أصبح جليا أن الحصول على الأموال والتسهيلات الضرورية ، هما مهمة أساسية بالنسبة للبلدان المهتمة ذاتها ، ولكن التعاون الدولي يمكن أن يكون عنصرا هاما مكملا للجهود القومية .

ان هنغاريا ، من بين البلدان التي يعتبر تزويدها بالمياه السطحية محدودا . ونظرا لمواردها الطبيعية ، فاننا قد اضطررنا تقليديا الى أن نولي اهتماما بالغا للتطور المستمر في ادارة موارد المياه وللاشراف على تلوث المياه الحالية . واننا على استعداد لوضع خبراتنا المهنية تحت تصرف البلدان الأخرى ، بما في ذلك عمل ميداني لفترة أقصر أو أطول من جانب خبرائنا المتخصصين . واننا نشعر أن هذا هو السبيل الذى يمكننا به أن نسهم بفاعلية أكثر نحو تنفيذ أهداف العقد في البلدان النامية . واسمحوا لي أن أشير الى أن هنغاريا لديها سجل رائع في مجال التعاون الدولي . وفي المجالات المتعلقة بالمياه ، فقد قمنا بتطوير تعاون وثيق مع بلدان افريقية وعربية وآسيوية عديدة ، مثل النيجر والجزائر وسوريا ومنغوليا وليبيا والهند وتنزانيا وغيرها .

Digitized by UNOG Library

لقد استفادت البلدان النامية من خبرتنا الى حد بعيد في كثير من المجالات مثل التنقيب عن موارد المياه ، وحفر الآبار واصلاح الوديان ، وبناء السدود ، وتخطيط وتنظيم وتنفيذ المشروعات العامة لمياه الشرب ، والتخطيط الفني لاستخراج ومعالجة المياه ، وصرف المياه وحماية التربة . اننا نقدم مشروعات كاملة لجماعات متعددة الأحجام ، ومشروعات كاملة للتزويد بالمياه . وتسهيلات المرافق الصحية ، وضعت طبقا لخطط وضعها المتخصصون في المجر لتخدم مناطق سكنية واسعة .

ان علاقاتنا العلمية والفنية والاقتصادية مع البلدان النامية تتم أولا على المستوى الثنائي في مجال ادارة موارد المياه ، على أننا مستعدون أيضا لوضع تجربتنا المهنية واخصائيينا في خدمة البرامج المتعددة الأطراف للتعاون الفني .

اننا نعتقد انه في اطار التعاون متعدد الاطراف ، فان برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، واللجان الاقتصادية الاقليمية ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، ولجنة المستوطنات البشرية ، ومركز الموئل ، لها مسؤوليات هامة عليها أن تضطلع بها . اننا نتوقع أن تساهم هذه الهيئات بنشاط في وضع صيغ لتوفير مياه الشرب القومية وخطط المرافق الصحية ، وخطط تنفذ خلال هذا العقد ، وتنظيم تعاون دولي ، وتبادل للخبرات لبلوغ هذه الاهداف .

اننا على قناعة من أن برنامج العمل للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية اذا ما اعتمد على جهود جادة من قبل جميع الدول ، فسوف يصل الى تنفيذ أهدافه ، أو على الأقل الحد بشكل ملحوظ مع عام ١٩٩٠ ، من الأخطار الصحية التي تنجم عن نقص المياه الصالحة للشرب ومن عدم وجود المرافق الصحية المناسبة مما يؤمن ظروفا للحياة أفضل وأكثر أمنا في جميع أنحاء العالم .

السيد لوبيز بورتيللو (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أعرب عن تضامن حكومة المكسيك مع مثل هذه الاجراءات الايجابية التي نقوم بها حاليا كي نضمن تزويد المجتمع الانساني بكميات كافية من المياه بالخاصية الملائمة . هذه المبادرة تتفق مع الجهود التي كانت تبذلها المكسيك في السنوات الاخيرة ، والتي ضوعفت في خطتها الشاملة التي ستوفر فيها الحد الادنى من الرفاهية لجميع سكان المكسيك . ولذلك ، فاننا نعتقد انه من الملائم الآن أن نتحدث عن التجربة المكسيكية .

Digitized by UNOG Library

ان حكومة بلادى تدرك مشكلة المياه على المستوى العالمي ، وقد أيدت خطة عمل "ماردل بلاتا" التي انبثقت عن مؤتمر الامم المتحدة للمياه . وفي تلك المناسبة قدمنا بعض الوثائق التي أشارت الى التشابه بين الاجراءات المقترحة وبين خطط حكومتنا وبرامجها ، وعلاوة على ذلك ، تحدثنا عن التوازن بين العرض والطلب للمصادر الهيدروليكية ، والبيانات المتعلقة بتقدمنا التكنولوجي في هذا الميدان ، وكذلك اسهام المكسيك في التنمية في بلدان العالم الثالث ، وخطتنا القومية لاستغلال المياه .

وفي ذلك المؤتمر ، ونتيجة للاهتمام والقلق الذى أعربت عنه بلدان عديدة ، صيغ مشروع القرار الثاني الذى تناول مشكلة مياه الشرب في المجتمعات . وفي فقرات ديباجة هذا القرار نص على حق جميع الشعوب في الحصول على المياه الصالحة للشرب كما ونوعا ، بغض النظر عن مرحلة نموها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية . وعلى أساس هذه الفلسفة فان البرامج والخطط الخاصة بمياه الشرب الصالحة للانسان يجرى تخطيطها في بلدى . وعلاوة على ذلك ، وفيما يتعلق بالمستوطنات البشرية ، تم تنفيذ الخطة القومية للتحضر . التي تهدف أساسا الى خلق مجالات للتنمية الاقتصادية على المستوى الاقليمي ، وكذلك الحد من النمو الديموغرافي في المدن الكبيرة حيث توجد كثافات عالية من السكان . ومن المتصور ان المدن الكبيرة سوف تصبح طبقا لهذه الخطة الى حد ما أقل انتشارا .

وفي اطار هذه الاستراتيجية ، فان مشاركة الاهالي هي أمر أساسي في اتخاذ القرارات المتعلقة بانشاء وتشغيل مرافق عامة ذات طابع اجتماعي والتي تخدم الأماكن الآهلة بالسكان .

وبهذه الطريقة ، فان وزارة المستوطنات البشرية والمرافق العامة تواجه الموقف بطريقة عملية ، وتركز على أهمية استغلال المرافق العامة الموجودة استغلالا اجتماعيا كاملا ، وكذلك المشاركة الرشيدة المنظمة للمستفيدين من الخدمات العامة في بناء وتشغيل هذه المرافق ، مما يسهم بطريقة حاسمة في تنفيذ الخطط والبرامج للحكومة الاتحادية .

وفي هذا الاطار ، فان العمل المتعلق باقامة وتشغيل خدمات مياه الشرب ونظام المجارى هي عناصر حيوية في اطار وضع سياسة التنمية للدولة .

ان المشكلات المالية عادة ما تكون كبيرة ، ولذلك ، فقد راجعنا الأساس الضريبي بطريقة

Digitized by UNOG Library

تضمن اقامة التضامن بحيث يدفع أولئك الذين ينتفعون بالمياه كعنصر من عناصر الانتاج أكثر من الذين يستخدمونها في الأغراض المنزلية فقط .

ومن وجهة النظر الصحية ، أود أن أشير الى أن المياه تعالج بالكلور لأنه أرخص طريقة لضمان تنقيتها من الجراثيم ، وبالتالي لصحة السكان . واذا ما كانت هناك ضرورة فان المياه تعالج كيميائيا بتحليل عينات منها في معامل خاصة كوسيلة من وسائل الرقابة .

ان السياسة الحالية للحكومة الاتحادية تعرف بأنها سياسة تقوم على المشاركة في التنمية ، تهدف الى التنمية الشاملة والمتوازنة للمجتمع ككل . ان اطارها يقوم على أساس لا مركزية الوظائف ، لدعم الحكومات البلدية عن طريق المشاركة النشطة للسكان ، والتي ينبغي أن تقوم بمسؤولياتها في البحث عن حلول ، ومعرفة منشأ المشكلات ومكانها .

ووفقا لهذه السياسة التي تتبعها حكومة المكسيك ، فان مياه الشرب ونظم المجارى تتولاها الدولة والمحليات بالاشراف الفني من حيث تشغيلها وصيانتها .

ان المكسيك مساحتها كبيرة ويبلغ تعداد سكانها ٧٠ مليون نسمة ٦٦ر٤ في المائة منهم يعيشون في مناطق حضرية ، ٣٣ر٦ في المائة منهم يعيشون في مناطق ريفية . وان ٥٣ في المائة من السكان أى ٣٧ر١ مليونا من الشعب يعيشون في المدن أو الريف يحصلون على المياه الصالحة للشرب ، بينما ٣٥ر٧ في المائة من السكان أى ٢٥ مليونا من السكان يستفيدون من شبكة المجارى . ونحن ندرك ان المهام التي قمنا بها أو التي سنقوم بها في العقد القادم هي مهام صعبة حيث علينا أن نواجه مشكلات مثل عدم التوازن الهيدروليكي ، والتوزيع الجغرافي غير المتوازن غالبا للأمطار في المكسيك .

Digitized by UNOG Library

ان المتوسط السنوى لسقوط الأمطار يقل عن خمسمائة ملليمتر لأكثر من نصف الاقليم، في حين أن بعض المناطق مثل ساحل الخليج والجنوب الشرقي تسقط عليها نسبة كبيرة من الأمطار تبلغ أكثر من ألفي ملليمتر سنويا . وهذا الموقف يؤدى الى فترات متناوبة من الجفاف والفيضانات ، مما يفرض المزيد من القيود بالنسبة للاستخدام الأمثل لموارد المياه . يضاف الى هذه المشكلة حقيقة أن موارد المياه المتاحة بعيدة عن المدن ، وبذلك مما يزيد من نفقات نقلها الى المراكز الحضارية .

وعلاوة على ذلك ، فان التمركز الكثيف للسكان في مراكز رئيسية قليلة يسبب عدم التوازن الكبير بالنسبة لتوفير مياه الشرب . فالواقع ، أن نسبة ٦٨ في المائة من مجمل الموارد المائية توجد في خليج المكسيك وفي الاقليم الجنوبي الشرقي ، في حين تستهلك هاتان المنطقتان ثمانية في المائة فقط من اجمالي هذه الكمية . ومن ناحية أخرى ، فان الجزء الشمالي والأوسط اللذين يتمركز فيهما خمسة وسبعون في المائة من تعداد السكان لا يوجد بهما سوى خمسة في المائة فقط من اجمالي الموارد المائية في حين أنها تستهلك ٤٧ في المائة من اجمالي المياه . لذا ، تركز وزارة الزراعة والموارد المائية بالمكسيك تركيزا شديدا على البرامج التي تهدف الى القضاء على عدم التوازن الحالي بين موارد الامداد بالمياه ومراكز الاستهلاك .

وبالاشارة الى القضايا التي شرحتها ، وبالاضافة الى البرامج الجارى تنفيذها حاليا ، فقد قررنا انتهاج السياسات التالية بالنسبة لتنظيم مياه الشرب وهي : أن يتم تزويد المجتمعات التي يزيد تعداد سكانها عن ألفين وخمسمائة نسمة بمياه الشرب بكميات كافية ونوعية ملائمة بما يكفي احتياجاتها الأساسية ، بحيث تتوفر هذه المياه في الأماكن القريبة من ديارهم ووفقا لجدول زمني مناسب ؛ وبالنسبة للمجتمعات التي يقل تعدادها عن ألفين وخمسمائة نسمة فنعمل على تعليمها الاكتفاء الذاتي في الحصول على مياه الشرب وتوزيعها . أما بالنسبة للمجتمعات التي توجد بها ندرة في مياه الشرب فاننا نعمل على الارتقاء بالأساليب الفنية التالية لتوفير المياه وهي : استخدام أدوات الصرف الصحي التي تقوم بالاغلاق الذاتي كالأحواض والأدشاش واستخدام نوع من المراحيض الموفرة للمياه والتي تصمم تصميما جيدا على مستوى صحي لائق بدلا من تلك المراحيض التي تستهلك عشرين لترا من المياه في كل مرة تستخدم ، واعادة استخدام المياه في الرى أو في اعادة ملء الطبقات الصخرية المائية ، ومعالجة مياه الرى ، واستخدام مقطرات السولار للمياه المملحة أو الملوثة ، وتخزين

Digitized by UNOG Library

مياه الأمطار على الأسطح وفي المخازن الأرضية ، واستخدام مياه الأمطار في غسل الملابس بالصابون القلوى ، وهكذا نتجنب استخدام المنظفات الكيمائية لما تسببه من أضرار ، والبدء في برنامج اعلامي يتعلق بأهمية المحافظة على المياه بغية أن يضمن استخدام السكان للمياه بالطريقة الملائمة، وتشجيع اللامركزية في التجمعات الكثيفة للسكان في الهضبة العليا ، وتوجيههم الى الأماكن التي توجد بهـا المياه والموارد الطبيعية بوفرة .

وفي اطار هذه السياسات ووفقا للخطوط العريضة لخطة التنمية الشاملة أصبح من الضرورى العناية بالوفاء بالاحتياجات الأساسية من امدادات المياه للسكان ، وللمراكز الصناعية، وللزراعـــة، وللصناعات الزراعية وغيرها من الصناعات الأخرى .

لقد طلبت وزارة الأشغال العامة هذا العام خمسمائة مليون دولار ، وهذا المبلغ ســوف يسمح لنا بزيادة مياه الشرب بنسبة ٩ر٤ في المائة فقط ، و٤ر٢ في المائة بالنسبة للمجارى .

أما فيما يتعلق بالمرافق الصحية ، فقد اقترحنا اعتماد السياسات التالية : تشجيع استخدام وسائل صرف صحي غير تقليدية مثل المراحيض الموفرة للمياه في الأماكن التي يكون فيها استخدام نظم الصرف الصحي أو المجارى التقليدية باهظة التكلفة أو غير ملائمة ؛ والقيام بحملة لتجنب المغالاة فـي استخدام المياه بواسطة السكان ، وهكذا يتم الاقلال من انتاج النفايات السائلة ؛ وتزويد المجتمعات التي يزيد عدد سكانها على ألفين وخمسمائة نسمة بأنظمة مناسبة للنفايات الصلبة مثل آبار الصـرف الصحي وطرق المعالجة الملائمة ، وأنظمة الصرف المناسبة لتصريف النفايات السائلة مثل برك معالجة المخلفات ، وتمكين المجتمعات التي يقل تعدادها عن الفين وخمسمائة نسمة من أن يكون لديهـا اكتفاء ذاتي في اعادة تشغيل أو معالجة أو تصريف النفايات الصلبة والسائلة .

انني اعتقد انه من المهم أن أذكر أنه بالنسبة لمياه الشرب ومعالجة النفايات المائيـــة، اننا نقوم حاليا ببرامج بحوث عديدة هدفها الأساسي استخدام النفايات العضوية لانتاج الغـــاز وتحقيق الكفاية الذاتية الاقليمية لتجنب الهجرة نحو المدن الكبيرة .

ان وزارة الصحة والرفاهية ـ تمشيا مع قوانيننا ولوائحنا ـ تقوم في حدود صلاحياتها بالاشراف على نوعية مياه الشرب ومراجعة مدى صلاحيتها لاستخدام الناس في جميع أنحاء البلاد ، وتتولى القيام بهذا كله عن طريق وكالة الوزارة لتحسين البيئة .

Digitized by UNOG Library

وهكذا ، فقد وضعت وكالة الوزارة لتحسين البيئة نظام اشراف ديناميكي ستنفذه قريبا ، هذا النظام يضمن أساسا أن تكون المياه ذات نوعية مناسبة تصلح للاستهلاك البشرى في جميع نواحيها الكيمائية والمادية والبكتريولوجية . ونحن نشير الى شهادة نوعية المياه للاستهلاك الآدمي ، وهدفها الأساسي الاقلال من نسبة الوفيات الناجمة عن الاسهال والنزلات المعوية وغيرها من الأمراض التي تنجم عن الاضطرابات الهضمية والمعوية الأخرى ، التي غالبا ماتلعب المياه فيها دورا رئيسيا . وهذه المشكلة الصحية هي في الواقع احدى المشكلات الحساسة للغاية في البلاد .

ان شهادة صلاحية نوعية المياه سوف تعطي للأنظمة التي تتفق مواصفات وسائل الصرف الصحي فيها مع نوعية وسائل الصرف في الولايات المتحدة المكسيكية ، ومع القانون الفيدرالي لأنظمة مياه الشرب ، والقانون الخاص بمنع تلوث مياه الشرب ومراقبتها . وهذه الشهادة سوف يكون لها تاريخ صلاحية من أجل أن يتم الوصول في أوقات معلومة الى المستويات النوعية المطلوبة ومع ذلك ، فان لوكالة الوزارة لتحسين البيئة الحق في أن تسحب هذه الشهادة أو تلغيها اذا كانت نوعية المياه تقل عن المستويات المطلوبة .

لقد حاولت أن ألخص الخطط والبرامج والأنشطة التي نقوم بها حاليا في اطار السياسات المحدودة التي تهدف الى تحسين خدمات المياه نوعيا وكميا للاستهلاك الانساني وتصريف النفايات اننا نرغب مخلصين في أن نسهم ببرامج مثل تلك التي أوضحناها توا لتحقيق هدف المجتمع الدولي في أن يكرس العقد القادم لتنفيذ الخطط اللازمة لتقديم هذه الخدمات على المستوى العالمي .

السيد عبدالرحمن عبدالله (السودان) : تشير احصاءات هيئة الصحة العالمية الى أن ٤٣ في المائة من سكان البلدان النامية فقط تصلهم خدمات مياه الشرب وحوالي ٢٥ في المائة فقط يتمتعون بخدمات المرافق الصحية كما تشير أيضا الى أن ٧١ في المائة من سكان الأرياف في البلدان النامية لاتتوفر لهم مياه الشرب النقية أو غير النقية . وان حوالي ١٥ مليون طفل في البلدان النامية يموتون كل عام بسبب الأمراض ذات الصلة بالمياه ، وان أكثر من نصف سكان الدول النامية يعانون أحد الأمراض التي تسببها الطفيليات المرتبطة بعدم توفر المياه النقية أو عدم توفر المرافق الصحية .

Digitized by UNOG Library

هذه أرقام باردة قد لا تعني الكثير على الورق، ولكنها تعكس حقيقة مخيفة اذا ترجمت الى المعاناة المستمرة التي تواجه الملايين من سكان البلاد النامية كل يوم في سعيهم للحصول على مياه الشرب، وهي المهمة الرئيسية خلال اليوم وربما تستغرق أغلب ساعات النهار وأنسبها للعمل. لتجلب فيها أحمالا ثقيلة من المياه لمسافات بعيدة ويقوم بها في العادة النساء والأطفال. وتشكل مثل هذه المياه في أغلب الأحيان خطرا مؤكدا يهدد صحة الانسان بل وحياته، لأن مصادر هذه المياه مكشوفة وملوثة تعج بمختلف الجراثيم والطفيليات حاملة الأمراض المعدية. واذا أضفنا الى ذلك انعدام المرافق الصحية وسبل التخلص من النفايات والفضلات بطرق مناسبة، فان فرص اصابة الملايين بمختلف الأمراض، تصبح أمرا محتوما تكون نتيجته ارتفاع وفيات الأطفال وشل قدرات الكبار على العمل والانتاج. ولا شك أن ثمة ارتباطا وثيقا بين توفر مياه الشرب النقية وأبسط المرافق الصحية من جهة، وبين الجهود التنموية للدول النامية، اذا ما أخذ في الحسبان الجهد الانساني المهدر، اما في الحصول على الماء أو نتيجة للأمراض المقعدة عن العمل.

ان اهتمامنا، واهتمام الأسرة الدولية، بعقد امدادات مياه الشرب والاصحاح يأتي من ارتباط هدف العقد بأهم مقومات الحياة للانسان والحيوان، ومن ثم بقدرة الانسان على العطاء والانتاج. لذلك فقد اهتمت الأسرة الدولية من خلال هيئات وبرامج منظومة الأمم المتحدة وخلال التعاون الثنائي، بهذا القطاع، وان كانت معظم هذه الجهود منفردة في الماضي، لا رابط بينها. وقد برزت مؤخرا الحاجة الى الشروع في جهد منظم ومنسق على الصعيدين الوطني والعالمي ترتكز الاهتمام بمسألة توفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية، وكانت نتيجة ذلك اعلان فانكوفر الذى أصدره مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الذى عقد في فانكوفر، كندا، في آيار/مايو ١٩٧٦، والذى أوصى بأن تقوم الحكومات بتحديد أهداف محددة لتوفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية لجميع السكان بحلول عام ١٩٩٠. ثم تبلورت الرغبة الدولية بوضوح في خطة العمل التي تبناها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذى عقد بالارجنتين في آذار/مارس ١٩٧٧. وقد حددت خطة الارجنتين أولويات بعينها للعمل على الصعيدين الوطني والدولي ركزت على أهمية التزام الحكومات بتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بحلول عام ١٩٩٠، وخاصة للقطاعات الفقيرة والريفية والمناطق التي تشكو شح موارد المياه. كما ركزت على ضرورة زيادة الوعي بهذه المشكلة محليا وعالميا،

Digitized by UNOG Library

وتخصيص موارد كافية لهذا المجال ضمن خطط التنمية القومية . شملت الأولويات التي حددتها خطة العمل ضرورة ازالة المعوقات في مجال القوى العاملة والدعم المؤسس والتنظيمي لقطاع المياه والمرافق الصحية ، وتوفير التكنولوجيا الملائمة والزهيدة التكلفة ، بالاضافة الى العمل على توفير مزيد من الموارد المالية والفنية على المستوى الوطني والثنائي والعالمي ، كما شددت على أهمية نشر الوعي الصحي واشراك السكان في مراحل التخطيط والبناء والادارة والصيانة والتمويل ، وأهمية الاستمرار في مراقبة نوعية المياه لضمان جودتها ونقائها . نادت خطة العمل بأن تتخذ المجموعة الدولية سبلا جديدة لمساندة التزام حكومات الدول النامية بتوفير مياه الشرب ، وخاصة حكومات أقل الدول نموا والدول المتأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية .

وقد أوصى مؤتمر الأمم المتحدة للمياه بأن تكون الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ عقدا لتوفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية ، تحاول الحكومات خلاله مستندة على مواردها الذاتية وعلى سند المجتمع الدولي ، على تحقيق هدف العقد وهو توفير المياه النقية والمرافق الصحية لكل السكان بنهاية ذلك العقد . وها نحن اليوم نخصص اجتماعا خاصا للجمعية العامة لاعلان العقد ، ونأمل مخلصين في أن تتمكن المجموعة الدولية من تحقيق هدف ذلك العقد رغم صعوبته ، أو الاقتراب ما أمكن من تحقيق ذلك الهدف .

اننا نجدد اليوم التزام حكومة جمهورية السودان الديمقراطية بهدف عقد مياه الشرب والاصحاح ، وهو التزام ليس بالجديد ، اذ أن جهودا كبيرة بذلت منذ الاستقلال وعلى وجه الخصوص خلال السنوات العشر الماضية في توفير مياه الشرب للسكان خاصة في المناطق الريفية القاحلة في غرب وشرق وجنوب السودان ، ولعدد كبير من المدن والقرى على امتداد القطر . بيد أن هذه الجهود صادفت عقبات شتى في النواحي المالية والتكنولوجية والمؤسسية وتوفر القوى العاملة المدربة في هذا الحقل ، مما حال دون نجاح هذه الجهود في توفير المياه النقية لعدد كبير من سكان السودان . وربما كان من المناسب لتوضيح جهود السودان في هذا الحقل أن نستعرض بايجاز أبعاد المشكلة في ضوء ظروف السودان الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

تبلغ مساحة السودان حوالي مليون ميل مربع ، ويتميز بتباينه المناخي من الجنوب الاستوائي الى الشمال الصحراوي . ورغم أن نهر النيل وفروعه العديدة يعبر البلاد من أقصى الجنوب الى

Digitized by UNOG Library

أقصى الشمال ، الا أن مناطق شاسعة في الشرق والغرب تعاني الجفاف وقلة الموارد المائية طوال العام ، عدا أشهر معدودات خلال فصل الأمطار . لذلك، فان السودان رغم أنه غني بالموارد المائية الا أن توزيع هذه الموارد لا يطابق توزيع التجمعات السكانية، مما أدى الى وجود تجمعات سكانية كبيرة تعتمد أساسا في مياه الشرب على الأمطار والآبار السطحية . كذلك، فان حوالي ٨٠ في المائة من سكان السودان يعيشون في الأرياف ونسبة كبيرة من هؤلاء رعاة رحل في حركة دائبة وراء الماء والكلأ، لهم ولقطعانهم ، مما يجعل تزويدهم بمياه الشرب أو بالخدمات الاجتماعية الأخرى أمرا صعبا .

وتنقسم مشكلة توفير مياه الشرب في السودان الى قسمين الأول خاص بتوفير المياه للتجمعات السكانية على ضفاف الانهار وفي المناطق الزراعية المروية بالرى الصناعي ، والثاني يختص بتوفير مياه الشرب للتجمعات السكانية والرعاة الرحل في المناطق الجافة والقاحلة والتي تتلقى كميات متفاوتة من الأمطار خلال أشهر الخريف . أما بالنسبة للقسم الأول حيث تتوفر المياه ، فان المشكلة هي تنقية هذه المياه وتخزينها وتوزيعها ، وبالنسبة للقسم الآخر فان الجهد ينصب على تحديد أماكن المياه الجوفية وحفر الآبار اللازمة وتوفير الخزانات المناسبة ، أو تنقية مياه الأمطار التي تجمع خلال فصل الأمطار للاستفادة منها خلال أشهر الصيف . ويرتبط بمشكلة المياه للقسمين المذكورين ، مشكلة الصحة البيئية وتوفير المرافق الصحية اللازمة ، ومحاربة الأمراض ذات الصلة بالمياه خاصة في المناطق الزراعية المروية بالرى الصناعي .

وقد أعلنت حكومة السودان في بداية السبعينات حملة واسعة لمحاربة العطش وتوفير مياه الشرب النقية للانسان والحيوان في المناطق القاحلة في غرب السودان . وقد أشركت الحكومة في هذه الحملة المواطنين في هذه المناطق ، الى جانب تعبئة السكان في المناطق الأخرى لتوفير الموارد اللازمة لانجاح هذه الحملة والتي هدفت الى حفر الآبار في كل مناطق التجمعات السكانية في غرب السودان بالاضافة الى المناطق الجافة في الجنوب ، وذلك لتوفير موارد دائمة للمياه النقية وحل المشكلة الأساسية التي تواجه سكان هذه المناطق بما يضمن تشجيعهم على البقاء بها واستصلاحها وتوفير جهدهم المهدر في البحث عن الماء للعمل المنتج ، وكذلك، فان توفير مياه الشرب يشجع الرعاة الرحل على الاستقرار في مراكز محددة يسهل على الحكومة امدادهم بالخدمات التعليمية والصحية اللازمة .

Digitized by UNOG Library

ورغم أن حملة محاربة العطش نجحت في حفر العديد من الآبار في مناطق كانت تعتمد سابقا على مياه الأمطار المخزونة بطرق بدائية في حفائر أو في جذوع الأشجار أو تعتمد على البطيخ خلال أشهر الجفاف ، الا أن نتائج الحملة لم ترق الى ما كانت تطمح اليه السلطات السودانية من توفير المياه النقية لكل مناطق السودان . اذ أن حملة بهذا الحجم وهذا الهدف الكبير ، في بلد من أقل البلدان نموا كالسودان ، صادفت عقبات كثيرة على رأسها شح الموارد المالية اللازمة لاستجلاب الحفارات والمعدات ، وأساطيل النقل وقطع الغيار والكيماويات ، الى جانب عدم توفر القوى العاملة المدربة لحفر الآبار وادارتها وصيانتها ، ولمراقبة جودة المياه ، كما واجهت الحملة صعوبات تتصل بمراحل التخطيط والتنفيذ وتوفر الأجهزة المؤسسية للاشراف على تحقيق هدف الحملة . وقد نجحت الحكومة ، بناء على تجربة حملة محاربة العطش ، في ترشيد الجهاز المؤسسي والتنظيمي الخاص بقطاع المياه للمناطق الريفية بانشاء الادارة القومية للمياه ، وعلى مستوى المدن من خلال الهيئة العامة للمياه والكهرباء . وتقوم الادارة القومية للمياه الآن بتنفيذ برنامج قومي لتوفير مياه الشرب النقية لكل السكان عن طريق حفر الآبار اللازمة ، وتوفير المضخات اليدوية أو الآلية ووسائل التخزين للتجمعات السكانية الكبيرة . وتتلقى الادارة القومية للمياه مساعدات مالية وتقنية من منظمات وبرامج الأمم المتحدة خاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وهيئة الصحة العالمية ، والبنك الدولي الى جانب المساعدات الثنائية من البلدان الصديقة . غير أن هذه المساعدات تقل كثيرا عما تحتاجه الادارة القومية للمياه لتنفيذ برنامجها القومي .

رغم هذه الجهود المكثفة ، فان نجاح السودان في تحقيق هدف عقد امدادات مياه الشرب والاصحاح ، رهين بتذليل بعض العقبات الأساسية التي تعاني منها معظم البلاد النامية المشابهة للسودان ، ومعالجة بعض المشاكل الطارئة والعاجلة التي ينفرد بها السودان وقلة قليلة من الدول النامية ، وتوفير الاحتياجات الأساسية اللازمة لانجاح هدف العقد . وتشمل هذه العقبات والاحتياجات ضرورة توسيع دائرة التعاون التقني والمالي ، وتوفير الموارد بالعملات الصعبة لشراء المعدات وقطع الغيار . وتجدر الاشارة هنا الى أن الادارة القومية للمياه تحتاج ، للاستمرار في ادارة الآبار التي تم حفرها ولحفر آبار جديدة ، الى حوالي ٤ مليون دولار لتوفير قطع الغيار اللازمة للحفارات ولأسطول النقل المساعد . تشمل العقبات أيضا تدريب القوى العاملة على

Digitized by UNOG Library

مختلف المستويات بدءا بالمخططين على المستوى القومي وانتهاء بالفنيين على مستوى القرية بتركيز خاص على توفير القوى العاملة المدربة للتشغيل والصيانة . كما تشمل الدعم المؤسس على الصعيدين الوطني والاقليمي في قطاع المياه ، والشروع في البحوث التطبيقية على التكنولوجيا الملائمة وزهيدة التكلفة للتغلب على مشكلة شح الموارد المالية ولترشيد استخدام هذه الموارد الشحيحة . تشمل العقبات والاحتياجات الخاصة بتنفيذ أهداف العقد ضرورة نشر الوعي وتعبئة القدرات والموارد المحلية وتحقيق التنسيق داخل الحكومات بين الوزارات والادارات ذات الصلة بتوفير المياه والمرافق الصحية .

الى جانب ذلك يعاني السودان من مشاكل وعقبات أخرى تشل تحركه نحو تحقيق أهداف العقد ونحو تسخير موارد كافية لذلك وعلى رأسها استضافته لحوالي نصف مليون لاجئ من البلاد المجاورة ، في أمس الحاجة ليس للغذاء والكساء فقط ، بل لتوفير الخدمات الأساسية وعلى رأسها خدمات مياه الشرب والخدمات الصحية والتعليمية . بالاضافة الى ذلك فان أجزاء كبيرة من القطر تعاني من الجفاف منذ منتصف السبعينات وخاصة في غرب وشرق السودان وفي الجنوب الشرقي من البلاد . وقد أوفد الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا ، وبناء على قرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعثة من وكالات الأمم المتحدة بقيادة منسق الأمم المتحدة للمساعدة في حالات الكوارث ، وقد رفعت البعثة تقريرها للجمعية العامة في دورتها الحالية موضحة أبعاد المشكلة وحجم الاحتياجات

نعلم أن تحقيق هدف العقد ، أى توفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية للجميع بحلول عام ١٩٩٠ ، هو مسؤولية الحكومات والتي يجب أن تسلك طريقة الاعتماد على الذات لتوفير الموارد اللازمة لزيادة الاستثمار في قطاع المياه والاصحاح ، الا أن احداث التغيير الجذرى في مجال المياه والاصحاح والذى يهدف اليه العقد أمر يزداد صعوبة في مثل هذه الظروف الاقتصادية العالمية ، ولن يتم ذلك الا بزيادة تدفق الموارد من المصادر الخارجية متعددة الأطراف أو المصادر الثنائية . وعليه فان مساندة المجتمع الدولي لجهود الحكومات أمر لازم لتحقيق أهداف العقد .

أمام الجمعية في هذا اليوم مشروع القرار الخاص باعلان عقد مياه الشرب والاصحاح ، والذى كان لوفد بلادى ، نيابة عن عدد من الوفود ، شرف تقديمه في اللجنة الثانية التي أجازته بالاجماع . ونأمل أن يكون في اجازة الجمعية العامة لهذا القرار بالاجماع التعبير عن الارادة والالتزام الدوليين بتنفيذ هدف العقد والذى يتصل اتصالا مباشرا بحياة الملايين من سكان البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

السيد فيكاغا (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : انه لشرف عظيم لي أن أمثل حكومة بوليفيا في هذا المحفل العالمي الكبير بمناسبة هذا الحدث الكبير والأساسي بالنسبة لكل البشر في كل بقاع الأرض ، ألا وهو اعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

أولا وقبل كل شيء ، انه لشرف لي أن أقدم تحياتي القلبية ، باسم حكومة النهضة القومية في بلادي ، لرئيس هذه الدورة الخامسة والثلاثين للأمم المتحدة ولجميع الوفود الحاضرة هنا .

ان الانسان في عصرنا الحاضر ، رغم التقدم التكنولوجي والتقدم في عصر الفضاء ، لم يستطع بعد في معظم أنحاء العالم أن يسوى المشاكل التي تتخبط فيها البشرية ، وهي الجوع والجهل والمرض ، والتي تجتاح أجزاء كبيرة من العالم . ان توفير مياه الشرب والمرافق الصحية الملائمة ، تجعل الحياة اليومية أكثر أمنا ، وهما نتيجتان ينبغي أن نحصل عليهما وأن نعمل على تطويرهما في العالم .

Digitized by UNOG Library

وهناك عدد كبير من بلداننا رغم ضخامة مواردها الطبيعية ورغم مظاهر التقدم المختلفة فيها لاتزال تواجه مستوى يبعث على القلق بالنسبة لمياه الشرب والمرافق الصحية .

ولم ينج بلدى من هذا القلق لأن شعبنا يصل عدده الى أكثر من خمسة ملايين من السكان موزعين في حوالي مليون كيلومتر مربع توزيعا غير متساوى ، وان أكثر من ٦٠ في المائة من هؤلاء السكان يعيشون على موارد مائية غير محمية ، وحوالي ٨٠ في المائة منهم محروم من خدمات المرافق الصحية .

وهذا الموقف أكثر حدّة في المناطق الريفية التي تحتل أكبر جزء من بلادى ، حيث أن نسبة ٩٢ في المائة من السكان محرومة من مياه الشرب ، ونسبة ٩٦ في المائة منهم تفتقر الى المرافق الصحية .

ان جغرافية بوليفيا متنوعة ومتعددة ، حيث نجد فيها جميع أنواع المناخات وجميع أنواع الطوبوغرافية . وجميع المشاهد المتصورة للأرض . فالمنطقة الغربية منها جبلية تتميز بسهولها وهضابها وهي تمثل أقل رقعة من البلاد وبها مشهد رائع لجبال مغطاة رؤوسها بالثلوج ، وهضبة خصبة صالحة للزراعة ، وأودية عميقة عند قاعدة جبل الراندين . وتشتمل المنطقة الوسطى الجنوبية على هضاب خصبة تتدرج الى السهول الاستوائية التي تحتل معظم أراضي بوليفيا ، وهي منطقة خصبة حارة وفي نفس الوقت مزدهرة بالنبات ويمر خلالها في الشمال جزء من حوض نهر الأمازون وفي الجنوب حوض نهر البلاتا .

ان هذا التنوع غير الظاهر للعيان ، قد جعل الرحالة الفرنسي الحكيم السيد س دور بينيه يقول ان بوليفيا " تمثل صورة كاملة لجغرافية العالم من حيث المناخ والمنتجات المختلفة ". ومن ثم نجد من الصعب ومن المكلف أن نعمد الى وضع بنية أساسية للتنمية نظرا الى الطبيعة الصعبة لسطح الأرض .

وهكذا عندما نأتي الى المسألة المطروحة علينا الآن وهي اعداد الأساليب الكافية والأنظمة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، فاننا نواجه بمصاعب ضخمة تزيد منها قلة الموارد المالية بصفة دائمة .

وكما نعلم ، فحيثما يكون هناك نقص في المرافق الصحية الأساسية وحيثما يكون هناك نقص في

Digitized by UNOG Library

موارد المياه النقية، تكون هناك زيادة في الأمراض وتكون النتيجة بالتالي هي ارتفاع المعدّل العام للوفيات، وبصفة خاصة في معدّل وفيات الأطفال وهذا المعدّل بالنسبة الينا هو أعلى المعدّلات في امريكا حيث تبلغ نسبة الوفيات ١٦٠ من كل ألف من المواليد.

ويجب أن يضاف الى هذه العوامل، النقص في الأشخاص المدرّبين في هذا المجال. ان المرتبات المنخفضة التي تدفعها الوكالات الحكومية مضافا اليها الطلب المنخفض على الخدمات العامة، قد أبعدا العمالة الماهرة الى قطاعات أخرى. وكنتيجة لذلك فان النقص وبصفة خاصة في المستويات المتوسطة وفي الاداريين والفنيين والعمالة المتخصصة، يشكل عاملا قويا يحد من جهود التنمية في قطاع المرافق الصحية.

وفي العشرينات والثلاثينات عندما كانت بلادنا تتمتع برخاء اقتصادي نتيجة لاستغلال وتصدير القصدير، فان المدن ومؤسسات التعدين قامت ببناء وتشغيل أنظمة كافية لموارد المياه، وقد صممت أنظمة صرف صحي في المدن الرئيسية للسهول المرتفعة والأودية.

ان الركود الاقتصادي الذي أعقب الحرب والذي شاركتنا فيه باراغواي، قد أدى الى عدم القيام بأية استثمارات في هذا القطاع حتى عام ١٩٦٥. وفي تلك الأثناء فان أنظمة الصرف التي أقيمت منذ ثلاثين أو أربعين عاما أصبحت محدودة الفائدة بشكل خطير نظرا الى قدمها وللزيادة في السكان. ولكي نواجه الاحتياجات المتزايدة ومتطلبات المجتمعات الجديدة، فقد أقيمت مجموعة من المؤسسات أخذت المسؤولية تدريجيا فيما يتعلق بتوفير المياه وأنظمة الصرف الصحي، من البلديات. ويوجد حاليا أكثر من أربعين كيانا تكرس كليا أو جزئيا لاقامة أنظمة المرافق الصحية الأساسية في بوليفيا. وفي أغلب الأحوال، فان تلك الكيانات تعمل مستقلة بدلا من أن تعمل بصورة منسقة فيما بينها وتتبع معايير واجراءات مختلفة.

ان الكيانات المختلفة، قد أنشئت فقط في ثمان من أكبر المدن للاهتمام بالحفاظ على تلك الأجهزة. وفي الأحوال الاخرى ترك هذا العمل الى مجموعات منظمة على شكل مجالس تهتم بها وكانت نتائجها قليلة. وتوضع برامج في كثير من الأحيان عن طريق تعاون خارجي وتقدم بواسطة منظمات للتعاون الفني والمالي.

ان التخطيط في هذا القطاع قد تم بصورة متقطعة، فلقد كانت هناك خطة شاملة للبنية الهندسية للأعوام من ١٩٦٣ الى ١٩٦٥ وخطط أساسية لسبع مدن، ثم الخطة القومية لتوفير المياه في الريف لعام ١٩٧٠.

Digitized by UNOG Library

وفي عام ١٩٧٤ فان البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية قد قاما بدراسة لهذا القطاع أظهرت المعايير المحددة ، ولكن توصياتهما لم تأخذ في الاعتبار العناصر البشرية أو المتطلبات من أجل تنفيذها الملائم .

وفي اطار برنامج الأمم المتحدة الذى بدأ الآن ، فانه في عام ١٩٧٨ كنا قد وضعنا نموذجا نظريا في بلادى يشمل عشرة برامج تسمح بتطوير أساسي للمرافق الصحية وزيادة جوهرية تنتج في الخدمات . ومن أجل تنمية ذلك القطاع ، يجب أن نعيد بناء المؤسسات بحيث يكون لكل كيان وظيفة واضحة ومحددة ويكون في موقف يسمح بأدائها ، مما يتطلب دعم هذه المؤسسات .

ان تنمية الموارد البشرية ، يعني عمالة ماهرة أكثر قدرة على مواجهة تحدى العقد في هذا القطاع ، وعلاوة على ذلك فان نشوء الموارد الاقتصادية يأتي من خلال المكافأة على الخدمات ومن خلال موارد اقتصادية وطنية اخرى وعن طريق الوكالات الدولية والثنائية ، وينبغي أن يكون ذلك موضوع تخطيط مالي مناسب . ان انجاز تغطية أكبر للخدمات ، يتطلب دفعة تنظيمية مناسبة لتعزيز المؤسسات الاستشارية وشركات البناء والمصانع الوطنية لتمكينها من مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات .

وهكذا ، فان المشروعات يجب أن تكون على مستوى النمو التكنولوجي للبلاد والسكان الذين تخدمهم بحيث يمكن لهم أن يعملوا وأن يصونوا الأنظمة المختلفة دون أية صعوبة تذكر . ويجب أن تدار المشروعات بصفة أساسية نحو الرقابة على نوعية المياه التي تقوم بتوفيرها وتحسين الخدمات واقامة أنظمة جديدة .

ونحن نعتبر أن هذا البرنامج المقترح يقوم على أساس سليم حيث أن الفكرة التي نبعت من بوليفيا ، قد تمت التوصية بها ونشرها من جانب منظمة الصحة الامريكية لجميع البلدان الاخرى في نصف الكرة الأرضية . ومع ذلك ، فاننا نشعر بأن تحسين الخدمات واقامة أنظمة جديدة ، لا يعتبران مشروعات منعزلة بل على العكس من ذلك فانهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بل ويعتمدان على القطاعات الاخرى في بعض الأحيان .

وفي المدن الكبرى فقط التي تتمتع بحياة اقتصادية مستقلة ، يمكن اقامة تلك المشروعات وتشغيلها على أساس مستقل بواسطة هيئات مستقلة ذاتية . وفي المدن الصغرى ، فان وسائل الصرف الصحي الأساسي يجب أن تكون جزءا من برامج أخرى مثل تلك الخاصة بالصحة ، وبرامج التنمية الريفية المتكاملة وهي ذات أهمية قصوى .

Digitized by UNOG Library

وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها توفير المرافق الصحية الرئيسية على أساس دائم ، لأنها سوف تدرج في برامج أكبر للتنمية بحيث يمكن تغطية الاستثمار المطلوب لها . ونحن نعتبر كذلك أن هذه التغطية عندما تقارن بالأهداف المتوخاة للمياه والمرافق الصحية وتقديمها للجميع في ١٩٩٠ ينبغي أن تفسر بطرق مختلفة . فبينما يمكن أن تزود المدن الكبرى بالمياه ووسائل الصرف الصحي وبوحدات مزودة بالحمامات والمطابخ ، فان المدن الريفية يمكن أن تخدم عن طريق الحمامات ودورات المياه العامة .

ومنذ بداية هذا العام ، فلقد اتخذت في بوليفيا خطوات ملموسة في اطار البرامج والأهداف الفنية . وكان علينا أن نستخدم تشخيصا نوعيا لخطتنا ، ونحن نقوم بأنشطة تدل على أننا سوف نسهم في هذا العقد .

ولقد أنشأنا فريق عمل وطني من أجل العقد . وسوف يعمل فريق العمل هذا على أعلى مستويات فنية وسياسية ، وسيكون المسؤول عن معظم العمل في هذا المجال وكلاء الوزارات أو نواب الوزراء لتخطيط المدن أو الصحة العامة . ولقد وضعت الأمانة التنفيذية لفريق العمل الوطني للعقد تحت ادارة مدير الخطة الوطنية للمرافق الصحية الأساسية ١٩٨٢ — ١٩٩٠ ولقد أقيمت مجموعتا عمل خاصتان بالمرافق الصحية الأساسية سوف تتضمنان جميع الأجهزة القائمة بهذه الأنشطة ، وهما تناقشان السياسات والاستراتيجيات للعقد وتقومان بتنسيق اشتراك الجميع . ولقد عملنا كذلك مع برنامج جمهورية المانيا الاتحادية ومنظمة الصحة العالمية من أجل تحديد الأنشطة التي تدخل ضمن اطار برامج العقد .

ونحن نأمل في أن تعترف الدول الصناعية والوكالات الدولية والثنائية بالجهود التي تبذلها بلادى وحكومتي وأن تزودنا بالمساعدة التي نحتاج اليها أحيانا من مساعدات فنية ، وأن تساعدنا في التخطيط ، وأن تمدنا بالمعونة الاقتصادية ، وأن تتعاون معنا في العمل .

ونحن نعتبر أنه من الملائم أن نشير الى أن بلادى ، بمعاونة الحكومة ، سوف تكون مضيفة للدورة السابعة عشرة لمؤتمر البلدان الأمريكية لمهندسي المرافق الصحية والبيئة ، والذى سوف يعقد في الفترة من ٧—١٢ كانون الأول/ديسمبر والذى سوف يحلّل العقد في الأمريكتين . وسيكون هذا أول اجتماع دولي يعقد بعد هذه البداية التاريخية . ونود بطبيعة الحال ، أن ندعو وفود مجموعة الأمم الحاضرة هنا لحضور ذلك المؤتمر .

Digitized by UNOG Library

وختاما ، فان بلادى على ثقة تامة من أن هذا الاجتماع سوف يحقق الأهداف السامية التي يسعى اليها باعتماد التدابير الحكيمة التي تساعدنا على توفير مياه الشرب والمرافق الصحية لصالح الانسانية جمعاء .

وباعتبارى ممثلا لحكومة بوليفيا ، قد أكون أطلت في هذا الاجتماع الهام ، ولكنني فعلت ذلك من أجل الاقتراح المطوف الذى تقدمت به أجهزة الأمم المتحدة التي تعمل في هذا البرنامج ، ولأن البوليفيين يرغبون في مشاطرة اخوانهم في الانسانية في العالم النامي جميع الأفكار والبرامج والتجارب التي قد تساعد الآخرين . ولذلك أترك مع هذه الجمعية هذا البيان عن خبرتنا التي قد تنتفع بها .

السيد موداقادى (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي أولا باسم وفد بلادى أن أعبر عن اطيب تمنيات سعادة دانيال آراب موا رئيس جمهورية كينيا لهذه الجمعية العامة الموقرة .

ثانيا ، بما أنني أتناول الكلمة للمرة الأولى ، فانني أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعبر لكم سيدى الرئيس عن أحر التهاني للطريقة التي أدرتم بها حتى الآن أعمال هذه الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين . وفي هذه المناسبة ، حيث تعلن الجمعية العامة رسميا بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية فانني أشعر بثقة كاملة أنه تحت ادارتكم الحكيمة ، فلسوف نبلغ أهدافنا ونصل الى نتيجة ناجحة لأعمالنا .

ان وفد بلادى يرحب بالبيان الذى قدمه الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام وكذلك بالبيانات التي قدمها المدراء التنفيذيون لمنظمة الصحة العالمية ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بشأن هذا البند من جدول أعمالنا . ونود كذلك أن نردد نفس المشاعر التي عبر عنها المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية المختلفة .

ان تقارير الأمين العام تشير الى صورة مظلمة للغاية بالنسبة الى الوضع الحالي لمياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية ، حيث أن أكثر من ١٣ مليون طفل يموتون سنويا بسبب الأمراض الناتجة عن الافتقار الى مياه الشرب النقية والنقص في الخدمات الصحية .

ان المناطق الريفية حيث يعيش معظم السكان — وفي كينيا مثلا يعيش أكثر من ٨٠ في المائة من السكان — لا تزال تعتمد على المصادر التقليدية لمياه الشرب ، وهذا معناه أن ساعات عمل طويلة قيمة ومنتجة تهدر يوميا في عملية الحصول على كمية غير كافية من المياه لمجرد البقاء . وبالاضافة الى

Digitized by UNOG Library

هذه المشاكل ، تؤكد جميع المؤشرات أن الظروف المناخية التي يعتمد فيها الانسان على المياه تتغير بسرعة حتى ان مياه الشرب ذاتها قد أضحت الآن سلعة شحيحة ليس فقط في اجزاء كبيرة من البلدان النامية بل أيضا في بعض أجزاء من البلدان المتقدمة النمو .

ان اهتمام كينيا بهذا البند من جدول الأعمال معروف . ففي ١٩٧٤ كانت كينيا من البلدان القليلة في العالم النامي التي أقامت وزارة كاملة لتطوير شؤون المياه . وقد نهضت كينيا أيضا بدور نشط في مؤتمر المياه الذى عقد في مار دل بلاتا في الأرجنتين في ١٩٧٧ ، والذى أوصى بأن تكون السنوات من ١٩٨١ — ١٩٩٠ عقدا دوليا لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وأن يكرس هذا العقد من أجل تنفيذ الخطط الوطنية لمياه الشرب والمرافق الصحية .

Digitized by UNOG Library

ان برنامج عمل مار دل بلاتا كما أكدت منظمة الصحة العالمية في الوثيقة الأساسية للعمل التعاوني في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والذى تم تقديمه في اجتماعها الاستشارى الأول المنعقد في جنيف في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ، يطالب بتنسيق أفضل لأنشطة العقد على المستوى القومي ،وأن تجرى مشاورات مستمرة فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية .

وفي اجتماع اللجنة الاقتصادية لافريقيا في أديس أبابا في آب/أغسطس ١٩٨٠ ، وافقت اللجنة على توصية منظمة الصحة الدولية بأنه على المستوى القومي ، يجب أن نحدد جهازا تأسيسيا صالحا ليعمل كنقطة مركزية للأنشطة المتعلقة بالعقد . وقد وافقت اللجنة الاقتصادية لافريقيا كذلك على اقامة لجنة للعمل القومي حيثما كان ذلك ضروريا ، كما أوصت بذلك منظمة الصحة العالمية في وثيقتها الأساسية بشأن تقييم الوضع الحالي في البلدان الافريقية .

ولقد وافقت حكومة كينيا على هذه التوصية كنوع من المتابعة لاجتماع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، باقامة لجنة العمل القومي على المستوى القومي في كينيا . وستكون لجنة العمل القومي نقطة الارتكاز لأنشطة العقد ، وسوف تدعم هذه الأنشطة في مجالات مياه الشرب ، والمرافق الصحية . وهذه اللجنة التي أنشئت في ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٠ مكونة من ممثلين للوزارات المختلفة في حكومة كينيا ، والمؤسسات غير الحكومية ، ومن بينها المؤسسات النسائية في البلاد . وستكون وزارة تنمية المياه بموجب ذلك ، هي الوكالة التنفيذية الأساسية للعقد .

ان اختصاصات لجنة العمل القومي تتضمن تحديد الأهداف القومية للعقد ،مع تركيز الاهتمام على المجموعات السكانية التي لا تصل اليها مياه الشرب في المناطق الريفية والحضرية ، وكذلك دراسة الأهداف والأولويات الخاصة بالسياسة وتخطيط الاستراتيجية ، والتخطيط والبرمجة ، وزيادة القدرة الاستيعابية ، وتعبئة الموارد ، وتطوير وتنفيذ المشاريع ، بالاضافة الى تقييم المشروعات والبرامج ، وتطوير نظام اعلامي ونظام خاص بالوثائق .

ان نسبة توفير مياه الشرب في كينيا للسكان تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة الى ٤٠ أو ٤٥ في المائة في نهاية البرنامج الحالي للتنمية الذى سينتهي في ١٩٨٣ . ان حكومة كينيا ، قد قامت بتنفيذ المرحلة الأولى من الدراسة الأساسية للخطة القومية

Digitized by UNOG Library

للمياه التي انتهت في ١٩٧٩، وهي تشير الى أن الطلب على المياه للاستخدام المحلي والصناعي سوف يرتفع من ٢٣٤ مليون متر مكعب سنويا في ١٩٧٨ الى ١٥٤٦ مليون متر مكعب سنويا في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك أساسا الى الزيادة في عدد السكان من ١٥ مليون الى أكثر من ٣٥ مليون في تلك السنة. وهذه الزيادة في الطلب على المياه تتطلب موارد مالية ضخمة يجب أن تتاح للبلاد من موارد داخلية وخارجية.

ومع أن الهدف القومي لكينيا مازال هو اتاحة مياه الشرب لجميع أنحاء البلاد في عام ٢٠٠٠، فان حكومة كينيا بمعونة الوكالات الدولية وبالمساعدة الثنائية سوف تخصص موارد اضافية لضمان الوصول الى الأهداف التالية في نهاية العقد: أولا، توفير مياه الشرب في المناطق الحضرية بنسبة مائة في المائة وفي المناطق الريفية بنسبة ٧٥ في المائة. ثانيا، سوف تصل نسبة توفير المرافق الصحية في المناطق الحضرية الى ٩٠ في المائة وفي المناطق الريفية الى ٥٠ في المائة.

ولذلك فان لجنة العمل القومي التي بدأت عملها في الشهر الماضي تواجه مهمة ضخمة في تحديد البرامج ومتابعة التنفيذ لضمان تحقيق هذا الهدف.

ان وزارة تنمية المياه في كينيا، تتحمل مسؤولية الحفاظ على موارد المياه وتنميتها، وكذلك تشغيل وصيانة هذه الموارد، بالاضافة الى المرافق الصحية والرقابة على التلوث. ان الاهتمام مركز بصفة خاصة، وسوف يستمر تركيزه، على برامج توفير مياه الشرب في المناطق الريفية حيث تعيش أغلبية شعبنا. وسيتم التركيز كذلك على توفير المياه للمراكز الحضرية وعلى تنمية الثروة الحيوانية في أطراف البلاد وعلى مشاريع الرى. وبروح "هارامبي" التي تشجع على اسهام المجتمع في التنمية، فان حكومة كينيا ستستمر في دعم المشروعات الذاتية التي تقوم بها المجتمعات المحلية بالنسبة لمياه الشرب والمرافق الصحية.

ونحن نقر بأننا قد واجهنا عددا من المشاكل في عملية انجاز التنفيذ الناجح لمشروعات مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية. وفي كينيا فان هناك قيودا ضخمة تتضمن الى جانب أشياء أخرى: مصادر مالية غير كافية، ونقص في القوى العاملة الماهرة، ونقص في وسائل النقل وفي المعدات الملائمة، وظروف مناخية معاكسة. وكل ذلك قد أثر على معدل تقدمنا.

Digitized by UNOG Library

وباعتبار أن ٨٠ في المائة من مساحة كينيا تتكون من مناطق قاحلة ، فقد أولت حكومة كينيا اهتماما خاصا بتوفير مصادر المياه للاستخدامات المنزلية والمواشي وتطوير نظم الرى في تلك المناطق . ان توفير المياه وادارة مصادرها في تلك المناطق تعتبر ، من وجهة نظر حكومة كينيا ، مصدرا أساسيا للحد من التصحر المتزايد في منطقة الساحل .

ان تنمية وادارة مصادر المياه ، تحتاج الى قوى عاملة مدربة . وفي هذا الخصوص بدأت حكومة كينيا بانشاء مدرسة خاصة بتدريب القوى العاملة في الأنشطة المتعلقة بمصادر المياه واستخدام المراكز التكنولوجية التي تقيمها المجتمعات المحلية في تدريب بعض الفنيين . وبالاضافة الى ذلك ، تقدم جامعة نيروبي دراسات جامعية عالية لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وتعمل الحكومة على الافادة من جميع الفرص الخاصة بالتدريب التي تقدمها الدول الأخرى والمنظمات الدولية في هذا المجال .

وبالموافقة على مشروع قرار بدء العقد ، يجب علينا أن نتذكر ان مشروع هذا القرار يتعلق باحتياجات أساسية وان التوصل الى الوفاء بأهداف العقد يرتبط ارتباطا وثيقا بمشاكل التنمية في البلدان النامية . ويجب علينا اذن أن نعمل معا حتى ننقذ حياة ١٣ مليون طفل يموتون كل عام نتيجة الافتقار الى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية . كما يجب علينا أيضا أن نعمل معا من أجل زيادة الاستثمار المطلوب بالقيم الحقيقية من أجل التوصل الى أهداف عقد مياه الشرب والمرافق الصحية في العقد القادم .

واسمحوا لي أن اختتم بياني هذا ، بأن أقتبس من الكلمات الحكيمة لرئيسنا الراحل مؤسس دولة كينيا مزى نجومو كينياتا الذى قال الكلمات الآتية عن الماء :

" ان الماء هو من أهم الموارد الأساسية وهو أساسي ليس فقط بالنسبة لحياة البشر ولكن أيضا بالنسبة للزراعة والتنمية الصناعية . ويجب علينا أن نتناول مشكلة الماء بطريقة تختلف عن الموارد الطبيعية الأخرى مثل المعادن التي نستطيع أن نحتفظ بها في شكلها الطبيعي وأن ندخرها الى أن نحتاج اليها واذا احتجنا الى جزء قليل منها في جيلنا هذا فان المزيد سيتاح بالنسبة للأجيال القادمة " .

واستطرد قائلا :

Digitized by UNOG Library

" أما المياه المتدفقة من نهر من الأنهار ، فاننا لا نستطيع أن نحافظ عليها بهذه الطريقة . ان المياه التي لا تستخدم اليوم تعتبر مياه مفقودة لا ينتفع بها الى الأبـــد . وكلما أخرّنا التنمية عاما واحدا فان هذا يقلل من القيمة المحتملة للمياه التي تمنح الحيـاة لبني البشر . كذلك فان تدفق المياه دون رقابة هو من أهم أسباب المعانـاة الانسانيـة والبؤس ، وان تنظيم استخدام نفس المياه هو أساس للحياة وللحضارة ".

السيد ثونبـورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : اننا نبدأ اليوم عقد مياه الشـرب والمرافق الصحية . ان هدف هذا العقد هدف طموح يتمثل في ، مياه نقية ومرافق صحية ملائمـة للجميع قبل عام ١٩٩٠ . ويجب بذل جهود ضخمة لتحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات فـي الخطط القومية للتنمية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف .

ان المشكلات التي يتعين معالجتها ضخمة . فالمياه من الموارد الطبيعية التي يزيـد الطلب عليها بشكل متزايد وستصبح مع مرور الوقت موردا نادرا نظرا للتطورات في مجالـي الزراعـة والصناعة ونمو سكان العالم . ودون إحداث تغيير أساسي في أساليب ادارة المياه ، فان هوالـي ٣٠ بلدا من المتوقع أن يزيد فيها الطلب على المياه على العرض قبل نهاية هذا القرن . ان هـذه البلدان في سبيلها الى أزمة مياه . وفي نفس الوقت فاننا نشهد زيادة مطردة في تلـوث الميـاه . وفي السويد هناك ٢٠ ألف بحيرة قد تلوثت تلوثا خطيرا بالأمطار الحمضية . كذلك فان استنـزاف طبقة الأوزون ، يؤدى الى مخاطر انقراض أنواع البكتريا الحميدة من المياه . كما ان تلوث المياه يزيد من نسب الملوثات مثل الزئبق والكادميوم وPCB و د.د.ت مما يسبب أخطارا في استخـدام الميـاه السطحية للشرب كما يزيد من المخاطر طويلة المدى على البيئة .

ان الادارة الرشيدة للمياه ، تتضمن اجراءات في معظم قطاعات التنمية . ان هذه الرسالة كانت محور خطة عمل مار دل بلاتا ، وهي تفترض معرفة متزايدة بأوجه الترابط بين التنميـة والبيئـة والناس والموارد . ان مثل هذه المعرفة سوف تعزز من الأساس اللازم لبذل الجهـود المتضافـرة في جميع القطاعات ذات العلاقة ، وهو أمر لا غنى عنه في تحقيق التوازن بين العرض والطلـب للمياه .

ان المياه هي مصدر حيوى للحياة ، ودون لترين من المياه يوميا لا يستطيع الانســـان

Digitized by UNOG Library

أن يحيا . وفي الوقت الحالي فان حوالي ٦٠ في المائة من سكان البلدان النامية لا يحصلون علـى مياه شرب نقية صالحة ، وان فردا من بين كل أربعة يتلقى خدمات مرافق صحية ملائمة . ان نتائـج هذا الموقف تبعث على الانزعاج . ان الملايين من الأطفال يموتون ، كما نجد ان النساء والأطفـال غالبا ما يقضون ساعات عديدة كل يوم لاحضار المياه . ويتضح هذا الجهد البدني من حقيقـة أن ٧٠ في المائة من السعرات الحرارية للنساء في مناطق عديدة من العالم الثالث تبدد في حمـل المياه وارضاع الأطفال بالاضافة الى النشاط العادي للجسم .

Digitized by UNOG Library

ان أبعاد العمل الذى ينتظرنا هائلة . فأكثر من ٠٠٠ ٢ مليون نسمة يجب مدها بمؤسسات مائية لتحقيق أهداف العقد ، وأكثر من ٠٠٠ ٥ ٢ مليون نسمة يجب أن يحصلوا على تسهيلات المرافق الصحية . ان البنك الدولي يقدر أن اجمالي النفقات في الاستثمارات لتلبية هذا الهدف يمكن أن تبلغ ٠٠٠ ٦ بليون دولار . وباختيار التكنولوجيات الملائمة يمكن اقلال هذه النفقات الى ٠٠٠ ٣ بليون دولار* .

فهل تدفق جميع الموارد بمثل هذه الضخامة ، أمر واقعي ؟ انه بالنسبة الى تدفق الموارد المالية لمساعدة التنمية ، فان الجواب يجب أن يكون بالنفي . ان القسم الأكبر من الاستثمارات خلال العقد ، يجب أن يأتي من البلدان النامية نفسها ، وبالنسبة لكثير منها فان معدل الموارد فيها وفقا لتقديرات البنك الدولي سيكون من الصعب تحقيقه دون الأخذ في الاعتبار احتمالات النمو في قطاعات أخرى هامة في اقتصادياتها .

وقد يؤدى ذلك الى الرأى القائل بأن هذا العقد قد لا يؤخذ مأخذ الجد ، وما الغرض منه سوى اعلان فارغ في قرار . ان مثل هذه السياسة الانهزامية ، قد لا تشجع على الاستثمارات . ان هذا المنهج قد يؤدى الى نتائج أخرى سلبية ، ويخفى جميع الجهود التي يجب بذلها لتحقيق الهدف الخاص بتوفير مياه صالحة للشرب لجماهير السكان خلال هذا العقد ، وقد يؤدى أيضا الى استمرار استراتيجية الطلب في ميدان مياه الشرب والمرافق الصحية .

وفي السويد ، فاننا نسأل أنفسنا لماذا لم تتمكن ادارة المياه من الوفاء بأهداف السبعينيات ؟ . ان الاستثمارات الضخمة لم يكن لها الأثر المرجو ، وفي بعض الحالات ثبت أن المؤسسات تشكل عبئا على الاقتصاديات ، كما أن اعادة تقييم الاستراتيجيات من جانب واحد المبنية على جهات مانحة أمر ضرورى . ان جميع المشكلات والقيود على المستوى الوطني ، يجب أن تحدد بعناية على اعتبار الطابع المتعدد الأبعاد لقطاع المياه . ان مثل هذا التقييم قد بدأ فعلا في مار دل بلاتا واستمر خلال الاعداد من أجل هذا العقد ، وذلك نتيجة أن الأهداف أصبحت أكثر تحديدا على مستوى الدولة ومن ثم أصبحت أكثر واقعية .

---

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد ساري (السنغال) .

Digitized by UNOG Library

ومن رأى وفد السويد أن اعادة التقييم سوف تتخلل العقد . ان عملية التنمية وتنفيذ المفاهيم الجديدة يجب أن تخلق ، وقد بحثت هذه المفاهيم الجديدة في الحلقة الدراسية المشتركة التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن توفير المياه الريفية في أوبسالا بالسويد . ان تعديل استراتيجيات السبعينيات يحتاج الى موارد تمويل ضخمة .

ولقد ساهمت السويد بحوالي ٣٥٠ مليون دولار لتنمية المياه في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩ . فقد قدمت حوالي ٢٧٥ مليون دولار عن طريق التعاون الثنائي مع البلدان النامية . وبخاصة لتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية ، وحوالي ٧٥ مليون دولار وزعت عن طريق منظومة الأمم المتحدة . وهذا يبلغ معدلا سنويا قدره ٩ر٣ في المائة من اجمالي المساعدة السويدية الثنائية لهذه الفترة .

وكاسهام في العقد ، فان السويد في السنوات القادمة ستوفر حوالي ٢٥ مليون دولار سنويا في دعم ثنائي لقطاع المياه . وقد خصصنا أيضا ٣ مليون دولار من ميزانية السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ نقلناها الى ميزانية ١٩٨١/١٩٨٢ لتغطية نفقات الأنشطة الخاصة بتطوير المفاهيم متعددة الأبعاد المتعلقة بقطاع توفير المياه .

وفي هذا التقييم لاستراتيجيات السبعينيات بالنسبة لمياه الشرب والمرافق الصحية ، فان الحاجة الى انشاء روابط مع جميع القطاعات ذات العلاقة يجب التركيز عليها . ان الاستثمارات في مياه الشرب والمرافق الصحية ، يجب أن ينظر اليها من زاوية علاقتها بالتنمية ككل ، ويجب أن تكون حلقة في سلسلة التنمية ، ويجب أن يتم ذلك في مرحلة التخطيط والتنسيق بين مختلف الوزارات المعنية .

ان توفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، يجب أن يدخل في برنامج التعليم الصحي وحملات التوعية الصحية وبرامج التغذية . ان مياه الشرب الصالحة وحدها لا تجعل الناس أكثر صحة ، وانما يجب أن يشتمل الأمر أيضا على عدة محاولات لقياس أثر منشآت المياه الصالحة على الصحة الريفية . ان تصريف النفايات البشرية ، أمر بالغ الأهمية في منع تلوث المياه ومستودعاتها وفي ابقاء الناس بعيدا عن الاتصال بمصادر الميكروبات . ان برامج مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية ، يمكن أن تدار بطريقة مثلى عن طريق الرعاية الصحية الأولية .

Digitized by UNOG Library

وتعتمد الاستراتيجية القومية على مواد المجتمع مع التركيز على المشاركة المحلية . ان الاجراءات الرامية الى القضاء على العقبات ، سوف تتضمن اشراك المجتمعات والحصول على تأييدها . ولذلك يجب بذل الجهود لتشجيع استجاباتهم للمبادرات المحلية . ان مشاركة المجتمعات يجب ألا تكون مطلبا اضافيا يدافع من الهيئات المركزية ، بل يجب أن تكون مبنية على اشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات ، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو حكومة محلية قوية وتوفر الارادة السياسية.

ومرة أخرى فان تجارب ومعرفة النساء ، أمران لا غنى عنهما في عملية التخطيط المحلي . ان اشراك المرأة مستقبلا وزيادة تدريبها ، لهما أهمية كبيرة .

وشرط آخر لازم ، هو استخدام التكنولوجيات الملائمة المقبولة محليا . ويجب أن تكون المنشآت بسيطة في التشغيل والصيانة ، وبحيث يمكن تعليم الأشخاص على مستوى القرية . ان التكنولوجيات يجب أن تشجع على توفير العملات الأجنبية واستخدام موظفين محليين ، كما أن المعدات بقدر الامكان يجب أن تصنع محليا ، وبالتالي يجب أن تسمح التكنولوجيات الملائمة بالارتقاء بمستوى المنشآت .

ان التكنولوجيات الملائمة يجب أن تفهم محليا حتى يمكن تطبيقها والابقاء عليها ، لأنه دون التشغيل والصيانة الملائمة فان المنشآت سوف تتدهور والمزايا المنتظرة منها لن تحقق وبذلك ستبدد الاستثمارات . ان مشكلات التشغيل والصيانة ، أمر هيوى لمفهوم تدبير مياه الشرب الصالحة والمرافق الصحية . ومع كل وحتى وقت قريب ، فان تشغيل وصيانة منشآت المياه الريفية ، قد لقيا الاهتمام الا أنه أقل مما بذل في تصميمها وبنائها .

ان التركيز على بناء منشآت جديدة ، كثيرا ما أدى الى اهمال التشغيل والصيانة ، وقد أدى ذلك الى مشكلات تتعلق بالقدرة الاستيعابية . ان التوسع الكبير يضغط على اعتمادات الحكومات المتلقية للمساعدة من أجل التشغيل والصيانة ، كما أن الميزانية الاضافية تموّل محليا ولا تأتي من جهات مانحة ، وهذا العبء كثيرا ما يكون ثقيلا . وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالقدرات الادارية المحدودة ، وهي تتوقف على الأفراد المدربين والمؤسسات التي تتلاءم مع النمو المحتمل في قطاع المياه والمرافق الصحية .

ولذلك ، فان وفد السويد يوصي بتوجيه اعتمادات مالية كبيرة لبرامج التدريب وتعليم الأفراد على مختلف المستويات ، كما يجب أن تفكر الهيئات المانحة بجدية في امكانات الاسهام في تمويل عمليات التشغيل والصيانة .

Digitized by UNOG Library

ان استثمارات بهذا الحجم المتوقع خلال هذا العقد تجعل من المستحسن القيام بنشاطات جيدة التخطيط للرصد والتقييم . ان نتائج هذا التقييم يجب أن يستفاد منها عند وضع البرامج وأن تؤثر على اتخاذ القرارات . وفي السنوات الأخيرة ركز الكثير من وكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف على تقييم برامج تزويد مياه الشرب . وقد تم تشجيع ذلك بالجدية التي اتصفت بها عملية التشغيل والصيانة . ولتشجيع هذا التقييم من المستحسن التفكير في انشاء جهاز دولي للقيام بأعمال التقييم . وسيساعد مثل هذا الجهاز على تطوير مناهج التقييم وتشجيع الوكالات الحكومية على أن تقوم بعمليات التقييم وتقديم الدعم في عملها .

في الختام ، اسمحوا لي أن أركز على أن تحقيق أهداف العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ١٩٨١-١٩٩٠ سيتطلب اتخاذ مناهج جديدة في الاستراتيجيات الوطنية وفي التعاون الدولي من أجل التنمية . ان حجم المشكلات يتطلب تغييرا نوعيا بالاضافة الى التغيير الكمي . ومما يبعث على التشجيع أن نشهد عمليات اعادة تقييم الاستراتيجيات التي فشلت في الماضي . فلنوحد جهودنا البناءة لتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة . وعندئذ فقط سينطوى العقد على مايبشر بالنجاح .

السيد مي غوجن (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الحكومة الصينية تؤيد وتدعم المبادرة الرامية الى اعلان عقد ١٩٨١-١٩٩٠ عقدا دوليا لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . ولقد اشتركنا في وضع مشروع القرار A/C.2/35/L.29 الذى نأمل أن يعتمد باتفاق الرأى في هذه الدورة للجمعية العامة .

لقد استمعنا بكل اهتمام الى بيان صاحب السعادة كورت فالدهايم أميننا العام والى بيانات الدكتور ماهلر مدير عام منظمة الصحة العالمية والسيد جرانت المدير التنفيذى لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والسيد مورس مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وقد علمنا من هذه البيانات أن الأمين العام والأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة قد قامت بكثير من الأعمال لفترة من الزمن لاعداد العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . اننا نقدر تلك الجهود التي تساعد في بدء هذا النشاط . اننا نوافق - من حيث المبدأ - على الترتيبات التي تم تخطيطها لبدء العقد ،

Digitized by UNOG Library

والواردة في التقرير الذى قدمه الأمين العام الى الدورة الحالية . اننا نعتقد كذلك ان منظمة الصحة العالمية ، عندما أعدت الوثيقة المبدئية التي أوكل اليها اعدادها من قبل الأمم المتحدة ، قد وضعت الخطوط الرئيسية والمتطلبات التي تعتبر واقعية بشكل أساسي ومفيدة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتخطيط أنشطتها خلال العقد ذاته .

ان توفير مياه الشرب والمرافق الصحية يرتبطان ارتباطا مباشرا ووثيقا بصحة الأفراد واقتصاد الأمة . ووفقا للمعلومات والاحصاءات التي وردت بالتقارير المختلفة ، فان هناك مشاكل خطيرة مازالت قائمة في مجال مياه الشرب والمرافق الصحية في المناطق الريفية في بلدان كثيرة ، خاصة في البلدان النامية . ان منظمة الصحة العالمية تقدر أنه في الوقت الراهن في البلدان النامية ، فان ثلاثة أخماس السكان تنقصهم مياه الشرب النقية ، وثلاثة أرباعهم تنقصهم المرافق الصحية المناسبة ، مما يتسبب في نسبة مرتفعة من معدل وفيات الأطفال ، والأمراض الطفيلية والأمراض الأخرى . لقد تسبب ذلك في مشكلات اقتصادية واجتماعية خطيرة عرقلت النمو في البلدان النامية .

ان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بواسطة الأمم المتحدة قد جاء في أوانه . ووفقا لخطط العقد ، فان على المجتمع الدولي أن يحقق هدفا طموحا وهو أن يقدم ماء نظيفا ومرافق صحية مناسبة لكل فرد قبل عام ١٩٩٠ . ان هذه لمهمة شاقة حقا يتطلب الوفاء بها جهودا جبارة من قبل الجميع . وفي المقام الأول ، كل بلد يعد مسؤولا عن توفير المياه النقية والمرافق الصحية لشعبه . وهذا يتطلب تعبئة جميع القوى لاعداد وتنفيذ خططه الوطنية بشأن توفير مياه الشرب والمرافق الصحية وفقا لخططه الانمائية الخاصة وأولوياتها ، وعلى أساس ظروفه الملائمة واحتياجاته . ومن جهة أخرى ، فان على المجتمع الدولي أن يقدم دعما دوليا لهذه الجهود وخاصة جهود البلدان النامية . وعلى البلدان المتقدمة - بغض النظر عن نظمها الاقتصادية - أن تساهم بقدر أكبر في هذا المجال . كما ينبغي على الأجهزة المختلفة التابعة للأمم المتحدة أن تزيد من أنشطتها في هذا المجال ، وتدعم تنسيقها وتضمن الفعالية القصوى لمثل هذه الأنشطة .

ان الحكومة الصينية تعلق اهتماما كبيرا على تحسين خدمات توفير مياه الشرب والمرافق الصحية لشعبها . خلال السنوات الثلاثين الأخيرة ، التي تلت تطور اقتصادنا ، فقد تم ادخال تحسينات ملموسة في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية . وفي الوقت

Digitized by UNOG Library

الراهن فان ٨٤ر٦ في المائة من سكان الحضر يستخدمون مياه الصنابير. وقد بدأنا في المناطق الريفية العمل على تحسين مرفق المياه وادارته . كما تمت اصلاحات عن طريق اتخاذ تدابير تتكيف مع الأوضاع المحلية مثل التدابير الخاصة بالنظم المبسطة لصنابير مياه الشرب ، والآبار ذات المضخات اليدوية ، والآبار ذات المصفاة الرملية ، وآبار المياه المطورة . . الخ . لقد حللنا بالفعل مشكلة نقص المياه لما يزيد على ٤٠ مليونا من الشعب في المناطق التي كان تعوزها هذه المياه ، وقد أصدرت حكومتنا تشريعا بشأن حماية البيئة يوضح أن اهتماما أكبر قد أولي لمشكلة تلوث المياه . وقد تم اتخاذ تدابير بالفعل للحد منه

Digitized by UNOG Library

ومع ذلك ، بما أننا بلد كثير السكان تسوده ظروف طبيعية معقّدة وتباينات كبيرة بين شتى المناطق الجغرافية . فان نسبة كبيرة من السكان لا تزال تعوزها المياه في حياتها اليومية ،أو أنها تشرب من المياه السطحية غير المعالجة . ومازال تلوث المياه الناتج عن نفايات المصانع يشكل مشكلة جدية . وان مهمة تحسين البيئة ، وحماية مواردنا من الماء لا تزال اذن مهمة شاقة . وللاسراع بتحسين ذلك الوضع فقد خصصت حكومتنا للاصحاح الأساسي مكانة هامة في تخطيط النمو الريفي والحضرى . وسوف نبدأ بحل المشاكل المتعلقة بالمياه الصالحة للشرب والاصحاح في المناطق الريفية التي تشكو من نقص المياه ومن الأمراض المتوطنة ، ونجتهد في اجراء تحسين أساسي لتوفير مياه الشرب والاصحاح للسكان قبل ١٩٩٠ .

وقد رسمنا شعارا للعقد ، وهو عبارة عن قطرة ماء كبيرة تتكون من عشر قطرات صغيرة . ومثل الأنهار التي تتوافد على البحر ، هذه القطرة ترمز الى الرخاء الذى ينتج عن التجميع ، وقطرات الماء تلك سوف تبعث الأمل في نفوس الشعوب المتعطشة الى الماء النقي وتلهمها الكفاح من أجل مستقبل أفضل ، وسوف تمد حكومة الصين وشعبها الأيدى للكل مما هو حاضر منكم هنا من أجل تحقيق ذلك الأمل .

السيد بهات (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا صباح اليوم الى البيان الاستهلالي من الأمين العام وكذلك المديرين التنفيذيين لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أمام هذا الاجتماع الخاص للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرس لبداية العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح . وهذه البيانات قدمت لنا صورة واضحة للأبعاد الدولية لاحتياجات واستراتيجيات العمل المطلوبة لتحقيق أهداف العقد .

ان بلادى تدرك تماما أهمية بداية العقد ، وأثره المحتمل على الوعي الدولي بشأن الحاجة الى توفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية لملايين من البشر الذين حرموا حتى الآن من تلك الاحتياجات الانسانية الأساسية ، والأهمية التي تمثلها بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلدان النامية .

ان مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذى انعقد في فانكوفر في ١٩٧٦ هو الذى أوصى للمرة الاولى بتحديد الأهداف الكمية من قبل الدول حتى تضمن توصيل مياه الشرب لجميع سكان

Digitized by UNOG Library

البلاد وكذلك توفير الصرف الصحي في ١٩٩٠. وقد تبع ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذي انعقد في مار دل بلاتا في ١٩٧٧، والذي أوصى بالاضافة الى ذلك، بتحديد الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠، على أنها العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح. وقد وضعت من أجل ذلك، خطة العمل، كان من نتيجتها عقد اجتماعنا اليوم.

ان استعراض الوضع الحالي لمياه الشرب والاصحاح في البلدان النامية يرسم صورة مأساوية. ان تقرير الأمين العام في الوثيقة A/35/367 يشير الى أن حوالي ١٣ مليون طفل يموتون سنويا في البلدان النامية. وأن ثلث تلك الوفيات يعزى الى عدم توفر مياه الشرب المأمونة وخدمات الاصحاح. ان الاسهال وغيره من أمراض الأمعاء، التي تنتج عنها هذه النسبة العالية من وفيات الأطفال، وكذلك الأمراض الجلدية والبصرية هي نتيجة لعدم توفر مياه الشرب للصحة الشخصية في البلدان النامية.

ان التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لنقص الماء المأمون الصالح للشرب ليست ضئيلة، وفي بعض الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة، وبصفة خاصة في المناطق الجبلية من بلاد مثل بلادنا توجد الملايين من الأسر حيث يضطر الرجل أو المرأة الى قضاء أكثر من نصف اليوم وتضييع طاقته في جمع الماء من مصادر نائية. وفي معظم الحالات، فان الماء المتجمع هكذا بعد العمل المضني لا يمكن ضمان سلامته، لأن تلك الموارد لا يحميها شيء وتكون عادة ملوثة. وأولئك الذين يعانون الأكثر من تلك الظروف هم عادة النساء والأطفال. ان ضياع أوقات حضور الأطفال للمدارس، ووقت المرأة وطاقتها اللذين يمكن انفاقهما في أنشطة اقتصادية أو أنشطة اخرى نافعة. يزيد من خطورة الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية المتخلفة بالفعل في البلدان النامية.

ان الاستقصاء يشير الى أن الوضع بالنسبة للاصحاح أسوأ. فهناك واحد من خمسة أشخاص في البلدان النامية يحصل على خدمات الاصحاح. وعندما يتعلق الأمر بمياه الشرب فان ٧٥ بالمائة من سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية يحصلون على شكل من أشكال الخدمات و ١٤ بالمائة فقط من سكان المناطق الريفية يحصلون على مياه الشرب. وفي حالة الاصحاح فان النسبة تصل الى ٥٣ بالمائة من سكان المناطق الحضرية و ١٣ بالمائة من سكان المناطق الريفية.

وفي منطقتنا، فان نسبة السكان الذين يحصلون على المياه والمرافق الصحية أقل. ان بلدى

Digitized by UNOG Library

تعتبر أكثر تخلفا من البلدان الاخرى في ذلك المجال ، رغم أن الأرقام توضح أن ٨١ في المائة من سكان الحضر النيباليين يحصلون على مياه الشرب . ولما كان عدد المقيمين في المناطق الحضرية يقارب فقط ٥ بالمائة من المجموع الكلي للسكان . فان الـ ٩٥ بالمائة المتبقين الذين يعيشون في الريف يعانون من نقص حاد في مياه الشرب .

ان ٦ بالمائة فقط من سكان المناطق الريفية يحصلون على مياه الشرب ، وبمعنى آخر اذا جمعنا سكان المناطق الريفية والحضرية، فان ١٠ في المائة فقط من اجمالي السكان يحصلون على مياه الشرب . وبالنسبة للاصحاح ، فان الأرقام الواردة بتقرير الأمين العام بشأن استعراض أنشطة الأقاليم تبين أن ١ في المائة فقط من سكان نيبال يحصلون على المرافق الصحية . ان تلك الأرقام فيما يتعلق بمياه الشرب والمرافق الصحية أقل بكثير من الوضع المتوسط في البلدان النامية .

ان نيبال قد أتمت توا خطتها الخمسية الخامسة ، وبدأت في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية . وتشمل المبادئ الأساسية للخطة الخمسية السادسة الوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان فيما يتعلق بالتعليم والصحة ومياه الشرب النقية والمسكن والدخل ، وهناك تركيز أكبر على الصحة وتوفير مياه الشرب . ان مشروعات مياه الشرب والاصحاح الخاصة بالمجتمعات المحلية قد أعطيت أولوية كبرى في مجتمعات المناطق المرتفعة حيث توجد أكبر كثافة سكانية في نيبال . وحيث تتحقق أكثر الفوائد للأطفال نتيجة لتخفيف عبء جلب المياه الذى تقوم به الأمهات وكذلك تقلل القيود المفروضة على الوضع الصحي من جرّاء عدم توفر الماء .

ونتيجة للطبوغرافيا الصعبة للتلال والحبال في المنطقة ، وللأنماط الخاصة للمساكن الفردية المتناثرة في نيبال فان مد المياه عن طريق الأنابيب ينطوى على صعوبة خاصة . ومع ذلك ، فان أنظمة لتدفق المياه بالانحدار قد اعتمدت حيثما أمكن ذلك كوسيلة لمد القرى الصغيرة بمياه الشرب النقية . ان صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قد ساعد بأسلوب فعال جدا في توفير الأنابيب والوصلات والتركيبات ونقلها بما في ذلك النقل الجوى الى القرى والمناطق النائية الجبلية حيث يشكل النقل صعوبة بالغة .

Digitized by UNOG Library

وفي المناطق المنخفضة والمسطحة الريفية في تيراى ، قمنا بحفر الآبار الارتوازية على مستوى منخفض، ولقد سهلت هذه النوعية من الأرض من عملية توفير مياه الشرب . ولقد وضعت حكومة بلادى الخطط لحفر هذه الآبار حتى تضمن توافر مياه الشرب بمعدل بئر واحد لكل مائتي شخص.

ان وفد بلادى يود أن يعبّر عن شكره لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة لاهتمامها المستمر وللمعونة القيّمة التي تقدمها الى بلادى في مجال مياه الشرب والتغذية .

وفي القطاع الحضرى ، وضعت حكومة بلادى خطة شاملة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية لجميع المناطق في هذا القطاع في عام ١٩٩٠ . ان المعونة التي حصلنا عليها لهذا القطاع من البنك الدولي معونة ملموسة ، وسوف نتمكن في نهاية هذا العام من توصيل مياه الشرب ووسائل الصرف الصحي الى ست مدن رئيسية . وبالنسبة للمراحل التالية للخطتين الخمسيتين الخاصتين بالفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٥ والفترة من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠ ، فان بلادى عن طريق مساعدة البنك الدولي والدول المانحة سوف توفر مياه الشرب والمرافق الصحية لجميع القطاعات الحضرية .

ولقد وضعت نيبال برنامجا خاصا بها بغية التوصل الى تحقيق أهداف عقد مياه الشرب والمرافق الصحية في المناطق الحضرية والريفية في عام ١٩٩٠ . وهناك عدد من الأعباء والقيود منها على سبيل المثال : قلة الموارد المالية الداخلية ، وعدم توافر الأطر الفنية على جميع المستويات ، والنقص في الموارد الخارجية اللازمة لشراء المعدات والأجهزة ، الى جانب الصيانة الضعيفة للنظم الحالية ، ونقص الرقابة على نوعية المياه ، ونقص التعليم العام في مجالات الصرف الصحي والصحة العامة ، وكذلك الكثافة السكانية المتناثرة ، والصعوبات الطبوغرافية للمناطق الجبلية ، والزيادة المرتفعة في نسبة السكان ، وكل هذه من المشاكل التي واجهتها بلادى . ان هذه الأعباء والقيود تشترك فيها جميع البلدان النامية . وخاصة أقل البلدان نموا مثل بلادى حيث تزداد حدة هذه المشاكل .

ورغم وضع وتحديد الهدف القومي لهذا العقد والخطط النشطة التي تنوى حكومة بلادى تنفيذها للتوصل الى هذا الهدف ، فاننا نجد أنه نتيجة لهذه الأعباء والقيود والزيادة في عدد

Digitized by UNOG Library

السكان أن هناك أيضا القيود التي سوف تزداد في الفترة من الآن وحتى عام ١٩٩٠ . ولذلك نعتبر أن ٦ في المائة من سكان المناطق الحضرية و ٣٨ في المائة من سكان المناطق الريفية في نيبال ، سوف يعيشون دون مياه شرب كافية ومرافق صحية عند نهاية العقد .

وفي الأعوام الأخيرة ، هناك اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الثنائية والوكالات الأخرى المانحة لمساعدة البلدان النامية على توفير مياه الشرب والمرافق الصحية . ونحن نلاحظ بارتياح شديد أن عددا من الحكومات المانحة تغيّر من شروط المعونة وتساعد في توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في المناطق الريفية للبلدان الأقل نموا على أساس الهبة . وهناك اتجاه أيضا ، مع انه محدود الا أنه يقوم بتوفير القروض بشروط تيسيرية للبلدان الأقل نموا في هذا المجال .

ورغم الاستثمارات الكبيرة الضرورية للتوصل الى أهداف العقد ، فان تدفق الموارد الخارجية أقل من المطلوب . وطبقا لتقييم البنك الدولي ، فان تكلفة التوصل الى هدف العقد قد تصل الى ٦٠٠ بليون دولار ، ولكن مع اختيار التكنولوجيات الملائمة للقطاعات الفرعية الريفية والحضرية ، فاننا نستطيع أن نخفض ذلك الى ٣٠٠ بليون دولار . ومع ذلك ، فان نسبة الاستثمار الحالية يجب أن تزيد من خمسة الى عشرة أضعاف للتوصل الى هدف توفير مياه الشرب والمرافق الصحية للجميع في عام ١٩٩٠ .

ان ادراكنا لالحاح هذه المشكلة والالتزام العميق من الدول المعنية ، أمران أساسيان ولكن هناك حاجة كبرى الى الموارد الخارجية من المعونة بما فيها الهبات والقروض بفوائد مخفضة وكذلك المساعدات الرأسمالية والفنية للعقد . ان المجتمع الدولي يجب أن يتخذ اتجاها ليبراليا من أجل زيادة دعم اللجان القومية ، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا وأكثر البلدان تأثرا . ان الاسهامات المالية يجب زيادتها عن طريق تحسين قدرة وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية والثنائية الأخرى للتعاون مع الحكومات في هذا المجال . وبالاضافة الى ذلك يجب أن نقيم المشاريع التدريبية القومية وأن نبحث عن التكنولوجيات الملائمة وتنميتها لتلائم الظروف المحلية وكذلك زيادة حملات تعبئة الرأى العام وزيادة وعي المجتمع ، حتى نستطيع التوصل الى تحقيق هدف برنامج عمل مؤتمر مار دل بلاتا وأهداف العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية .

Digitized by UNOG Library

ان وفد بلادى يرى أن العقد ليس هدفا في حد ذاته ، ولكنه يعتقد أن هذا العقد يجب أن يعطى دفعة جديدة لبداية جهود ضخمة لاتاحة هذه الخدمات الأساسية لغالبية سكان العالم لأننا اذا لم نفعل ذلك سوف نكون مسؤولين عن هذه المعاناة الانسانية التي يعاني منها البشر على مستوى كبير . اننا نحتاج الى تدابير ضخمة لتنفيذ هذه الالتزامات من قبل الدول والمجتمع الدولي ، للتوصل الى تحقيق أهداف العقد .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اكوادور في مناسبة بداية العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، يعتبر أن هذه الفرصة تتيح لنا تقييم التقدم الذى أحرزه بلدنا في هذا المجال الحيوى ، وأن نضع الخطط الفنية اللازمة وضمان أفضل توزيع للموارد .

ان تزويد جميع السكان بالمياه النقية وتحسين البيئة بصفة عامة ، هما أمران أساسيان بالنسبة لعملية التقدم الاجتماعي لضمان تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية والمناطق الحضرية . كذلك يجب البعد عن الأحكام النظرية وانتهاج سياسة تهدف الى منفعة القطاعات المحرومة واعادة توزيع الدخول على هذا الأساس ، كما يجب أن ينعكس ذلك على حماية الموارد البشرية التي ابتليت بسوء التغذية والفقر .

ان خطة الرئيس جيمي رولدوس القومية من أجل التنمية في جمهورية اكوادور الديمقراطية تتيح في الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ برنامجا ديناميكيا يعطي أولوية لتنمية البيئة وزيادة الخدمات لزيادة مياه الشرب والمرافق الصحية وتقلل من تلوث البيئة وتؤدى الى حمايتها . ان هذا هو أسلوب أداء حكومة بلادى فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية .

ان خطة اكوادور تهدف كذلك الى تحسين وضع وحالة السكان في المناطق الريفية والحضرية ، وتهدف الى ضمان توصيل مياه الشرب الصالحة للمستوطنات البشرية ، وتجرى حصرا لموارد المياه السطحية والجوفية . ولحماية هذا المورد الهام ، تهدف الى منع التلوث في المنشأ واصابته بمواد تؤدى الى تلويثه . وفي نفس الوقت فانه قد تم احراز تقدم في التكنولوجيا بالنسبة للصناعة المحلية لمواد البناء والمعدات الخاصة بمياه الشرب والخدمات الصحية .

Digitized by UNOG Library

ان معهد اكوادور لمرفق الصرف الصحي وهو تابع لوزارة الأشغال العامة مسؤول عن التخطيط والتمويل والتنفيذ والانشاء وكذلك يقوم بأعمال تدريبية واستشارية . ان سياسات العمل تتضمن تقديم الخدمات في مجال مياه الشرب والصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة . ورصد التلوث في الهياكل الأساسية .

وهناك خطط رئيسية للمدن الكبيرة في اكوادور — كيتو وكواياكويل — على مدى ثلاثين سنة كما تتم دراسة خطط مماثلة لمدن أخرى . وفي المناطق الحضرية التي يقل فيها السكان عن ٤٠٠٠ نسمة فاننا نرجو أن تشترك البلاد معا في وضع نظم موحدة ، ومع ذلك فاننا نهتم بالمناطق الريفية ومشروعات التنمية المتكاملة فيها .

ان الشيء الهام هو أن بلدنا ، كي يحقق التقدم في كفاحه من أجل الاعتماد على الذات استخدم مقدارا كبيرا من دخله من النفط بحيث تفيد أفقر القطاعات في اكوادور من هذا المورد الجديد ولتعويض ما فات من وقت ، وللاسراع في التقدم فان بلدنا يسعى الى الحصول على قروض ومساعدة تقنية دولية . ان معهد اكوادور لمرفق الصرف الصحي قد حصل على قروض من مصرف التنمية للدول الأمريكية ، كذلك فان مشروع مياه الشرب لمدينة كويتو ، والمشروع البلدى لمياه الصرف في جوياكويل قد حصلا على قروض من مصرف الانماء الدولي . كذلك تم التعاقد مؤخرا مع مجموعة شركات يابانية للعمل في حفر القنوات في مناطق الحدود . ان منظمة الصحة العالمية عن طريق مكتب صحة عموم أمريكا ، وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي توفر التعاون التقني ، كذلك هناك دراسات تتم بمساعدة البنك الدولي ، ومنظمة الصحة العالمية .

كذلك تجرى دراسات بشأن تقدير كميات الموارد المائية وتنظيم شبكات اقليمية توفر الخدمات في مناطق الحدود . اننا في حاجة الى مساعدة المجتمع المنظم . ان البلديات الكبيرة لها اشغالها العامة الخاصة بها . ومنها كوينكا ، وامباتو ، وايبارا واسمرلداز لوخا .

وفيما يتعلق بمكافحة التلوث ومعالجة النفايات الصلبة فاننا نسعى الى تجنب أى تدهور في البيئة قد يعرض صحة الانسان للخطر . كما نتجنب أى اختلال في توازن البيئة يترتب على هذا التدهور . ان الخطة تركز على نقل الدراية والتكنولوجيا باعتبارها من مكونات مشروعات الاستثمار وهي مصممة لتعزيز القدرات الوطنية والأنشطة الأكاديمية وأنشطة البحوث التي تتم في

Digitized by UNOG Library

معاهد عليا تستحدث التكنولوجيات الملائمة وتدريب الافراد على جميع المستويات . ويفكر في انشاء مركز للمعلومات وللمراجع الخاصة بالهندسة الصحية وعلم البيئة . ويجرى مسح صحي لتوفير البيانات لتوجيه هذه البرامج .

ان اكوادور تتحرك في عقد المياه ١٩٨١—١٩٩٠ لتزويد سكانها بما يكفي من مياه الشرب النقية غير الملوثة وتقديم التسهيلات الصحية التي لها أثر ايجابي على نوعية حياة الانسان . لذلك يجرى بناء الخزانات والسدود وحفر الآبار والقنوات لكي تحل محل نظام الأنابيب البالي كذلك فاننا نجدد شبكات توصيل المياه القديمة ونقيم شبكات من المضخات ويهدف كل ذلك الى الوفاء بالمطالب المتزايدة للسكان في المدن وكذلك في المناطق الريفية .

ان وفد اكوادور يؤيد اذن مشروع القرار الخاص بالعقد الدولي لمياه الشرب والاصحاح المعروض على الجمعية العامة ونأمل في أن الوكالات الدولية التي تقدم الخدمات التقنية والقروض ستسير على الطريق الذى يساعد على الاسراع في التقدم وتعمل على تحقيق البرامج الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي وحماية البيئة لرفع مستوى معيشة السكان المتخلفين في بلدنا حتى نعمل على زيادة الرخاء والرفاهية .

السيد دورتيكوس (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : في سبيل عرض المعيار الذى تفهم به سلطات بلادى الأهمية الذى يجب أن توليها للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح حتى يمكن للبشرية جمعاء أن تبلغ في أقرب وقت ممكن أهدافها النبيلة التي تبرر عشر سنوات من التعاون الدولي ، علىّ أن أقدم للحاضرين صورة لظروف الاهتمام الحالية وأن أعرض بايجاز الأهداف الرئيسية التي حددها هذا العقد لنفسه .

ولا أريد أن أحلل أسباب الوضع الذى كانت بلادى تعيش في ظله منذ عقدين من الزمن عندما كان الامداد بالكمية الكافية من المياه العالية الجودة امتيازا مقصورا على فئة من المواطنين القليلين نسبيا حيث كانت الأحوال الصحية على أسوأ ما تكون ، لذلك أرجو أن أنطلق في الحديث من الحقائق المعاصرة .

ان شعب بلادى الذى أصبح قوة سياسية قرر بنفسه أن يقوم بتحول جذرى في الهياكل الاجتماعية القديمة وأن يضمن بالكيفية الملائمة وبجهوده المادية والسياسية والمعنوية الخاصة

Digitized by UNOG Library

حق العمل للجميع ، وحق كل طفل أو حدث أو شاب في التعليم العام بالمجان ، وحق كل مصاب بمرض شديد في التردد على المستشفى بالمجان وأخيرا الحق في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفي الممارسة الكاملة لكرامة الانسان . ومن ناحية المنطق ،فان ماضينا غير البعيد الذى عاشه أولئك الذين أصبحوا يعملون الآن ، وتغيرنا الأساسي نحو مستقبلنا يسمحان لنا بمعرفة الاهتمام الكبير الذى أولته العديد من البلدان المتحدة هنا لخطة العمل الهامة جدا التي يجب أن يأتي بها المجتمع الدولي الى نهاية ناجحة .

وخلال العشرين سنة الأخيرة ، فان بلادى قد كرست موارد هائلة للتنمية الاقتصادية ، واليوم وكنتيجة منطقية لهذا الجهد ، فان اكتشاف مصادر جديدة للمياه ووقاية البيئة أصبحا ذات أهمية متزايدة .

وفي عام ١٩٧٨ فلا أقل من ٠٠٠ ٠٠٠ ٥ شخص استفادوا من شبكاتنا المركزية لتوزيع المياه . في مقابل ٥ر٢ مليون مستفيد في ١٩٥٨ وخلال هذه الفترة فان عدد المدن المزودة بنظام لتوريد المياه قد تزايد بنسبة ٤ر٢ كذلك زاد عدد المدن التي بها صرف صحي بنسبة ٢ر٢ وتم بناء ٢٧ مصنعا لتنقية المياه . وفيما يتعلق بالأمراض المنقولة عن طريق المياه أود أن أشير الى أن معدل الوفيات بسبب التيفود كان ٨ر١ شخص لكل مائة ألف نسمة في ١٩٧٩ . كذلك فان نسبة الوفيات بالملاريا ، رغم أنها أعلى نسبيا منها منذ خمس سنوات مضت ، كانت ٤ر٢ بسبب الحالات الواردة من الخارج . كذلك انخفضت جدا الوفيات الناتجة عن أمراض الأمعاء . ان نسبة الوفيات بين الأطفال التي كانت تصل في فترة ما قبل الثورة الى ٦٠ في الألف قد أصبحت الآن ٣ر١٩ فقط وأصبح احتمال الحياة ٧٠ عاما أى أنه زاد ١٧ عاما مما كان عليه في ١٩٥٨ .

ان هذه الأرقام تبين الجهود العديدة التي تبذلها حكومة بلادى في مجال الصحة العامة من أجل المحافظة على الهيكل العام وتزويد السكان بالمياه وتنفيذ نظام صحي للبيئة .

Digitized by UNOG Library

لقد شاركت كوبا دائما بروح الصراحة والتعاون للحصول على أفضل الطرق لحل المشاكل الأكثر الحاحا وفي القيام بالبرامج التي تشرف عليها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وسواء كان ذلك بالنسبة لبرامج المياه الدولية ، أو مؤتمر الموئل ، أو مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ، أو اجتماع وزراء الصحة العامة في الأمريكتين ، أو في جمعية الصحة العالمية ، فلقد أشرنا أكثر من مرة الى أهمية التعاون الدولي فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول ، وكذلك في نتائج المساعدات المالية والفنية التي تقدمها الوكالات الحكومية الدولية .

Digitized by UNOG Library

لقد تحدث الرئيس فيدل كاسترو بصفته رئيسا لحركة عدم الانحياز أمام الدورة الرابعـــة والثلاثين للجمعية العامة ، فأكد على مسؤولية المجتمع الدولي في السعي لايجاد حل ناجع للمشاكل الكبرى التي تعاني منها البشرية .

ان الامداد بمياه الشرب وبالمرافق الصحية البيئية ، هو من المسائل التي تتدرج اندراجا كاملا في هذه الجهود . ان الوضع العالمي هو وضع دقيق وحرج ، والدول التي لديها نسب عالية من السكان تجد نفسها في أوضاع يرثى لها ، وهذا الاجتماع في حد ذاته هو أبلغ دليل على أنـــه لاتزال هناك مشاكل تعاني منها البشرية ، لم تحل بعد . ان العديد من الأمم مهما كانت ادارتها لمواردها ناجعة ،الا أنها ستظل في حاجة الى مساعدة مالية حتى تتمكن من توفير مياه الشرب النقية لسكانها للقضاء على الأمراض ذات الصلة بالمياه والتي تؤدي الى العجز والوفاة وعدم المقدرة علـــى العمل ، وأيضا لتعزيز التنمية التي من شأنها أن توفر السلم للعالم .

وبالنسبة للجزء الأول من هذا العقد ، فلقد وضعت بلادي خططا تستهدف تكريس جهـــود كبيرة لتمويل توريد المياه وشبكات الصرف الصحي . ان الاستثمارات المدرجة للسنوات الخمس القادمة اعتبارا من ١٩٨١ لتوفير المياه والصرف الصحي في المدن الرئيسية والمراكز الحضارية الأخرى لتوصيل المياه في هذه الحقبة لـ ٩١ في المائة من المواطنين ولتوفير خدمات الصرف الصحي لـ ٥٥ في المائة، سوف تصل الى ٣٠٠ مليون دولار أمريكي .

ومن بين أهداف خطة كوبا للعمل أثناء هذا العقد ، فانها تقترح بالنسبة للمناطق الريفية مايلي من بين أشياء أخرى : تزويد الأسر بالمياه بما يوازي ٧٠ في المائة من السكان وتوفير مرافـــق مجتمعية للباقي وتحسين مد وتوريد المياه الى سكان الريف المتناثرين بحيث يحصل ٣٠ في المائـــة منهم على توريدات مجتمعية و٧٠ في المائة منهم يتيسر لهم الحصول على المياه ، وأيضا زيادة نسبة عدد السكان المنتفعين بالصرف الصحي الى ٤٠ في المائة وفيما يتعلق بالباقين توفير مرافق الصرف الصحي لهم ، وامداد ٣٠ في المائة من سكان الريف المتناثرين بمراحيض داخلي منازلهم والباقين بمراحيض عامة صحية . وسوف يتطلب تحقيق هذه الأهداف استثمارات أخرى تتجاوز الـ ٣٠٠ مليـــون دولار .

Digitized by UNOG Library

ولكن يتصدر المؤامرة ضد هذه المحاولات ، الحصار الاجرامي الذى تفرضه على كوبا دولة قوية ، الى جانب التحديدات المالية على شراء التوريدات من الخارج ، وهذه المشكلة الأخيرة تعاني منها عادة جميع البلدان النامية .

ان التعاون الدولي لصالح البلدان النامية ، ينبغي أن يكون نقطة تركيز اهتمام هذه الجمعية . ومما لاشك فيه أن جهودنا الخاصة وتنفيذ سياسات وطنية عادلة ومنصفة تتوخى صالح أغلبية السكان ، هي أمور أساسية وشروط مسبقة لاغنى عنها لتحقيق الأهداف التى حددناها لأنفسنا . ولكن ثمة عامل أساسي هو التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف على حد سواء ، وتهيئة الموارد اللازمة للبلدان النامية التي تعاني اليوم بصورة مأساوية من الأزمة الاقتصادية العالمية كضحايا استغلال الاستعمار والاستعمار الجديد والتضخم المستورد من البلدان الرأسمالية المتقدمة واجحاف شروط التجارة والتمييز في المبادلات التجارية والحماية الجمركية .

ونحن نأمل في أن نتيجة للجهود التي نبذلها اليوم بالبدء في هذا العقد ، سوف تتمكن شعوبنا من تحقيق حياة أفضل .

السيد باراشار (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : تعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم اجتماعا خاصا لاعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وسيغطي هذا العقد الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠ . ولقد جاء الاعلان الرسمي لهذا العقد نتيجة للمشاورات التي جرت بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمرات عدة ، بدأت بمؤتمر الأمم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية في ١٩٧٦ ومؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذى انعقد في مار دل بلاتا في الأرجنتين في الفترة من ١٤ الى ٢٥ آذار/مارس ١٩٧٧ والذى اعتمد هدفا يسعى الى توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية للجميع في ١٩٩٠ . ولقد أوصى المؤتمر أيضا بالتعاون الوثيق بين هيئات منظومة الأمم المتحدة ، والمزيد من التعاون الفني والمالي من جانب المؤسسات الخارجية سواء عن الطريق الثنائي أو متعدد الأطراف لتحقيق أهداف هذا العقد .

Digitized by UNOG Library

ونحن في الهند ، نقدر تماما تعاون مختلف منظمات الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة الصحة العالمية ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والبنك الدولي ، وبالمثل العديد من الوكالات الأخرى . وفيما يتعلق ببرامج توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، فاننا ننتظر المزيد من التعاون والمساهمة الكبيرة من قبل هذه المؤسسات في السنوات القادمة ، وذلك لمساعدتنا لتحقيق هذه الأهداف التي تمثل التحدى لهذا العقد .

ان توفير المياه الصالحة للشرب ومعالجة النفايات ، هما أمران ضروريان بالنسبة لصحة الانسان ورفاهيته . ان أغلبية الدول النامية متأخرة كثيرا عن الدول المتقدمة فيما يتعلق بتنظيم هذه الخدمات الضرورية لأغلبية مواطنيها ، والنسوة والأطفال هم الذين يعانون أكثر من غيرهم من الظروف السيئة . ان نساءنا في المناطق الريفية يستنفدن وقتا طويلا في البحث سيرا على الاقدام عن مصادر المياه ، ويمكن أن يستخدم هذا الوقت في أمور أخرى لتحسين مستوى المعيشة والأوضاع الاقتصادية . ان معظم الأمراض التي تسببها مصادر المياه ، هي السبب الرئيسي للوفيات وخاصة فيما بين الأولاد والفتيان .

ان المزيد من الاستثمار في سبيل توفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، سوف يكون مفيدا للغاية وخاصة بالنسبة للمواطنين المحرومين من المياه ، ولن يسهم هذا في الحد فقط من نسبة الوفيات وانتشار الأمراض ولكنه سوف يسهم أيضا والى حد كبير في زيادة القدرة على الانتاج والتنمية

واننا في الهند ندرك الدور الحيوى الذى تلعبه مياه الشرب والمرافق الصحية بالنسبة لصحة مواطنينا ، وخاصة في المناطق الريفية التي يعيش الجزء الأكبر من مواطنينا فيها . وفي الآلاف من قرانا ، ليست هناك مصادر مياه مضمونة على مسافات قريبة . ومصادر المياه في العديد من القرى الأخرى يمكن أن تنقل عدوى الكوليرا والديدان الطفيلية وبعض الأمراض الأخرى التي تلحق أضرارا بالغة بالصحة ، ولقد اعتبرنا هذه القرى كمشكلة بالنسبة للهند ، ومن ثم قررت الحكومة ضرورة توفير المياه الصالحة لسكان هذه القرى خلال السنوات الخمس القادمة . ويتعين اتخاذ التدابير الملائمة لتوفير المياه الصالحة للشرب في القطاعات الضعيفة في مجتمعنا ، مع ايلاء أهمية بالغة للمناطق النائية والمناطق الجبلية . ويمكن اعطاء فكرة عن مدى ضخامة مشكلة المناطق الجبلية من حقيقة أنه

Digitized by UNOG Library

مقابل معدل ١٧٧ نسمة في الكيلومتر المربع ، فان كثافة السكان فيها لا تتعدى ٦ أشخاص في الكيلو متر المربع في أروناشال براديش و ٦٢ في هيماشال براديش وهما من المناطق الجبلية الوعرة .

ان حكومة الهند تحت قيادة رئيس الوزراء جواهر لال نهرو ، قامت في الخطة الخمسية الأولى في ١٩٥٤ بوضع البرنامج الوطني لتوفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية كجزء من خطتها الصحية ، وذلك بهدف مساعدة الولايات في برامجها المتعلقة بتوفير المياه الصالحة للشرب للمناطق الريفية ومناطق المدن ، وكذلك لتقديم تسهيلات في هذا المجال للبلد كله ، وقد تم انشاء المنظمة المركزية للصحة العامة والهندسة البيئية في ١٩٥٤ لتقديم النصائح الفنية والتوجيهات لحكومات الولايات في مجال اعداد وتنفيذ خططها . وقد نقل هذا البرنامج والمنظمة الى وزارة العمل والاسكان في شباط/فبراير ١٩٧٣ . ووفقا للتقديرات ، فان ٢١٠٨ مدينة قد حصلت على معدات المياه التي استفاد منها ١٠٠ مليون من السكان . وكذلك فان هناك ٢١٧ مدينة يبلغ تعداد سكانها ٤٠ مليونا - ٣٦ في المائة من مجمل سكان الهند - قد شملها نظام شبكات الصرف الصحي الجزئي . ومن بين ٥٧٦ ٠٠٠ قرية ، فان ٩٧ ٢٠٠ منها يبلغ تعداد سكانها حوالي ٦٥ مليون نسمة قد جهزت بأنابيب المياه ومضخات يدوية وبالآبار الارتوازية . وبالنسبة لبقية القرى ، فان هناك حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ قرية قد حصلت على بعض معدات توفير المياه ، مثل الآبار والينابيع . ولكن هناك حوالي ٩٧ ٠٠٠ قرية لا يتوفر لها الماء بعمق ١٥ مترا أو على مسافة ١٫٦ كيلومتر .

Digitized by UNOG Library

ان المرافق الصحية الريفية ، مجال ينبغي أن يكون محل بداية جادة في أجزاء كثيرة من بلدنا . اننا ننوى أن نعالج مشكلة المرافق الصحية الريفية على نطاق واسع في السنوات القادمة ، وسوف نكافح في سبيل توفير تغطية أوسع لسكاننا الريفيين في العقد القادم .

ان المناطق الحضرية في بلدنا ، تخدم بطريقة أفضل نسبيا عن طريق تسهيلات الامداد بمياه الشرب ، ومع ذلك ، هناك بعض العيوب مثل الامدادات غير الملائمة وغير المستمرة التي يجب تصحيحها . ان المدن المتوسطة والصغرى ، التي لا يتوفر لعدد كبير منها تسهيلات للامداد بمياه الشرب الآن ، يجب أن تحصل على القدر الكبير من الاهتمام . وحتى في المدن الكبرى ،فان تسهيلات التوزيع يجب تأميمها ، كما يجب أن تعطى الأهمية المناسبة للأحياء الفقيرة . ان هدفنا يتمثل في ضمان وصول المياه الصالحة للشرب لأغلبية السكان في المناطق الحضرية خلال العقد .

ان الترتيبات الخاصة بالمرافق الصحية في المناطق الحضرية ، لا تزال غير ملائمة حتى في المدن الكبرى . ويجب أن ترمي جهودنا الى مد هذه التسهيلات الى أبعد حد حتى عام ١٩٩٠ . كما يجب أن نولي أهمية خاصة لمشكلة التلوث في المدن ، الذى يترتب على القاء النفايات الصناعية والمنزلية في مجارى المياه . وينبغي أن تعطى الأولوية للمناطق الحضرية الموبوءة بالأمراض مثل مرض الفيلاريا ، وكذلك للمدن المتوسطة والصغرى التي تستلزم منا اهتماما عاجلا .

ان تدريب مختلف فئات العاملين في نطاق البرامج الخاصة بتوفير المياه واكتساب المهارات في تطبيق التقنيات الجديدة والتجهيزات ، ضروريان بالنسبة لتحقيق أقصى فائدة من الاستثمارات الكبيرة . ونفس الأهمية ينبغي اعطاؤها للأشياء النافعة الخلاقة والتمويل وتقييم البرامج من أجل التأكد من تحقيق أهدافها ، ويجب اعطاء أهمية قصوى لهذه المسائل خلال العقد الجارى .

اننا نتعهد بتقديم الدعم الكامل لأهداف العقد الدولي وتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية لأكبر عدد من مواطنينا خلال هذه الفترة . وقد اتخذنا الخطوة الأولى في الاعلان عن عزمنا على اعطاء الأولوية الكبرى لتوفير مياه الشرب للمناطق الريفية في خطتنا الخمسية السادسة الجديدة .

وفيما يتعلق بأكسير الحياة (AMRITA) ، فان المياه كانت عنصرا حيويا في التقاليد الشرقية العريقة . وقد كان توفير امياه الشرب للمحتاجين اليها محل أولوية قصوى في مجرى حياتنا . ان

Digitized by UNOG Library

ارواء الظمأ ــ ليس فقط للكائنات البشرية بل وأيضا للطيور والحيوانات ــ قد اعتبر دائما كعمل من الأعمال التي تستحق العناية . وقد كانت المياه أيضا تستخدم كوسيلة مقدسة لنقل الفضيلـــة من شخص الى آخر أو الى مجموعة من الأشخاص .

ان التزامنا العميق بأهداف هذا العقد وايماننا الصادق في ملاءمة وتوقيت هذه المحاولة ، قد أبرزا بتفاؤل في الرسالة التي أرسلتها رئيسة وزراء الهند السيدة أنديرا غاندى الى منظمـــة الصحة العالمية بهذه المناسبة ، وذلك على النحو التالي :

" اننا نحمد المياه السماوية من أجل حمايتنا ولشربنا ، ونرجو أن تضفي علينا البركة والسعادة . ان هذه المياه تفوق أثمن الأشياء وتتحكم في الرجال . اننا نسعى الى التماس الشفاء منك " .

هذه آيات من كتاب ديني هندى قديم يسمى " ريجفيدا " .

" ان المياه ضرورية للحياة ، والحضارة حوار بين الانسان والماء . ان البشـــر الأولين قد أقاموا على ضفاف الأنهار وبجانب البحيرات وعلى شواطئ البحار ، وكانت هناك أيضا زراعة مزدهرة ونشاطات صناعية كثيرة . ان الاستخدام الملائم للمياه للأغراض المنزليـــة والاقتصادية ، جانب أساسي للادارة الاجتماعية والحكم .

" واليوم ، فان البشرية ككل تمتلك المعرفة والوسائل من أجل ضمان المرافق الصحية الأساسية في جميع أنحاء العالم . ويستطيع التعاون الدولي بل يجب أن يكمل المصادر غير الملائمة بالدول الفقيرة لضمان امداد مياه الشرب النقية وتحسين ترتيبات الصرف الصحي الحالية انني أرحب بخطط منظمة الصحة العالمية لاحترام العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وينبغي أن تقدم كل دولة تعاونها الكامل للمنظمة حتى يمكن لقرار منظمة الصحة العالمية بتوفير المياه النقية لجميع شعوب العالم في ١٩٩٠ ، أن يصبح أمرا حقيقيا .

" ويمكن لعقد الأمم المتحدة للمياه أن يثبت أنه مثال للتعاون الدولي في مساعدة الشعوب في كل مكان لتحقيق احدى حاجياتها الأساسية ، وهي بيئة نظيفة للحياة " .

Digitized by UNOG Library

السيد سيراني مارتيللي (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : انه لشرف كبير لي أن أنقل بكل ودّ رسالة حكومة شيلي الى جميع ممثلي الدول المجتمعين هنا الآن ، لكي يشهدوا البدء الرسمي للعقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية .

انه ، بلا شك ، حدث يعد من أكبر الاسهامات الروحية للأمم المتحدة ، نظرا لأنه من خلال هذا العمل وذلك الالهام ، كان من الممكن خلق رابطة بيننا لدعم التنمية في مجالات تخصصنا . وفي نفس الوقت ، فانها فرصة للقيام بتحليل ما أمكن انجازه ، لتبين العوائق التي تقف في سبيل التقدم الأعظم في خططنا ، وتحديد الخطوط الرائدة التي سوف تؤدى الى انجاز البرامج التي سوف تمكننا في آخر الأمر من حل مشكلات مياه الشرب والمرافق الصحية .

ان حكومة شيلي ــ من خلالي ــ تعرب مرة أخرى عن تصميمها على دعم قطاعات الهندسة الصحية عن طريق تدابير ملائمة .

وكاسهام في بدء العقد ، سوف أقوم بايجاز باخباركم بالتقدم الذى حدث في شيلي في القطاع الفرعي لمياه الشرب والمرافق الصحية ، من حيث النواحي المؤسسيةوالوطنية والفنية والادارية ، وفقا لسياسات الترشيد التي تم وضعها منذ عهد مضى . ولقد تم تدعيم هذه السياسات وتم اكمالها عن طريق تلك السياسات التي وضعتها شيلي اسهاما منها في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

وحتى عام ١٩٧٣ كانت توجد في شيلي أجهزة متعددة تقوم بالعمل في نواح متشابهة دون استقلال مالي أو ادارى مع توافر أقل قدر من الموارد البشرية والتقنية ، ونقص في التدريب وفي التخطيط وعجز في الادارة والتمويل اللازم لذلك . فعلى سبيل المثال ، يمكن أن نذكر أنه في عام ١٩٧٣ كانت هناك فقط نسبة ٣ في المائة من ميزانية ادارة المرافق الصحية يتم تمويلها ذاتيا .

ونظرا لادراك حكومة شيلي للأهمية الفائقة للأعمال العامة المتعلقة بمياه الشرب والمرافق الصحية بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فقد تم في عام ١٩٧٧ انشاء جهاز الخدمة الوطنية الخاصة بأعمال المرافق الصحية ، وأنا مدير هذا الجهاز . وبمقتضى القانون الذى أنشأ هذا الجهاز ، يعتبر هذا الجهاز مؤسسة مستقلة لها شخصيتها المستقلة وهوية قانونية مستقلة ، وهي تتمتع بلامركزية جغرافية ، ومكونة من ادارة عامة واثنتي عشرة ادارة اقليمية . وقد كان من الممكن بفضل هذا التكوين تناول واستعادة الموارد الطبيعية بشكل أكثر فعالية ومرونة .

Digitized by UNOG Library

ان هذا النهج المؤسسي الجديد ، الذى حصل عليه باقامة سيندوس ، قد جعل من الممكن في شيلي الاستمرار في تطبيق وتنفيذ الأهداف والسياسات ذات الطبيعة العامة وبذلك يمكننا التغلب على الصعوبات التي حددت سابقا نمو القطاعات الفرعية . وقد ورد هذا بالتفصيل في التقارير القومية لعقد مياه الشرب التي قدمتها شيلي للأمم المتحدة في تموز/يوليه ١٩٧٨ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٠ .

ومن بين هذه الأهداف - وبالفعل هناك بعض منها غاية في الأهمية - تلك التي لها علاقة بتحقيق مستويات ملائمة من نوعية وتعميم مياه الشرب وخدمات الاصحاح ، والحفاظ على تلك المستويات، في المدينة والريف ، فيتمشى ذلك مع أهداف العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح .

وهكذا ، فان شيلي قد اعتمدت الهدف ١٠٠ في المائة لتعميم مياه الشرب في القطاع الحضرى في نهاية عام ١٩٨٢ . وبالنسبة لتصريف المياه المنزلية ، فان الهدف هو التعميم بنسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٢ و ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٠ .

ومن حيث النسبة المئوية فان خطة التعميم في شيلي تعني أن توريد مياه الشرب للأسر المعيشية قد زادت لمجموع سكان المدن في البلاد من ٧٢ر٤ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٩١ر٩ في المائة في عام ١٩٧٩ .

وبالنسبة للاصحاح الحضرى فان خطة التعميم تمثلت في زيادة عدد التوصيلات للشبكة العامة لصرف المياه العادمة من ٣٤ر٢ في المائة في عام ١٩٧٣ الى ٦٩ في المائة في نهاية عام ١٩٧٩ .

وفي المجتمعات الريفية ، فان شيلي لديها خطة دقيقة لتوفير مياه الشرب لـ ٦٠ في المائة من السكان في عام ١٩٨٢ ولـ ١٠٠ في المائة في نهاية عام ١٩٩٠ .

وفي برنامج التعميم الذى وضعته شيلي للمناطق الحضرية ، فبالاضافة الى زيادة عدد التوريدات للأسر المعيشية ، ينفذ برنامج يستهدف تحسين نوعية المياه .

وعند التحدث من الناحية المالية ، فهناك اسهام مالي أكبر من ايرادات الضرائب خصصته الحكومة وهناك موارد خدمات المياه ذاتها التي ارتفعت خلال الخمسة أعوام الأخيرة من ١ر٣ مليون دولار أمريكيا الى ٤ره مليون دولار أمريكي سنويا بفضل سياسة الترشيد الادارى والمالي .

Digitized by UNOG Library

علاوة على ذلك ، فانه اعتبارا من عام ١٩٨١ سوف يكون هناك اسهام رئيسي من جانب المصرف الدولي ، نظرا لعقد قرض بمبلغ ٣٨ مليون دولار أمريكي تم التوقيع عليه في ١٥ آب/أغسطس الماضي .

ولكي نتمكن من المضي في برامج مياه الشرب في المجتمعات الريفية فهناك موارد للدولة ضرورية وتعاون قيّم مع مصرف التنمية للدول الامريكية الذى نعمل معه بتعاون وثيق في هذا المجال .

وفي السنوات القليلة القادمة فإن المصرف الدولي ومصرف التنمية للدول الامريكية قد قدما تعاونا ماليا للقيام بالمشاريع الأخرى الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي في المناطق الحضرية والريفية .

ولمتابعة هذه البرامج الرئيسية بحيث تمتد الى السكان الريفيين المتناثرين ، تنتفع شيلي بالخدمات الاستشارية للجنة الأهلية الخاصة بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح المؤلفة من ممثلين من وزارات عديدة ذات صلة بطريقة ما بالمياه والاصحاح . ان هذه اللجنة الشيلية للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح تقوم بعمل منتظم وقد شكلت أفرقة عاملة كما أنها تتمتع بتعاون قيّم من جانب ممثلي وكالات الأمم المتحدة في شيلي التي تعمل في تعاون وثيق مع اللجنة الوطنية . ان هذه اللجنة المتعددة الاختصاصات تعمل في شيلي منذ تموز/يوليه ١٩٧٨ عندما تم تقييم القطاع بسرعة وأرسلت الدول الأعضاء النتائج الى الأمم المتحدة .

ان هذا التعاون ، مع وكالات الأمم المتحدة والهيئات المالية الدولية ، سوف يستمر ويوسّع نطاقه الى أقصى حد بغية تحقيق هدف العقد أى المياه والاصحاح للجميع في عام ١٩٩٠ . وعلى أية حال ، فان شيلي لن تدخر وسعا في سبيل تحقيق هذا .

وأخيرا ، أنهي الى الجمعية بفخر أن مشكلة الاصحاح هي ذات أهمية فائقة لجمهورية شيلي الى الحد أن الدستور السياسي الذى أعتمد أخيرا في ١١ أيلول/سبتمبر ، يحتوى على نص يضمن الحق لجميع الأشخاص في العيش في بيئة خالية من التلوث ويكون من واجب الدولة بمقتضاها ضمان عدم اعاقة هذا الحق والتأكد من الحفاظ على الطبيعة .

Digitized by UNOG Library

السيد موردين (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : في الوقت الذى نجد فيه ثلثي سكان البلدان النامية محرومين من المياه الصالحة للشرب والاصحاح فان العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والاصحاح يقدم الدفعة الضرورية لكي يركز الاهتمام العالمي على الهدف العالمي المتمثل في توفير المياه الصالحة للشرب والاصحاح للجميع حتى عام ١٩٩٠ .

ان حكومة كندا قد أعربت عن اعجابها ازاء الجهود الدولية الكبيرة الرامية الى تعزيز وتأييد عقد مياه الشرب . وان مؤتمرى الأمم المتحدة للاسكان والمياه قد ساعدا في تركيز الوعي العالمي على هذه المشكلة العالمية الحاسمة .

وانه ليسعدنا أن نلاحظ ، أن كثيرا من الحكومات قد أدمجت خططا لعقد مياه الشرب والمرافق الصحية في خططها الانمائية القومية تلبية لخطة عمل مار دل بلاتا . واننا نشجع أولئك الذين لم يفعلوا ذلك بعد أن يبادروا اليه . ويجب تهنئة منظومة الأمم المتحدة على جهودها الممتازة بالنسبة للتنسيق على مستوى البلد . ونحن مسرورون ازاء النجاح الذى حققه برنامج الأمم المتحدة الانمائي في معظم البلدان باقامة فرق دعم تقنية تتألف من ممثلين من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وأخص بالذكر صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، ولا داعي لذكر الاتصالات الكثيرة التي تمت مع المانحين على المستوى الثنائي . ويمكنني القول اليوم ان الموظفين الرسميين الكنديين الذين يقيمون في حوالي ٢٥ بلدا ناميا مستعدون للاسهام في فرق العمل هذه .

Digitized by UNOG Library

وفي مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ، فان كندا قد أعربت عن التزامها بالهدف المتمثل في توفير المياه الصالحة للشرب للجميع ، وعن الأولوية القصوى التي توليها للتنمية الريفية المتكاملة . اننا نعتقد أن أفضل أسلوب لدراسة موضوع مياه الشرب والمرافق الصحية ، هو الأسلوب المتكامل متعدد القطاعات الذى يتضمن عنصرى مياه الشرب النقية والمرافق الصحية ، ضمن العناصر الحيوية الأخرى الضروريـــة لنجاح تنمية المجتمع . وعلى سبيل المثال ، فان برنامجا للتربية الصحية ، ينبغي من وجهة نظرنـا ، أن يكون جزءا لا يتجزأ من مشروعات توفير المياه وخاصة في المناطق الريفية . ان خطط المشـــروعات يجب أن تتضمن الاستخدام الأقصى للمصارف المحلية ، والتقاليد والمعايير الثقافية ، ونحن نعتقـــد أن اهتماما خاصا يجب أن يولى لتطوير واستخدام التقنية المناسبة .

ويجب بذل المزيد من الجهود سواء من قبل الحكومات الوطنية ووكالات التنمية ، للوصول الى هدف توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية على مستوى العالم بحلول عام ١٩٩٠ . ان كنـدا مازالت تولي أولوية قصوى للمطالب المقدمة من الدول النامية ، فيما يتعلق بتقديم المساعدة الماليـــة والفنية لهذا الغرض . ان الحكومات الوطنية يمكنها أن تسهم في تحقيق أهداف هذا العقد ، بابراز أهداف قطاعية داخل مخططاتها الوطنية للتنمية ، وباستخدام القدرات المتاحة في اعداد المشروعات. ان الحكومات الوطنية ربما تجد أيضا أن الجهود الرامية الى تحديد مطالب المستهلكين ، والثمن الذى سوف يدفع في مياه الشرب والمرافق الصحية ، سوف تبرر زيادة التمويل لهذا القطاع .

ان كندا ، على المستوى متعدد الأطراف ، قد شجعت دائما وستواصل تشجيعها للمؤسسات الدولية التي تساهم في تمويلها ، على اعطاء نسب متزايدة من موارد برامجها ، لمشاريع قطاع توفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وهذا ينطبق بوجه خاص على برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، والبنك الدولي ، وبنوك التنمية الاقليمية .

وفي الختام ، اسمحوا لي أن أقول بأننا نعتبر أن المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحيـــة ، تمثل أولوية من أولويات التنمية ، أولا نظرا لأهميتها بالنسبة للصحة ، وأيضا بالنظر الى اسهامهـــا القيم الذى يمكن أن تقدمه من أجل تحسين الانتاجية الاقتصادية . ان حكومة كندا يسرها أن تشارك في الاحتفال بهذا الاعلان ، وتعتزم أن تشارك بنشاط في الجهود التي ستبذل في العقد القادم لتحقيق الأهداف المحددة هنا اليوم ، لصالح المجتمع الدولي بأكمله .

Digitized by UNOG Library

السيد فيرناندير كالفنتي (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : أود أولا أن أعرب للأمين العام للأمم المتحدة عن رضاء وفد بلادى عن الجهود التي قامت بها المنظمة بمناسبة العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وقد لاحظنا أيضا بارتياح البيانات التي أدلى بها ممثلو الهيئات الدولية في اطار منظومة الأمم المتحدة ، وبيانات من سبقوني اليوم الى الحديث . اننا نشكر الأمين العام على التقرير الذى قدمه .

ان وفد جمهورية الدومينيكان ينتهز هذه المناسبة الهامة لكي يعرب أولا وقبل كل شيء ، عن رضائه العميق لتقبل الجمعية العامة لمشروع القرار تحت عنوان " تنظيم العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، ١٩٨١ — ١٩٩٠ " الوارد في الوثيقة (A/C.2/35/L.29) .

ومن الملائم أن نؤكد على أن هذه الوثيقة لها أهمية بالغة ، ولا يرجع ذلك الى أنها تجسد الطامح العميقة لشعوبنا فيما يتعلق بمياه الشرب ومنشآت الصرف فقط ، ولكن لأنها تحدد بوضوح الالتزام الثابت للحكومات الممثلة هنا ، بتحقيق تقدم ملموس في هذه الخدمات باقامة أهداف سامية في هذا العقد الذى يبدأ في عام ١٩٨١ ، والمضي في هذه الأهداف .

ومن الملائم أن نشير الى أنه خلال العقد الماضي من ١٩٧١ الى ١٩٨٠ فقد تم في بلادى اعتماد تدابير تستهدف علاج أوجه القصور في توفير مياه الشرب ومعالجة المخلفات المائية والتخلص منها .

ان الأنشطة التي اضطلعنا بها في هذه الفترة تمثل تقدما هاما لتوفير مياه الشرب في المناطق الحضرية والتخلص من المخلفات المائية ، وبعض جوانب تحسين البيئة الريفية .

وطبقا للأرقام الرسمية المتاحة ، وهي أرقام مازالت مبدئية ، يقدر أن ٦٠ في المائة من السكان في بلدنا الذين يعيشون في بيئة حضرية ، تم توصيل المياه الصالحة للشرب الى منازلهم ، وذلك اعتبارا من ٣١ حزيران/يونيه ١٩٨٠ . كما تبين لنا هذه الأرقام ، أن ٥ر١٠ في المائة من سكان الريف يتمتعون بمياه الشرب النقية .

ومن هذه الأرقام يمكننا أن نستنتج أن ٤ر٣٥ في المائة من اجمالي السكان عندنا ، يتمتعون بمياه الشرب في منازلهم .

ويصل عدد السكان الذين لديهم مرافق صحية ، الى ٢٥ في المائة من سكان الحضر .

Digitized by UNOG Library

وبالرغم من الزيادة في خدمات مياه الشرب ومعالجة المخلفات المائية والتخلص منها ، فان هذا التقدم غير كاف ، اذا ما قورن بحجم المتطلبات الحالية والمتوقعة ، والأهداف التي تم تحديدها في اجتماع وزراء الصحة للأمريكتين ، الذى عقد في سانتياغو (شيلي) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٢.

وتدل أحدث البيانات في الوقت الحالي على أن هناك نسبة عالية من السكان لا تصل مياه الشرب الى منازلهم ، وأن أوجه القصور تبلغ أشدها بالنسبة لمنشآت الصرف .

وعندما نجرى تحليلا بسيطا لهذه الأرقام نتبين أنه مازال أمامنا الكثير الذى ينبغي علينا اتخاذه . وأن هناك حاجة الى مزيد من الموارد لمواجهة هذه الاحتياجات .

ووفقا لنتائج آخر تعداد تم في البلاد ، نجد أن السكان يزيدون بنسبة سنوية تصل الى ٢٫٩ في المائة . وان هناك هجرة ظاهرة من المناطق الريفية الى المدن ، وقد ازدادت هذه الهجرة بشكل كبير في السنوات العشر الماضية . ونتيجة لذلك ، يتضح أن القصور الحالي في الخدمات ، قد ازداد سوءا ، نظرا للمطالب الجديدة التي يتعين الوفاء بها ، علاوة على النمو السكاني السريع الذى يواكب عملية التحضر .

ومن أجل مواجهة الاحتياجات الراهنة ، وتوفير مياه الشرب وخدمات الصرف للسكان الذين يتزايدون بشكل مطرد ، فقد قررت حكومة جمهورية الدومينيكان ، تمشيا مع الأهداف الواردة في مشروع القرار الخاص بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، أن تكثف جهودها في مجال مياه الشرب والمرافق الصحية ، وأن تعبئ جزءا متزايدا من مواردها تنفيذا لهذا الهدف .

ان هذا الجهد سيتمثل في عدد من الأهداف يتم تنفيذها في عقد ١٩٨١—١٩٩٠ ، وكلها تتم في اطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية العامة . وأخذا في الاعتبار النمو الديموغرافي ، وأهداف التنمية الاقتصادية الشاملة للبلاد ، فقد أصبح من الممكن تحديد أهداف طموحة للعقد القادم فيما يتعلق بمياه الشرب والمرافق الصحية .

لقد تم تحديد هذه الأهداف على أساس تقدير المتطلبات الحقيقية في الحدود وبالموارد المتاحة .

Digitized by UNOG Library

(السيد فيرناندير كالفنتي ، الجمهورية الدومينيكية)

وبدون الانتقاص من أهمية التخلص من المخلفات المائية ، فان الأولوية الكبرى للعقد ١٩٨١ـ١٩٩٠ هي في توفير مياه الشرب ، مع التركيز على المناطق الريفية بوجه خاص .

ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددت ، تم وضع استراتيجية شاملة لقطاع مياه الشرب والمرافق الصحية وتم وضع خطة وطنية لمياه الشرب والمرافق الصحية تنظم كل أنشطة الدولة خلال هذا العقد . وبالمثل هناك برامج موازية تم وضعها للمناطق المختلفة ، وفي حالة المجتمعات الريفية الصغيرة تم تحديد معايير التصميم والتنظيم والادارة وتطويعها لاحتياجاتها الخاصة .

Digitized by UNOG Library

ان الهدف العالمي لعام ١٩٩٠ يتجسد في توفير مياه الشرب ، وذلك بمدها الى المساكن لاثنين وخمسين في المائة من اجمالي السكان في البلاد ، ورفع نسبة السكان الذين تتوفر لديهم المرافق الصحية الى ٣٥ في المائة . واذا ما أضفنا الى هذا الهدف، السكان الذين ستتوفر لهم فرصة الوصول الى مياه الشرب ، فان نسبة السكان التي ستتمتع بهذه الخدمات ستزيد عن ٧٠ في المائة من اجمالي السكان بحلول عام ١٩٩٠ .

ولكي يتم تحقيق ذلك وفقا لأهداف العقد ، لابد من استثمار ستمائة وعشرين مليون بيزوس بالاسعار الحالية .

ولقد تم توقع أن التمويل اللازم سيتم أساسا عن طريق مخصصات من الميزانية من جانب حكومة الجمهورية الدومينيكية مع قروض من المنظمات المالية الدولية ومع موارد تقدمها المؤسسات نفسها التي تشترك في هذا القطاع ومع مساهمات من المجتمعات التي تتلقى هذه الخدمات وهي على سبيل المثال ، المجتمعات الريفية .

ان أقل قدر للاستثمار الاجنبي للعقد يبلغ ثلاثين في المائة والباقي تغطيه الموارد الوطنية .

ان الاهداف سالفة الذكر سوف تتطلب خطط تنمية وطنية واقليمية لخدمات المياه وخدمات الصرف وفقا لخطة التنمية بالبلاد ، حتى يمكن تخصيص موارد أكبر لتنفيذ هذه الخطط ، وبذلك يمكن التعجيل بالتنمية المؤسسية لتعزيز الكيانات المسؤولة عن القطاع ، وتدريب الموارد البشرية للقيام بهذه الخطط والمشاريع ، وسوف يستدعي الامر التقنيات الملائمة لخصائصنا الثقافية والاقتصادية والاجتماعية وذلك لتقليل نفقات الخدمات بالوحدة واعداد الدراسات السابقة للاستثمار وجمع المعلومات الضرورية لاعداد طلبات القروض بغية توفير التمويل الوطني والاجنبي بشروط ميسرة ، بحيث يمكن تطوير وسائل التمويل على أساس سياسات التعريفات الملائمة ووفقا لمتطلبات الادارة الجيدة ويقترن هذا كله بالتقنيات الشاملة وبمفاهيم اعتماد المجتمع على النفس لتوفير مياه الشرب في الريف .

ان هذه الاهداف تمثل تحديا كبيرا لبلادنا ، ومع ذلك ورغم هذه المسؤولية الجسيمة فاننا مقتنعون تماما بأننا يمكن أن ننفذ هذا البرنامج في الاطار الزمني المحدد بفضل أعلى مستويات الحكم والتعاون الذى نأمل في أن نستمر في تلقيه من المؤسسات المالية ومؤسسات المعونة الفنية .

Digitized by UNOG Library

السيد ساكا (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أضم صوتي كلية الى من سبقوني الى الحديث معربا عن امتنان وفد بلادى للسيد الامين العام وللمديرين التنفيذيين لمختلف الوكالات المتخصصة الذين أدلوا ببياناتهم هذا الصباح بمناسبة الاعلان عن العقد الدولي للمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية .

ولقد كان ذلك اعترافا بالاهمية الاولية للمياه الصالحة للشرب وللمرافق الصحية بالنسبة لنوعية حياة الكائنات البشرية ، وقد اتخذ المجتمع الدولي قراره هذا في مؤتمر الاسكان الذى عقد في فانكوفر في عام ١٩٧٦ وهو القرار الذى أعيد تأكيده فيما بعد في مؤتمر الامم المتحدة للمياه الذى عقد في "مار ديل بلاتا" في عام ١٩٧٧ ، وهذا القرار يرمي الى أن تقوم الدول بتحديد أهداف كمية ترمي الى تحقيق وصول الشعوب جميعها الى المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية بحلول عام ١٩٩٠ .

انها لوصمة عار حقا في جبين البشرية والتعاون الاقتصادى الدولي ، انه رغم جميع الاختراعات والانجازات العلمية والتكنولوجية على مر السنين لا يزال حتى الآن هناك حوالي ثلاثة من كل خمسة أشخاص في البلدان النامية لا يحصلون على المياه الصالحة للشرب وهي احدى الاحتياجات الاساسية للانسان ، وحتى المنشآت الموجودة في بعض المناطق غير ملائمة . أما الوضع بالنسبة للمرافق الصحية فكما هو معروف بصفة عامة أشد تدهورا ، اذ أن شخصا واحدا فقط من كل أربعة أشخاص في هذه البلدان هو الذى يحصل على تلك المرافق .

ولذلك ،فاننا نرى أنه من الملائم ومن الهام ، أن نجتمع هنا جميعا اليوم للاعلان رسميا عن بداية عقد يهدف أساسا الى تصحيح الوضع غير المقبول والى المساعدة في تحسين مصير الشعوب ولاسيما شعوب البلدان النامية التي لم تستفد بصفة عامة فائدة كبيرة من النمو الاقتصادى الذى شهده العالم على مر العقود الثلاثة الاخيرة .

ان هذه ليست هي المرة الاولى التي يقوم فيها المجتمع الدولي بالاعلان عن بدء عقد بشأن مسألة مثل تلك المسألة ذات الاهمية الاساسية لجميع الدول . ونحن جميعا معتادون على الانجازات والاخفاقات التي حدثت في العقود الدولية الماضية . ولقد كانت اخفاقاتنا بصفة خاصة كثيرة ومتعددة ، ولكنها لا يجب أن تثبط من عزيمتنا أو أن تمنعنا من أن نحاول الاعلان

Digitized by UNOG Library

مرة أخرى عن بدء عقد دولي جديد . ويحدوني وطيد الامل في أن تزيد الدروس والعبر التي تعلمناها من هذه التجارب ، من عزمنا على تحقيق الاهداف والمقاصد التي حددناها لانفسنا بمقتضى هذا العقد .

وكما أوضح تقرير الامين العام ، فان نقص المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، يعكس مستوى التنمية ونمطها العام ، وان البلدان الاقل نموا من بين البلدان النامية هي التي تفتقر الى مثل هذه المنشآت بصفة عامة . كما أن ما يثير قلقنا بنفس القدر ، هو أن نلاحظ عدم التوازن الموجود لمثل تلك المؤسسات فيما بين المناطق الحضارية والمناطق الريفية في تلك البلدان .

ولذا يجب أن يكون الهدف الاساسي لهذا العقد ، هو القيام بعمل ايجابي لمساعدة البلدان النامية على اقامة أنظمة للمياه الصالحة للشرب ووجود مرافق صحية في الاماكن التي تفتقر الى ذلك ، وكذلك تأييد التدابير اللازمة لتحسين نوعية الانظمة الموجودة حاليا وصيانتها .

أما فيما يتعلق باستراتيجية تطبيق هذا العقد ، فان وفد بلادى يشاطر وجهة النظر القائلة بأنه اذ نأخذ في الاعتبار التنوع الكبير للشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في مختلف البلدان حتى في بلدان نفس المنطقة ، فانه يجب أن تكون الاهداف والمقاصد محددة بالنسبة لكل بلد اذا ما أردنا أن نكون واقعيين .

اننا في غانا نولي هذا العقد اهتماما بالغا ، وان تأييدنا لأهدافه ومقاصده ناجم عن اقتناعنا بأن توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية لشعبنا بأسره ليس فقط أمرا ضروريا بالنسبة لتمتعه بالصحة الجيدة ولكنه أيضا عنصر أساسي بالنسبة لاسهامه الفعلي في التنمية الاقتصادية العامة لبلدنا والاستفادة من مزاياها .

ولذلك وتنفيذا لهذا الهدف ، فان حكومة غانا في السنة المالية ١٩٨٠/١٩٨١ قد جعلت من توفير المياه الصالحة للشرب واحدا من أهدافها الاساسية . وفي الوقت الراهن ، يتمتع حوالي ٤٨ في المائة من السكان بالحصول على المياه الصالحة للشرب ، وهذا يمثل ٩٤ في المائة من سكان المدن والحضر و ٣٠ في المائة من سكان المناطق الريفية . ولقد خصصت الحكومة خمسين مليون " سدى" في موازنة عام ١٩٨٠/١٩٨١ ، لزيادة تطوير منشآت المياه الصالحة للشرب وخاصة في المناطق الريفية . ونحن نتوقع أن تستمر قطاعات تطوير المياه هذه في الحصول

Digitized by UNOG Library

على الاولوية في الموازنات المتعاقبة في اطار هذا العقد . والواقع أنه كجزء من عملنا الوطني لتنفيذ العقد ، فقد أنشأت حكومة غانا فعلا لجنة وزارية كلفت بمهمة اعداد خطط ملموسة للعقد . وقد حددنا أهدافنا بالنسبة لهذا العقد وأولها توفير المياه الصالحة للشرب لـ ٧٧ في المائة و ٦١ في المائة من سكان المناطق الحضرية والريفية على التوالي من الآن و حتى عام ١٩٩٠. ونحن الآن بصدد ايلاء نفس القدر من الاهتمام لمجال المرافق الصحية .

Digitized by UNOG Library

لقد أطلت الحديث عن الخطط الوطنية للاشارة فقط الى أن حكومة غانا ، على غرار معظـــم الحكومات الأخرى ، تقبل مسؤوليتها الأساسية في مجال توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية والانماء الاقتصادى والاجتماعي . ومع ذلك فاننا مقتنعون بأن أهداف العقد ومراميه لن تكون ممكنـــة دون الالتزام القوى من جانب المجتمع الدولي .

وبالنظر الى الموارد المحدودة والمطالب الكبيرة للقطاعات الأخرى ، فمن الواضح أنه بـدون المساعدة الخارجية ، فاننا مثل معظم البلدان النامية الأخرى ، سنجد من الصعب تماما ، ان لـم يكن من المستحيل ، تحقيق الأهداف التي كرسنا أنفسنا من أجلها خلال العقد .

اننا نعترف بأنه في الأيام الأخيرة زادت الاستثمارات في هذا المجال من ٢٠ الى ٤٠ فـي المائة خلال الفترة من ١٩٧١ الى ١٩٧٩ . ومع ذلك فاننا مازلنا مقتنعين بأنه مازال هناك الكثير الذى يجب علينا أن نفعله اذا ما أردنا تحقيق هدف توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحيـة لكل الشعب قبل عام ١٩٩٠ . ان الدور الأساسي للمساعدة الخارجية نابع من حقيقة أنه في افريقيـا ، على سبيل المثال ، التي تتلقى أكبر نسبة من المساعدة الخارجية ، فان ثلثي أموال التنمية تأتـــي من مصادر خارجية . واننا نأمل أن البلدان المانحة سوف تواصل تقديم مساعدتها الخارجية علـى شكل هبات وقروض ومساعدة رأسمالية وفنية لمساعدة البلدان المتلقية على تحقيق أهدافها . وفـــي هذا الصدد ، نود أن نشير بصفة خاصة الى الحاجة الى معونة غير مقيدة تمكن البلدان الناميـــة ، فيما بين أمور أخرى ، من استيراد التكنولوجيا الملائمة لتقديم التسهيلات الضرورية لأكبر عدد مـــن الشعب بأرخص تكلفة .

ان دور منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الخارجية لا يمكن أن نقلل من أهميتـــه ، حتى دون الاعلان عن أى عقد . ان دور مختلف الوكالات ، وبصفة خاصة البنك الدولي ، ومؤسســة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، في توفير المياه الصالحة للشرب والمرافـــق الصحية قد كان متزايدا ، وقد شعرنا بالارتياح لتجديد الوكالات المختلفة لالتزاماتها ، تـــلك الوكالات التي ألقى رؤساؤها التنفيذيون ببياناتهم هذا الصباح .

ونود أن نركز ، مع ذلك ، على أن مثل تلك المساعدة الخارجية من شأنها أن تدعم خططـا

Digitized by UNOG Library

وطنية وأولويات اذا ما ساعدت البلدان المتلقية للمساعدات على تصحيح عدم التوازن الموجود بين تلك التسهيلات في المناطق الحضرية والمناطق الريفية . ومن المحتم ، اذا كنا نرغب في أن تكون منظومة الأمم المتحدة قادرة على دعم قدرتها على تقديم المساعدة ودورها المعزّز بصفة عامة ، فيجب قبل كل شيء أن يكون هناك تنسيق متطور . وفي هذا الصدد ، اننا نرحب بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ القرار الوارد في خطة عمل مار دل بلاتا لضمان تنسيق فعال بين المنظمات التي تقدم المساعدة الفنية والمالية . اننا نؤيد الرأى القائل بأن الهدف الأساسي هو تطوير التنسيق على مستوى الدولة ، حيث أن هذا هو المكان الطبيعي للتنفيذ الحقيقي للعقد . اننا نأمل مخلصين أن ممثلي برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الذين يعملون كموجهين للتنسيق على مستوى البلد ، سوف يتعاونون بالكامل مع حكومات البلدان المستقبلة لتحقيق متطلبتها من المعونة الخارجية .

ان تجربتنا فيما يتعلق بالعقود الدولية الأخرى أو مختلف المناسبات الأخرى تؤدى بنا الى التأكيد على أمر ضرورى وهو الحاجة الى نظام اعلامي فعال . وهنا أيضا ، نأمل أن تلعب الأمم المتحدة دورا أكثر حسما حيث أن النظام الاعلامي الفعّال ضرورى في دعم وزيادة وعي الرأى العام بأهداف ومقاصد العقد .

اننا نعتقد أن أحد الأهداف الرئيسية لنظام الاعلام يمكن أن يتوخى ، على سبيل المثال ، اعلام الدول المتلقية عن نوع المعونة الخارجية المتوفرة وكذلك احاطة الدول المانحة علما بنوع المشروعات التي تحتاج الى تلك المساعدة .

وفي الختام ، أود أن أناشد المجتمع الدولي كي يبذل كل ما أوتي من قوة لضمان أن الأهداف والمقاصد ، وبصفة خاصة أهداف العقد ، لن تظل مجرد آمال ورغبات ، وانما سوف تترجم واقعا بطريقة فعالة ومجدية . ان ذلك يدعونا الى التفهم المشترك والالتزام الحقيقي من جانب جميع الدول ، المتقدمة والنامية على حد سواء . واننا نأمل بأن العقد سوف يكون نجاحا يمهد الطريق لعقود دولية متعاقبة وأعياد وتعاون دولي بوجه عام .

السيد بيريز (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان تاريخ ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ سوف يكون يوما هاما في تاريخ الانسان وتقدمه نحو تحقيق عالم أفضل ، حيث يكون الانسان متحررا من المرض والبؤس . ان أهمية الماء لرخاء الانسان انما هو أمر معترف به خلال تاريخ البشرية . ان أحد ملوك سرى لانكا القدماء باراكراما باهو العظيم ، أصدر مرسوما بأن

Digitized by UNOG Library

الشعب لا يجب أن يسمح لقطرة مياه واحدة أن تسقط على الأرض وتلقى الى البحر دون أن يستخدمها الانسان أولا . لقد وجه هذا الأمر لضمان أن يحصل شعبه على امداد كاف من المياه الصالحة للشرب ، بالاضافة الى استخدامها الحيوى لأغراض الرى .

ومع ذلك فان شعب سرى لانكا في عصرنا هذا ليس في موقف يسمح له بالالتزام بهذا الأمر ، أو لعلي أقول كلمات الحكمة ، لملكهم القديم . ان المشاكل المتصلة بالانفجار السكاني وتلوث البيئة هي بعض العوامل المتسببة في الحالة الراهنة ، التي يحتاج فيها أكثر من نصف سكان سرى لانكا الى المياه النقية الصالحة للشرب والمرافق الصحية .

ان سرى لانكا ليست فريدة في هذا الصدد . هناك بلدان كثيرة في العالم النامي تعاني من نفس الحالة ، ان لم تكن أسوأ حالا . ان الاحصائيات تبين أن نصف سكان العالم ، أى حوالي ٢٠٠٠ مليون من الرجال ، والنساء والأطفال ، محرومون من المياه النقية الصالحة للشرب . ان عدم توفر المياه النقية الصالحة للشرب والمرافق الصحية هو السبب في ٨٠ في المائة من أمراض عالمنا . ان هذا الموقف يمثل عاملا أساسيا يؤثر على جهود الانماء في بلدان العالم الثالث . ومن الملائم أن يجد المجتمع العالمي أنه من الضرورى تركيز الانتباه على مشكلة قد طال أمدها وتسببت في مأساة وبؤس انسانية .

ان اعلان بدء عقد دولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية بغرض التوصل الى هدف الحصول على مياه نقية ومرافق صحية ملائمة للجميع بحلول عام ١٩٩٠ انما جاء في أوانه تماما .

ان المجتمع الدولي لم يلاحظ الحاجة الى نهج شامل لهذه المشكلة . الا منذ سنوات قليلة مضت . لقد شهدنا في الأربع سنوات الماضية عدة مؤتمرات دولية تؤكد الحاجة الى برنامج عمل عاجل ، على الصعيدين الدولي والوطني ، للقيام بعمل متضافر لتوفير مياه نقية صالحة للشرب ومرافق صحية للجميع .

Digitized by UNOG Library

ان مؤتمر المياه للأمم المتحدة الذى عقد في مار دل بلاتا في ١٩٧٧ ، قد حـــدد عـــدة توصيات للعمل على المستوى الوطني . ان حكومات سرى لانكا المتعاقبة ، قد أولت اهتماما كبيـــرا لمشاكل المياه والمرافق الصحية . ولكن بعد مؤتمر الأمم المتحدة فان حكومة سرى لانكا الحالية قررت تنسيق وتوحيد الجهود الحالية مع التأكيد على ضمان توفير مياه الشرب الملائمة والمرافـق الصحيـــة لجميع أفراد الشعب .

انني أرى ان أشير باختصار الى العمل الذى قامت به حكومة سرى لانكا فيمـــا يتعلـــق بالتوصيات المنبثقة عن مؤتمر المياه للأمم المتحدة .

لقد كان من بين توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للمياه ، تطوير خطط وبرامج وطنية لامـــداد المناطق بالمياه والمرافق الصحية . وفي ١٩٧٧ قامت حكومة سرى لانكا بوضع برنامج ضخـــم لست سنوات ، أعطى أولوية كبيرة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وبعد الحلقة الدراسية الاقليميـــة لاستعراض أهداف مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالمياه ، فقد كانت هناك لجنة توجيهية شكلت فـــي سرى لانكا في ١٩٧٩ لتنسيق الأنشطة في هذا الصدد ولاعداد الخطة لهذا العقـــد .

وفي بداية هذا العام ، كانت هنالك حلقة دراسية عقدت في سرى لانكا ، أعدت مشروع خطـة عمل مبدئية . وبعد ذلك صيغت في شكلها النهائي بالمساعدة الأجنبية الفنيـــة . ان خطة العمل ، توضح البرنامج الذى سيتبع لتحقيق الأهداف ، وتحدد المصاعب المتوقعة والموارد المطلوبة .

ان الاستثمار المطلوب لتنفيذ خطة العقد ، يبلغ حوالي ١٠٠٠ مليون دولار أمريكـــي ، يمكن توفيره من خلال المساعدة الخارجية . ورغم المصاعب التي تواجهها حكومة سرى لانكا لتوفيـــر الموارد لتغطية نفقات خطط تنميتها الشاملة ، فان حكومة بلادى قد ضاعفت من رأس المـــال الخاص بالمشروعات المتعلقة بالامدادات المائية والمرافق الصحية من ٢ في المائة الى ٥ في المائـــة مـــن الميزانية السنوية .

ان خطة العقد لسرى لانكا ، ترى أن هنالك نهجا يتكون من ثلاث مراحل ، المرحلة الأولى من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ وسوف تكون أساسا مرحلة تعبئة تؤكد برامج التدريـــب والتثقيـــف الصحـــي والاشتراك البيئي علاوة على التوصل الى ترتيبات مؤسسية ملائمة . والسنوات من ١٩٨٥ حتى ١٩٩٠ سوف تمثل المرحلة الثانية التي تتميز ببرنامج عمل عاجل حتى يمكن التوصل الى الأهداف النهائيـــة التي ستتحقق في العقد القادم الذى سيكون المرحلة الثالثة للبرنامج .

Digitized by UNOG Library

ان السبيل الى ذلك انما يكمن في توفر الموارد الضخمة للقيام ببرنامج العمل الذى تم التخطيط له . ويمكن أن ترد هذه الموارد من مصدر واحد هو البلدان المتقدمة التي أثق في أنها سوف تستجيب بشكل ملائم للدعوة الخاصة بالعمل الدولي العاجل .

وقبل أن انتهي من بياني ، فان وفد سرى لانكا يود أن يشكر مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي السيد براد فورد مورس الذى تم الاعتراف ببيانه القيّم هذا الصباح كأمر له قيمته ، كما يود أن يشكر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية السيد ماهلير وكذا المدير التنفيذى لصندوق الأمم المتحدة للطفولة السيد جيمس جرانت ، وذلك نظرا لاسهامهم التعاوني لانجاح هذا الجهد الذى نفتتحه اليوم والذى سيحقق رخاء الشعوب وخاصة شعوب العالم النامي . واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأعرب عن تقدير وشكر حكومة سرى لانكا للدول المانحة التي قدمت ، من خلال مساعدات ثنائية أو دولية ، هذا العون لسرى لانكا في هذا المجال .

السيد مياكاوا (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يسعده أن يشترك اليوم في اعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . ووفقا لتقرير الأمين العام ، فانه بين ٤٠ و ٧٢ في المائة من أفراد الشعب في البلدان النامية ليست لديهم القدرة على الحصول على مياه الشرب في الوقت الحالي . ان الموقف فيما يتعلق بالمرافق الصحية أسوأ من ذلك ، فهناك ثلاثة من كل أربعة اشخاص دون مرافق صحية . ان حكومة بلادى تدرك تماما ان ضمان توفير مياه شرب مناسبة في البلدان النامية ، هو أمر لا مندوحة عنه ، ليس فقط بالنسبة للأنشطة الصناعية الخاصة بالتنمية ولكنه أيضا أمر حيوى بالنسبة لتحسين نوعية معيشة الناس .

وتنفيذا لأهداف العقد ، فان الجهود الذاتية في البلدان النامية المعنية ، انما هي - بلا شك - أمر جوهرى . ولكن المجتمع الدولي يمكنه تقديم العون لهذه البلدان ، وذلك من خلال توفير مساعدة تقنية ومالية ملائمة ، علاوة على توفير شبكة من المعلومات ذات الصلة ، بما في ذلك تبادل تلك المعلومات ، وتوفير الخدمات الاستشارية الفنية .

ونظرا للطبيعة الفريدة لمشاكل المياه ، فانه يبدو أن تطوير وتوسيع نطاق التعاون على الأصعدة الاقليمية ، أمر في غاية الأهمية . وسوف يكون من المفيد للغاية استخدام الأجهزة ذات

Digitized by UNOG Library

الصلـة داخل الهيئـات الاقليمية المختلفـة الى أقصى حد ، مثل اللجنة الخاصة بالموارد الطبيعية للهيئة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ .

أما بالنسبة للمساعدة المالية والفنية ، فلابد أن نسجل ان المؤتمر الدولي الخاص بالرعايـة الصحية الأولية ، قد عقد تحت الرعاية المشتركة لليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في ١٩٧٨٠ ومنـذ ذلك الحين اشتركت المنظمات الدولية لمنظومة الأمم المتحدة ، مثل اليونيسيف ومنظمة الصحـــة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيرها ، على نحو فعال فـي تعزيز أنشطة الرعاية الصحية الأولية في البلدان النامية . اننا يحدونا الأمل الصادق في أن هـذه المنظمات والأجهزة ، سوف تستمر في ايلاء أقصى اهتمامها للمشروعات المتعلقة بالمياه ، وذلك فيما يتعلق بالحجم والنوعية من خلال مواردها المتاحـة .

ان مفهوم العقد ، وهو توفير قدر كاف من مياه الشرب والمرافق الصحية بحلول ١٩٩٠ ، قـد تم ادماجه كأحد عناصر التنمية الاجتماعية لمشروع الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الثالـــث للتنمية .ان حكومة بلادي من جانبها ، ستكون على استعداد لتقديم الدعم للجهود الذاتية للـدول النامية المعنية ، لتحقيق أهداف العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وتنوى ايـــلاء أولوية للتعاون في مجالات مياه الشرب ومجالات المرافق الصحية والغذاء كجزء من برامج المساعـدة الانسانية .

وأود أن أوضح في هذا الصدد أن اليابان بتقديمها المساعدة المالية والفنية للبلـــدان النامية ، قد ساهمت في بناء بنيات أساسية مختلفة لازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، كما أولـــت اهتماما تاما بمشروعات استخراج المياه الجوفية لاستخدامها في الشرب ، وتحسين الأنظمة المائيـة وأنظمة الصرف .

ان تطوير الموارد الانسانية قد تم التأكيد عليه بصفة خاصة ، في سياستنا التعاونية الانمائية في السنوات الأخيرة . اننا نعتقد اننا سنتمكن من تقديم التعاون الكامل لتنمية الخبرة الفنية فـي البلدان النامية عن طريق تقديم الزمالات ، ومنح التدريب ، وارسال الخبراء ، كجزء من جهودنـــا الرامية الى تنفيذ العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحيـة .

Digitized by UNOG Library

السيد كاماندا وا كاماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة فان شعوب الدول الأعضاء قد أعلنت عن عزمها على تشجيع التقدم الاجتماعي ، وتوفير ظروف للحياة في ظل حرية متزايدة واستخدام المؤسسات الدولية لتشجيع التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب .

وبموجب الفقرة ٣ من المادة الاولى من الميثاق ، فان من بين أهداف منظمة الأمم المتحدة : " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية " .

وطبقا للقرار ١٩٧٩/٣١ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، فان الجمعية العامة للامم المتحدة في قرارها ٣٤/١٩١ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ قررت :

" أن تخصص خلال دورتها الخامسة والثلاثين اجتماعا خاصا للاعلان الرسمي لبدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ١٩٨١-١٩٩٠" .

ان هذه المبادرة لا تتفق فقط مع مهمة الامم المتحدة ، ولكنها بالاضافة الى ذلك ، في الوقت الذي تثير فيه انتباه جميع الشعوب بالنسبة الى مشكلة حقيقية ، فانها تتيح الفرصة لدول العالم لكي تتعاون لتسوية مشكلة من المشاكل الحادة للتنمية في وقتنا الحاضر ، وبصفة خاصة في البلدان النامية طبقا للفقرة ٣ من المادة الاولى من الميثاق .

ان وفد جمهورية زائير يحيي اعلان الامم المتحدة لبدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية والذي بدأ تحت شعار التضامن الدولي ، واننا نؤيد مشروع القرار الذي أوصت باعتماده اللجنة الثانية والوارد في الوثيقة A/C.2/35/L.29 .

ان الماء يعتبر مصدرا ضروريا للحياة . ورغم ذلك ، فانه يبدو اليوم أن شرط بقاء البشرية هذا ليس في متناول الجميع بطريقة متساوية . ان تلوث البيئة قد أعطى بعدا جديدا وخطيرا لهذه المشكلة .

ان المحيطات والبحار والبحيرات والانهار وينابيع المياه ، قد أصبحت الاماكن المفضلة للنفايات المترتبة على الحضارة الصناعية والتكنولوجيا . ان نفايات المدن والنفايات الصناعية

Digitized by UNOG Library

تلقى في هذه الاماكن ، ورغم قدرة هذه الاوساط على النظافة ذاتيا فان الماء فيها أصبح غير صالح للشرب في حالته الطبيعية ، وزيادة على ذلك فقدت طابعها الحيوى كبيئة من البيئات التي تتكاثر فيها الاسماك وغيرها وكذلك النباتات ، وان علاجها يتطلب استثمارات مكلفة ومصادر رأسمالية ضخمة لا تمتلكها أغلبية الشعوب في نصف الكرة الجنوبي .

ولقد أصبح الوصول الى مياه الشرب يعدّ من الكماليات النادرة وحتى من الامتيازات .

وبطريقة عامة ، فان مشكلة المياه والمرافق الصحية ، قد أصبحت صعبة كما أنها معقدة عبر العالم .

ومهما كان الشكل الذى يطرح فيه هذا الموضوع ، فان الصعوبات المتعلقة بوضع التقنيات الملائمة تساعد المرء على التمتع بنوعية جيدة من المياه لتلبية احتياجاته الاساسية حيثما وجد حتى تكون الحياة في هذا المجال في جميع أشكالها محمية ولكي تسهم في الحفاظ على التوازن في هذا الوسط الحيوى ، وكل هذا يبدو كعامل أساسي ، وبصفة خاصة بالنسبة الى البلدان الاقل نموا والبلدان الاكثر فقرا .

ان جمهورية زائير شأنها شأن كثير من البلدان النامية ، تواجه بمشاكل متعلقة بمياه الشرب والمرافق الصحية . وخلال العقد الذى انقضى ، فانها حاولت جاهدة أن تحصل على مياه صالحة للشرب لسكانها في بيئة صحية وذلك في اطار مواردها المحدودة . ان الخطة الوطنية للانعاش الاقتصادى والاجتماعي ، تواجه في قطاع مياه الشرب سلسلة من المشروعات تعثر انجازها خلال فترة من الزمن ويمكن دون شك أن تؤدى الى المساعدة في هذه المشكلة الخطيرة .

وخلال ذلك الاطار ، يمكن النظر الى الانجازات التي تحققت في السنوات الاخيرة في انتاج وتوزيع مياه الشرب في جمهورية زائير .

وبالفعل ، وبفضل الانفاق المالي لدولة زائير ومساعدات المؤسسات الدولية للتمويل والتعاون ، مثل البنك الدولي وصندوق التنمية الاوروبي والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الافريقي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية ، فان سكان الحضر في زائير كانوا يحصلون على نسبة ٣٢ في المائة من مياه الشرب في عام ١٩٧٠ وسوف يحصلون على نسبة ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٥ . ومن جانب آخر فان المستوى الحالي لمثل هذه الخدمات على المستوى الوطني ، أن بالنسبة الى جميع سكان الحضر والريف ، لا يتعدى نسبة ٢٥ في المائة .

Digitized by UNOG Library

ان الاولوية المخصصة لتنمية قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية لصالح مراكز الحضر، تتعلق باختيار يأخذ في الحسبان الاحتياجات العاجلة للمدن وكذلك الاخطار المترتبة على الانفجار السكاني في المراكز الحضرية التي بدأت في الستينات، تلك الاخطار التي تزايدت فيما يتعلق بالصحة والبيئة .

ان الجانب الثاني لبرنامج التنمية الوطني الذى سيبدأ اعتبارا من عام ١٩٨١ والذى لحسن الحظ يطابق العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية، يؤكد بصفة خاصة على تضافر الجهود فيما يتعلق بتوفير الاجهزة والخدمات في المناطق الريفية وشبه الريفية والتي فيها عجز كبير بالنسبة الى مياه الشرب، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بالنسبة الى المعطيات الصحية مقارنة بتلك المتوفرة في المدن .

ومع ذلك، فان المشكلات لا تزال محل اعتبار بالنسبة الى زائير بأسرها، ذلك لأن المعطيات المتاحة اليوم تشير الى صلة مباشرة بين العجز في مياه الشرب وبين زيادة الامراض التي تتسبب عنها المياه غير النقية، وكذلك آثار بعض الامراض في جميع مناطق زائير . وفي كل مكان، فان النقص في مياه الشرب هو نتيجة لعدم توفر الشروط الصحية في البيئة مما يسهل انتشار مثل هذه الامراض . وفي كل مكان أيضا تطرح مشكلة التطهير نتيجة للقضاء على النفايات وعدم وجود المعرفة الكافية للممارسات الصحية .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومة زائير للبلدان الصديقة والمنظمات الدولية التي تقدم لها مساعدة ثمينة من أجل تحقيق الاهداف التي تسعى اليها . واننا نعرب عن ارتياحنا ازاء هذا المثال من التضامن والتعاون .

ان جمهورية زائير تنوى مساندة المجهود الوطني في هذا القطاع بحيث توفر مياه الشرب أولا للفقراء في المدن ولسكان المناطق الريفية من خلال شبكة للصنابير .

ان برنامج التنمية الحالي والذى نلتزم بتنفيذه خلال العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية، يعتمد على برنامج واسع لتجديد المنشآت القديمة، وتدريب الموظفين حتى يتسنى لهم الحفاظ على المستوى الحالي للخدمات .

ويتضمن هذا البرنامج ثلاثة جوانب هي: أولا، التنمية والمنشآت الاساسية . ثانيا، تجديد المنشآت القديمة . ثالثا، تدريب العاملين .

Digitized by UNOG Library

وتبلغ تكاليف الانجاز الى يومنا هذا ٧٥ مليون دولار للتنمية والمنشآت الاساسية و ٣ر٢ مليون دولار لتجديد المنشآت القديمة و ٥ر٢ مليون دولار للتدريب .

أما تكاليف الانجازات في المستقبل وخاصة في اطار العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية ، فانها تبلغ حسب التقديرات ٠٠٠ ٢٥٣ ٢٣٢ دولار للتنمية و ٣١ مليون دولار لتجديد المنشآت القديمة و٥ر٤ مليون دولار للتدريب .

وفيما يتعلق بالمرافق الصحية وخاصة في الاوساط الحضرية ، فان جهودنا لا تزال دون مستوى الاهداف التي وضعناها .

ان جمهورية زائير تريد أن تعتمد على المساعدة المالية والدعم الفني من الهيئات الدولية للتمويل والمساعدة كعامل مكمل للمجهود الوطني . وقد سبق لجمهورية زائير أن أعربت عن ابتهاجها نظرا الى أن مؤسسات مثل الصندوق الافريقي للانماء والصندوق الخاص بمنظمة الأوبك والبنك الالماني (كريد يتنشتالت) ،على استعداد لدعم جهدنا الوطني حتى يتسنى لنا خلال عام ٢٠٠٠ أن نوفر لجميع المواطنين في بلادنا مياها صالحة للشرب في بيئة سليمة .

ان جمهورية زائير سوف تبذل جميع الجهود الضرورية من أجل تقديم اسهامها المتواضع في نجاح العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

وبهذه الروح ، عرضت جمهورية زائير تقريرها الوطني بشأن هذا العقد ، من ناحية تلبية لما جاء في القرار ٣١/١٩٧٩ ، ومن ناحية أخرى تلبية للتوصيات التي وردت في خطة عمل ماردبلاتا وفي الاستبيان المتعلق بالتقدم والآفاق المتصلة بأنشطة لتنمية موارد المياه .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ، فان جمهورية زائير قد أنشأت لجنة وطنية للعمل فيما يتصل بالمياه والمرافق الصحية . وتهدف هذه اللجنة الى ما يلي : اولا ، تحديد الاختيارات الكبرى والاولويات ، واستراتيجية التنمية في قطاع مياه الشرب والمرافق الصحية . ثانيا ، تخطيط وبرمجة الدراسات القطاعية ، واختيار المشاريع واعداد خطة ارشادية . ثالثا ، تعبئة الموارد والبحث عن رؤوس الاموال وتنمية الموارد المالية والفنية . رابعا ، زيادة قدرة الاستيعاب من خلال تعزيز البنية الاساسية المؤسسية .

تلك هي الاعمال التي نعتزم النهوض بها ، وكلها تعبر عن مدى التزام زائير بالجهود المبذولة من قبل منظمة الامم المتحدة في نطاق العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

السيد هلسكوف (الدانمرك) (الكلمة بالانكليزية) : لقد قام الممثلان الموقران لهولندا ولكسمبرغ بالنيابة عن اوروبا الغربية ومجموعة اخرى والمجموعة الاقتصادية الاوروبية على التوالي بالاعراب عن وجهات نظرنا فيما يتعلق بالبدء في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وتتفق الدانمرك تماما مع كل هذه الآراء . وعلى أية حال ، أود ان أبدي بعض التعقيبات المكملة نيابة عن حكومة الدانمرك .

ان حكومة الدانمرك تعتقد انه من الاهمية بمكان خلال بدء العقد القيام بجهود مشتركة على جميع المستويات لتأمين الوفاء بالحاجات الأساسية المتمثلة في الحصول على مياه الشرب والمرافق الصحية في العالم قاطبة . وحتى اذا كانت الدانمرك قد تميزت بأنها قد حققت اهداف العقد ، فاننا لهذا السبب وبطبيعة الحال سوف نشاطر الى اقصى حد ممكن خبراتنا لكي نسهم في تحقيق الاهداف على المستوى العالمي .

وعلى مدى السنوات ، اعتبرت الدانمرك ان اقامة منشآت لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية من الامور ذات الاهمية الكبيرة . ومنذ مؤتمر مار دل بلاتا ساهمت بلادي على المستوى المتعدد الاطراف والثنائي بمساعدة تقدر قيمتها بـ ٦٠٠ مليون كرون دانمركي او ما يقرب من مائة مليون دولار امريكي في هذا المجال . وفضلا عن ذلك ، وحتى يمكن التخفيف من مشاكل البلدان النامية فيما يتعلق بمياه الشرب والمرافق الصحية . فان الدانمرك قد هيأت الخبراء للبلدان النامية ، وقامت بالترتيبات اللازمة لمجيء المتدربين الى الدانمرك .

Digitized by UNOG Library

ولسوف تستمر حكومتي في هذا الاتجاه الايجابي نحو مشروعات توفير مياه الشرب والمرافق الصحية في البلدان النامية بشكل يتفق مع الاولوية الكبرى التي حددت من جانب البلدان النامية داخل برامجها الانمائية . وترى حكومتي ان معرفة بلادى الشاملة في هذا المجال يمكن ان تسهم في تحقيق اهداف العقد ، ونحن نتعهد بأن نقدم تأييدنا الكامل في هذا المجال .

السيد مالينغا (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : كما قال عديد من المتحدثين الذين سبقوني الى الكلام ، فان الحاجة الى اسلوب عالمي فيما يتصل بمياه الشرب والمرافق الصحية قد برزت لأول مرة في مؤتمر الامم المتحدة بشأن المستوطنات البشرية الذى عقد في فانكوفر في ١٩٧٦ . وكان ذلك المؤتمر هو الذى حدد هدف عام ١٩٩٠ . واعتمد هذا المفهوم فيما بعد من قبل مؤتمرات دولية اخرى . ويجب علينا أن نذكر من بينها مؤتمر الامم المتحدة بشأن المياه الذى عقد في مار دل بلاتا في الارجنتين في ١٩٧٧ . وخلال ذلك المؤتمر ، اتفق على ان تعتبر السنوات من ١٩٨١ حتى ١٩٩٠ عقدا لتوفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، بهدف ضمان انه بحلول عام ١٩٩٠ سيتم توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية للجميع .

ولا شك انكم تذكرون ان الفقرة الثانية من منطوق القرار ١٩٧٩/٣١ الصادر عن المجلس الاقتصادى والاجتماعي في ٩ أيار/مايو ١٩٧٩ كانت تتعلق بالاعلان عن بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . وفي هذا الصدد ، فلقد طلب الى الامين العام اعداد اطار للاعلان عن هذا العقد . وقد تم اعداد تقرير على اساس المعطيات المقدمة من الحكومات والمتعلقة بمختلف الميادين المتصلة بالمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية . ويقدم لنا هذا التقرير نظرة اجمالية عن الوضع المتعلق بالمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية ، وهي المشكلة التي تواجهها البشرية بأسرها . وقد تعاونت حكومتي مع الامين العام وذلك بتسليمه المعلومات المطلوبة . وقد أيد وفد بلادى من ناحية اخرى القرار ١٩٨/٣٤ الصادر عن الجمعية العامة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وبموجب هذا القرار ، قررت الجمعية العامة ان تعقد جلسة خاصة ليوم واحد خلال الدورة الخامسة والثلاثين ، للاعلان رسميا عن بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ١٩٨١—١٩٩٠ . ونحن مقتنعون بأن هذا الاعلان سوف يقدم الدفعة الضرورية الى الحكومات ، وذلك لكي تبذل المزيد من الجهود لتوفير المياه الصالحة للشرب لجميع مواطنيها .

Digitized by UNOG Library

وقد التزمت حكومتي بتحقيق اهداف هذا العقد . وقمنا باعداد خطة خمسية . ولتنفيذ تلك الخطة ، فان حكومة سوازيلند قد انشأت عددا من القطاعات تقوم بتوفير المياه وادارتها . وهناك قطاع يتولى اساسا النظر في توفير المياه الصالحة للشرب في المناطق الريفية . وهناك قطاع في وزارة الاشغال والطاقة والمواصلات خاص بمصادر المياه ، بالاضافة الى الجهاز المسمى بمجلس المياه والصرف الصحي الذى يتولى صيانة خدمات المياه والصرف الصحي .

ان سوازيلند بلد نام ، ومن ثم فهو يفتقر الى الأطر الفنية المؤهلة ، الامر الذى يؤثر على تنفيذ برنامج عملنا . وفي هذا الصدد ، فاننا نوجه نداء ونعلن هنا اننا في حاجة الى المزيد من الموارد لتطوير تدريب الاخصائيين الفنيين في مجال المياه ، والذين نحن في أمس الحاجة اليهم .

ان مجلس المياه والصرف الصحي قد بذل كل ما في جهده لتحسين خدمات المياه الصالحة والصرف الصحي الكافي في المناطق الحضرية ولاقامة انظمة لتوفير المياه في المناطق الريفية وصيانتها . وهناك ٦٠ في المائة من سكان المدن يستفيدون من مثل هذه الانظمة وفق القواعد التي حددتها منظمة الصحة العالمية . ان الهدف المرحلي الحالي يرمي الى زيادة نسبة توفير المياه لسكان الريف بمقدار ٦ في المائة . ان المشكلة الاساسية التي تواجه مجلس المياه والصرف الصحي هي التكلفة الباهظة للمعدات الرأسمالية . اننا في حاجة الى المساعدة الدولية من اجل تحقيق الاهداف التالية : اولا ، اننا نريد ان نطور خدمات المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي بحيث تغطي كل مسكن في المناطق الحضرية .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، نود ان نستمر ونعزز البرنامج الخاص لتوفير مياه الشرب النظيفة في المناطق الريفية ، وان حاجتنا في الوقت الراهن هي أن نحقق الاهداف التالية على المدى القريب: توسيع خدمات المياه بحيث تغطي احتياجات ٨٠ في المائة من سكان المدن سنة ١٩٨٣ ؛ توفير خدمات المياه الصالحة للشرب لخمسة وعشرين في المائة من سكان القرى سنة ١٩٨٣ ، بحيث أنه عند نهاية العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية يمكن لجميع السكان في سوازيلند الحصول على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية .

هناك نسبة مئوية كبيرة من أطفال ، ورجال ، ونساء هذا العالم لا يمكنهم الحصول على مورد كاف ومأمون من المياه ويفتقرون الى المرافق الصحية المناسبة . وقد تسبب هذا في مستويات منخفضة من الصحة العامة . وما من مجتمع وما من قرية ، وما من انسان يمكن ان يعيش من غير مياه . ان الماء هو الحياة نفسها . ولقد أشار الى هذا من قبل السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الصباح . عندما قال ان ٦٠ في المائة من جسمنا يتكون من الماء . ودون توفر مورد من مياه الشرب النظيفة فان صحة أية أمة كانت ستتعرض للضرر . وحسب تقديرات المنظمة العالمية للصحة يتضح أن قلة المياه والمرافق الصحية غير الكافية مسؤولان عن ٨٠ في المائة من الأمراض والأسقام التي تعوق قدرة الناس على العمل . وان الدول النامية تصاب بضرر كبير من جراء هذا الوضع . وهي من القيود التي تحول دون تنميتها .

وان ادراك خطورة هذه المشكلة ، والآثار المترتبة عليها ، هو الأمر الذى جعلنا نعلن عن قيام هذا العقد اليوم في هذه الجمعية ، في جهد منسق يرمي الى تخفيف حدة الموقف . هناك اختلاف بين احتياجات مختلف البلدان ، ولذلك يجب أن نكون واقعيين ومرنين فيما يتعلق بتوزيع الموارد الوطنية ، وتحديد الاهداف في نطاق هذا العقد . ومع ذلك ، وبالرغم من وجود الاختلاف بين احتياجات البلدان ، فيجب أن نتفق على أن تحقيق أهداف هذا العقد يستدعي عملا منسقا من قبل جميع الدول ، مع جميع الدعم الممكن من قبل الهيئات الدولية . واننا نعرب عن ارتياحنا لانشاء لجنة للادارة والتوجيه تضم مندوبين عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والبنك الدولي ، الى جانب منظمات دولية أخرى . وبعد ان استمعنا لاعادة تكريس الجهود من رؤساء مختلف الوكالات المتخصصة صباح اليوم ، فان وفد بلادى مقتنع بأنها ستلعب دورا هاما فيما يتعلق

Digitized by UNOG Library

بتنفيذ برنامج العمل . واننا نشكر لهم مساعدتهم في تطبيق البرامج التي يجرى تطبيقها حاليا في بلدنا . وان أعضاء المجتمع الدولي ، الذين لديهم الامكانيات يمكنهم المساعدة بتقديم معونات فنية ومالية أكثر للدول النامية . وبدون هذه المساعدة فمن المستحيل ان نحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا .

السيد زوين (الجمهورية العربية السورية) : لا يختلف أحد على أهمية الماء بالنسبة للحياة للانسان ، والنبات ، والحيوان الا أن الظروف الطبيعية شاءت أن حرمت منه مناطق من العالم وأغدقت منه في مناطق اخرى ، فنرى مناطق قاحلة جافة ومناطق مشبعة بماء الأمطار والأنهار والبحيرات . ولعل هذا التباين صنعته الطبيعة لكي يقوم الانسان ويعمل لتنظيم جريان هذه المياه وتنقيتها ويجعلها صالحة للاستعمال .

لقد شهدت منطقة بلادى منذ القدم أعمالا جبارة في عملية تنظيم جريان المياه وتنظيمها وخاصة في بناء الخزانات وتنظيم الينابيع والانهار ومنذ بضعة سنوات أتمت حكومة الجمهورية العربية السورية بمساعدة فنية من الاتحاد السوفياتي بناء اكبر خزان للماء على نهر الفرات .

ويجيء هذا اليوم لتعرب فيه بلادى عن اهتمامها بالتوصيات والأهداف ، للعقد القادم للماء بكثير من التفاؤل لما في ذلك من خطوات ايجابية جيدة للفت أنظار العالم المتقدم والنامي الى هذا الموضوع ومنحه الاهتمام اللازم .

وتعتقد حكومة بلادى ان هذا لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم التعاون الاكيد والمخلص ما بين المؤسسات الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة والهيئات الاقليمية وبتعاون الدول الغنية والنامية سعيا من أجل حل مشكلات التمويل ، ووضع وتنفيذ الخطط العامة لكل دولة على حدة ، واتاحة الفرص من أجل التدريب والتأهيل في هذا المجال .

ان حكومة الجمهورية العربية السورية ترى ضرورة انشاء صندوق دولي طوعي من أجل التخطيط العام للدول النامية في مجال مياه الشرب والصرف الصحي خلال العقد القادم ، وأن يدعم هذا الصندوق بمساهمات طوعية من الدول المتقدمة وبقروض بعيدة المدى بفوائد ضئيلة لبناء المراكز التدريبية ولاعداد الكوادر الفنية للدول النامية ، واعطاء ذلك الأولوية .

ان الازدياد المستمر بعدد السكان خاصة في المدن يتطلب عملا مستمرا دون انقطاع من

Digitized by UNOG Library

أجل تأمين هذه المادة الحيوية ، وذلك باستكشاف مصادر جديدة للماء من ناحية ، وبناء الخزانات الكافية وارشاد السكان لاستعمال الماء النقي دون هدر . ونعتقد أنه من الضروري توعية الافراد حول استعمالات الماء وتصريفه وصيانة الينابيع والانهار والأبيار خاصة في المناطق الجافة وايجاد الطرق الاقتصادية للاستفادة من المياه غير القابلة للشرب .

ان بلادي سيدي الرئيس لتؤكد على ضرورة التعاون في موضوع الماء خلال هذا العقد بين جميع الدول نظرا لاهمية المياه النقية وحسن تصريفها ، لحياتنا جميعا وحياة الأجيال القادمة .

Digitized by UNOG Library

السيد الشيخ رزاق علي (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان بنغلاديش ترحب بالمبادرة التي اتخذت بعقد اجتماع خاص للجمعية العامة لاعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، ١٩٨١-١٩٩٠ . ان الاعلان عن بدء هذا العقد اليوم هو تتويج للمقررات المتخذة في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في فانكوفر في ١٩٧٦ ، ومؤتمر الأمم المتحدة في مار دل بلاتا في ١٩٧٧ . وفي بداية اجتماع اليوم استمعنا الى رئيس الجمعية العامة ، والأمين العام يعرضان أفكارهما بشأن الموضوع المعروض علينا . كذلك استمعنا الى بيانات ملهمة من السيد مهلر المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ، والسيد جرانت المدير التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة والسيد مورس مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ان بياناتهم قد عرضت بكل وضوح الحاجة الى توفير المياه النقية والمرافق الصحية الكافية للجميع خلال العقد القادم .

ان البدء في هذا العقد يرمز الى بداية جهد أساسي يرمي الى توفير الخدمات الأساسية للبشرية ، وهي الخدمات التي كان غيابها مسؤولا عن مأساة البشرية على نطاق كبير .

ان بنغلاديش تنضم الى المتحدثين السابقين في تأكيد الأهمية الخاصة التي تعلقها على هذه المهمة الحيوية من جانب منظومة الأمم المتحدة . ان خطورة التحدي الذي يواجهنا اليوم تبرز عندما نجد أن شخصا من اثنين على وجه الأرض محروما من حاجة أساسية هي مياه الشرب النقية والمرافق الصحية المناسبة . ان أكثر من ١٥ مليون طفل تحت سن الخامسة يموتون كل سنة في الغالب نتيجة للأمراض التي تنقلها المياه غير النقية . كذلك فقد علما أن نصف عدد أسرة المستشفيات يشغلها أشخاص مصابون بأمراض تسببت فيها نفس المصادر ، ان التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المتسببة عن الافتقار الى المياه النقية باهظة للغاية . وبهذا المفهوم فان تنفيذ أهداف العقد تعتبر ذات أهمية حاسمة بالنسبة للعالم النامي . واذا ما حققنا الأهداف المرجو تحقيقها خلال هذا العقد - والتي تقدر نفقاتها بـ ٣٠ بليون دولار سنويا ولمدة عشر سنوات - فان وفيات الأطفال سوف تقل بمقدار النصف ، كما أن المرض والمعاناة في ربوع العالم النامي سوف تقل كثيرا . ولا ينبغي أن يؤدي عنصر التكلفة الى تأخير برامج العقد سيما وأن العالم ينفق أكثر من ٥٠٠ بليون دولار على التسلح سنويا .

وفي نطاق الاستراتيجية الدولية للانماء لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث فقد اتفقنا على

Digitized by UNOG Library

ضرورة اتخاذ تدابير سريعة من أجل النهوض برفاهية الأطفال ، وكذلك على ضرورة تقديم الخدمات المفيدة للأطفال بما في ذلك المياه الصالحة والمرافق الصحية . وهذا يؤكد الأهمية التي نعلقها ، على أساس عالمي ، على توفير المياه النقية والمرافق الصحية للأجيال المقبلة . ومع ذلك فان القليل من البلدان النامية باستطاعتها أن تمول البرامج الضرورية لتحقيق أهداف العقد . وبالنسبة للبلاد التي تتشابه الأوضاع فيها مع الأوضاع في بنغلاديش فان المشكلة تأخذ أبعادا كبيرة بسبب الفقر والتخلف الذى نعاني منه . وعلى ذلك فان التعاون الدولي الواسع يعتبر ضروريا . وأود أن أؤكد أنه دون جهد دولي فان أهداف العقد لا يمكن أن تتحقق .

ان حكومة بنغلاديش قد ترجمت التزامها بتوسيع الخدمات الأساسية لمواطنيها بما فيها توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية في الخطة الخمسية الثانية عن الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ . وقد أنشأت بنغلاديش لجنة عمل وطنية خاصة بتنفيذ أهداف العقد . وقد أدمجت البرامج الملائمة في الخطط العامة لقطاع الصحة في مجمله . وقد سبق أن اتخذنا خطوات من أجل ادخال تحسينات مؤسسية ، وتدبير موارد التنمية البشرية المطلوبة لتعزيز حالة الاستعداد من أجل تنفيذ أهداف العقد . وفي هذا الصدد يسجل بنغلاديش ببالغ الارتياح الدور الذى تلعبه مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة في بلدنا . ان هذه الوكالة قد ساعدت حكومة بنغلاديش الى حد كبير ، في برامجها الرامية الى توفير المياه الصالحة للشرب واتخاذ الاجراءات المناسبة لتدبير المرافق الصحية لشعبها . كذلك فاننا نشكر منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على اسهامهما الفعال في هذه البرامج . وتعبيرا عن الأهمية التي تعلقها بنغلاديش على هذه المسألة فقد اشتركت في تقديم مشروع القرار الخاص باعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

وفي الختام فاننا نعبر عن أملنا المخلص في أن تتحقق أهداف ومقاصد العقد في كلينهما ، وأن يتحقق تغيير دائم في نوع الحياة بالنسبة لمئات الملايين من البشر الذين يعيشون على هذا الكوكب .

السيد يوسف (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تقدير الحكومة المصرية الكامل للجهود الكبيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة في الاعداد للعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية الذى يهدف الى توفير المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية لجميع شعوب العالم بحلول عام ١٩٩٠ .

Digitized by UNOG Library

لقد تحدث مندوب السنغال نيابة عن المجموعة الافريقية في اجتماع صباح اليوم الا أنني أود أن أدلي ببيان تكميلي بهدف الاعراب عن بعض وجهات نظر الحكومة المصرية بشأن أنشطة العقد .

ان مصر في أوائل الثلاثينات قد تحسست بعض أبعاد المشكلة . ومنذ عام ١٩٣٦ قامت الحكومة المصرية بجهود منسقة تهدف الى توفير معدات مياه الشرب للمناطق الريفية والحضرية . وفي الوقت الحاضر فان حوالي ٧٠ في المائة من هذه المناطق تنعم بخدمات مياه الشرب الصالحة. أما نظم المرافق الصحية فتقتصر عموما على المدن الكبرى وعواصم المحافظات . وعليه فان المرافق الصحية الريفية مازالت في الوقت الحاضر تقل كثيرا عن المستويات المقبولة .

ولقد اشتركت حكومة مصر وأيدت الجهود الدولية والاقليمية التي شرع فيها مؤتمر الأمم المتحدة للمياه الذى انعقد في مار دل بلاتا في آذار/مارس ١٩٧٧ . وقد اشترك ممثلو الحكومة المصرية في العديد من الاجتماعات الدولية والاقليمية التي عقدت من أجل الاعداد لأنشطة عقد توفير مياه الشرب والمرافق الصحية بما في ذلك الاجتماع الاقليمي للمجموعة الافريقية الخاص ببحث مشاكل واحتياجات افريقيا بالنسبة لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية للمجتمعات ، الذى انعقد في أديس أبابا بأثيوبيا في آب/اغسطس ١٩٨٠ .

واعترافا بالحاجة الى سلطة تنسيق على مستوى عال للعمل كنقطة ارتكاز بالنسبة للأنشطة الوطنية في اطار القرارات الدولية أنشأت حكومة مصر " لجنة العمل الوطنية " على مستوى وزارى . وعلى الرغم من أن هذه اللجنة قد بدأت قريبا في القيام بمهمتها فهي توجه عناية كاملة للأعمال التي تقوم بها مختلف الوكالات الحكومية المعنية ، وقد أجرت تبادلات في الرأى مع فريق المعونة الفنية الذى شكلته أجهزة الأمم المتحدة والمندوب المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

وقبل ذلك وفي عام ١٩٧٧ فان منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ، بناء على طلب الحكومة المصرية ، قاما بدراسة قطاعية تمهيدية لقطاع مياه الشرب والمرافق الصحية في مصر . ان التقرير الذى أعد نتيجة لهذه الدراسة ، الى جانب التقارير الحكومية الاخرى ، انما يبرز الحاجة الى عمل وطني وتعاون دولي من أجل تحقيق تطور ملموس في هذا القطاع .

Digitized by UNOG Library

ان برامج الانشاء والتنمية في منطقة قناة السويس ستتطلب خطط استثمار لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية في المنطقة . وكل ذلك، قد تم وبدأت هناك مرحلة للتنفيذ الفعلي في المدن الرئيسية الثلاث على طول القناة . وفي نفس الوقت فان الخطط الرئيسية لتوفير مياه الشرب للقاهرة والاسكندرية ، تم الوصول الى شكلها النهائي وبدأ تنفيذها مدعمة بمساعدة مالية جزئية من بعض الوكالات الثنائية والدولية .

وهناك وكالات ثنائية شاركت في التخطيط لاعادة تأهيل وتطوير نظم الصرف لكل من القاهرة والاسكندرية . وقد بدأ ذلك فعلا في القاهرة ، وينتظر أن يبدأ قريبا في الاسكندرية .

وقد أعطيت أولوية للعناية بالمناطق الريفية والحضرية الفقيرة . ان الحكومة المصرية بالتعاون مع البنك الدولي ، قد تبنت " خطة رئيسية لتوفير مياه الشرب للريف " . وهذه الخطة التي صيغت في شكلها النهائي في آخر ١٩٧٩ ، تتضمن برنامجا لعشر سنوات يتفق مع فترة العقد ١٩٨١ - ١٩٩٠ لجميع أقاليم مصر ، وقد وصلت استثمارات رأس المال لهذا البرنامج الى ٧٥٠ مليون دولار أمريكي .

وكخلفية مؤسسية لبرامج التنمية خلال العقد ، فان الحكومة المصرية قد بدأت تغييرات ثورية تهدف الى لا مركزية الأنشطة المتعلقة بتنفيذ وادارة منشآت المياه والصرف بحيث يكون هناك تخطيط أفضل للسياسات . وهذا المنهج هو اعداد مسبق لاشتراك المجتمعات بقدر اكبر واتاحة فرص أفضل لنجاح تنفيذ مشروعات العقد .

وانني أود أن أؤكد لكم تقدير حكومتي العميق للتعاون والاشتراك من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في جهودنا الوطنية خلال الاعداد للعقد . وعلى سبيل المثال ، فان مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة قد وافقت على " مشروع متميز " تبلغ تكاليفه ٧ مليون دولار لفترة أربع سنوات لتحسين مستوى مياه الشرب ومرافق الصرف التي تغطي خمسمائة قرية في المناطق الريفية . ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد بدأ في مصر مشروعين : أولهما مشروع " تقنيات المياه والصرف الصحي بنفقات منخفضة " يموله البنك الدولي ، والثاني مشروع " تنمية برامج توفير مياه الشرب والمرافق الصحية " .

وعلى المستوى الوطني ، فان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يعمل كمنسق لبعض الأمور وقد

Digitized by UNOG Library

التقى ببعض الصعوبات التي يمكن تفهمها في هذه المرحلة التمهيدية . ان منظمة الصحة العالمية بجانب أنها الوكالة التي تقوم بتنفيذ مشروعات برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فانها قد أكدت الاستعداد التام للاشتراك في اقتراحات تعاونية بناءة .

ان البنك الدولي " IBRD " قد بدأ تقييما " للخطة الرئيسية لتوفير مياه الشرب للريف " وحدد برنامج استثمار لخمس سنوات كاحدى الأولويات في المناطق الريفية ، والهدف من ذلك هو اقامة كيان جديد شبه مستقل سوف يمكنه أن يدير الشؤون محليا في اتجاه سياسة الحكومة الخاصة باللامركزية . وسوف يكون هذا المشروع مشروعا رائدا للمشروعات الريفية الأخرى لتغطية المناطق الريفية والمناطق الحضرية الفقيرة .

وقد وافقت حكومة مصر على الاحتفال ببدء العقد في مصر ، وينتظر أن يبدأ الاحتفال في القاهرة يوم الاثنين ٢٤ من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ وسوف يتضمن توزيع ونشر المعلومات من جانب الوكالات المختصة . وقد تم اعداد برنامج لحملات تقوم بها وسائل الاعلام لكي تزيد تقدير المجتمع ومشاركته ، وتلك أمور ستبدأ بعد الاحتفال .

ورغم القدر الكبير من المجهود الذى بذل خلال المرحلة التمهيدية على الصعيدين المحلي والدولي ، فان الأهداف مازالت تتطلب تكريسا منتظما وعملا متضافرا . وهناك مسألة حيوية ألا وهي تعزيز أنشطة التنسيق للفريقين اللذين يقومان بالعمل في هذا الشأن وهما فريق المعونة الفنية ولجنة العمل الوطني .

ان حكومة مصر تعتبر أن الخطة الرئيسية لتوفير مياه الشرب في الريف ، تملأفرافا لا يجاد المعلومات الخاصة بتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة خلال العقد . وعلاوة على ذلك ، هناك تفاصيل اكثر ومشروعات للجدوى مطلوبة قبل الاستثمار لتلك المناطق .

وبالاشارة الى الجانب المتعلق بالمرافق الصحية ، هناك حاجة ماسة لبرنامج شامل لكي يمد الخطط التكميلية بالزيادة المتوقعة في الاستخدام المنزلي للمياه وبخاصة في المناطق الريفية .

ان أهداف العقد ينبغي أن تعتبر كأهداف أساسية تحتاجها البلدان النامية . وان الحماس الذى يشعر به المجتمع الدولي ينبغي أن يترجم الى تهيئة فعلية لسد حاجات أساسية لتنمية توفير مياه الشرب والمرافق الصحية المناسبة لتسهيل الصرف . ان جميع الاجتماعات الوطنية والاقليمية

Digitized by UNOG Library

والدولية ، تعترف بالافتقار الى رأس المال والى القوى العاملة المدربة باعتبارهما عائقين رئيسيين يواجهان الدول النامية . وان حكومة مصر تعتقد في هذا الصدد أن الجهود الصادقة ينبغي أن تبذل لتوفير الاعتمادات المالية الحرة للتدريب الفني والدراسات قبل الاستثمار للبلدان النامية خلال السنوات الأولى من العقد . وينبغي أن تكون هناك قروض طويلة الأجل بشروط ميسرة وفترات سماح لتأمين تدفق ثابت لأموال تشتد الحاجة اليها لتنفيذ خطط العقد .

وفيما يتعلق بالأهمية التي تعلقها حكومتي على أهداف العقد ، فان وفد بلادي يود أن يؤكد لكم دعمه لمشروع قرار هذه الجمعية الموقرة المعنون "اعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، ١٩٨١ - ١٩٩٠ " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير بشأن البند ٦١ (و) من جدول الاعمال الخاص ببدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .

وأدعو الآن الممثلين لكي ينتقلوا الى الفقرة ١٧ من تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة (A/35/592) . ومشروع القرار الوارد بها معنون "اعلان بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ١٩٨١ - ١٩٩٠ " .

هل أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٥/١٨)

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : هل لي أن اعتبر أيضا ان الجمعية العامة توافق على مشروع المقرر الذى أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١٨ من تقريرها (A/35/592) ؟

اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بموجب القرار الذى اعتمد الآن ، فان الجمعية العامة قد أعلنت الفترة من ١٩٨١ الى ١٩٩٠ عقدا دوليا لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، وخلاله سوف تلتزم الدول الأعضاء بأن تقوم بتحسين في أنماط ومستويات الخدمات بالنسبة الى توفير مياه الشرب والمرافق الصحية الى عام ١٩٩٠ . وانني أعرب عن أملي في أن أهداف هذا العقد سوف تتحقق كاملة .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٠٠

Digitized by UNOG Library